



العنوان : التنمية الاقتصادية اللامركزية للمحليات في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ .

الناشر : مجلة روح القوانين – كلية الحقوق – جامعة طنطا .

المؤلف : عبدالسلام محمد رائد ستين .

المجلد : الأول .

العدد : الثامن والثمانون .

محكمة : نعم .

التاريخ الميلادي : ٢٠١٩ .

الشهر : أكتوبر .

الصفحات : ٢ – ١٣٦ .

مواضيع : التنمية الاقتصادية اللامركزية – المحليات .

© ٢٠١٩ مجلة روح القوانين – جميع الحقوق محفوظة .

## مقدمة

### أولاً- موضوع البحث:

تناولت هذه الدراسة دور الحكومة المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية (LED)، حيث تعمل الحكومات المحلية في العالم المتقدم على تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية للمناطق الواقعة تحت سيطرتها لعقود طويلة، على عكس نظيراتها في العالم النامي، ومع ظهور اللامركزية في العديد من دول العالم النامي، شاركت العديد من الحكومات المحلية أيضًا في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وعلى الرغم من ذلك، كانت مساهماتهم ضئيلة إن لم تكن غائبة تمامًا. ومع تعمق تطبيق اللامركزية وممارستها في بعض الدول النامية، تتحمل الحكومات المحلية - المسماة محليًا مجالس المقاطعات أو وحدات الحكم المحلي - مسؤولية ضمان التنمية الكاملة للمناطق الواقعة تحت ولايتها.

على الرغم من الأدلة الوفيرة التي تشير إلى فعاليتها المتزايدة في تقديم الخدمات الاجتماعية، إلا أنها لم تكن قادرة على تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية بشكل فعال، لذا أوضحنا من خلال هذه الدراسة معرفة سبب عدم قدرة هذه الحكومات المحلية على تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية بشكل فعال على المستوى المحلي في الدول النامية ومنها مصر، حيث استدعت هذه الدراسة حقيقة وجود دراسات قليلة وأقل شمولية في التنمية الاقتصادية المحلية فيما يتعلق بمشاركة الحكومات المحلية في الدولة، كما أن هناك حاجة لدراسة استمرار عدم فعالية الحكومات المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية، وتحدياتها، والشروط الأساسية، والطريقة الحاسمة للمضي قدمًا للتخفيف من هذه الإشكالية، حيث حللت الدراسة كيف نفذت الحكومة المحلية حملتها الترويجية للتنمية الاقتصادية المحلية، وقدرتها، ومشاركة أصحاب المصلحة "الفاعلين" والعوامل الأخرى التي تؤثر على مشاركتها في العملية.

كما كشفت الدراسة أنه على الرغم من أن الحكومة المحلية لعبت العديد من الأدوار في التنمية الاقتصادية المحلية، إلا أنها كانت تقليدية بشكل أساسي ولم تكن فعالة بشكل مباشر لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية المحلية للوحدات المحلية، كما كانت الاستراتيجيات والأدوات المختلفة المطبقة محدودة النطاق، كما كانت الحكومة المحلية أقل التزامًا بتنفيذ البرامج والمشاريع المنصوص عليها في خططها التنموية التي تعود بالنفع المباشر على

الكيانات الاقتصادية في الوحدات المحلية المختلفة ، والأكثر من ذلك، أن لديها قدرة غير كافية من حيث الأموال واللوجستيات والموارد البشرية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد اعتمدت إلى حد كبير على الحكومة المركزية لمعظم احتياجاتها من القدرات، كما أن لديها بنية مؤسسية ضعيفة لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية مما أثر سلباً على تنسيق مبادرات التنمية الاقتصادية المحلية، كما لم يتم دمج عملية التنمية الاقتصادية المحلية بشكل جيد في عملية التخطيط التنموي للحكومة المحلية، علاوة على ذلك ، اقتصرت مشاركة الحكومة المحلية لأصحاب المصلحة الآخرين في عملية التنمية الاقتصادية المحلية على تقديم المعلومات والاستشارات، وحافظت على علاقة ضعيفة مع أصحاب المصلحة المحليين وعلاقة أعلى مع أصحاب المصلحة الخارجيين، حيث أن هناك أيضاً عدم وجود منصة واضحة لإشراك أصحاب المصلحة من قبل الحكومة المحلية في عملية التنمية الاقتصادية المحلية.

ومن العوامل الخارجية الأخرى التي تؤثر على أدائها في عملية التنمية الاقتصادية المحلية عدم وجود إطار للسياسة الوطنية لتوجيه مشاركتها في التنمية الاقتصادية المحلية، وعرقلة الوصول إلى استخدام والسيطرة على بعض الموارد المحلية ، وعدم كفاية قدرة الكيانات الاقتصادية المحلية في الوحدات المحلية المختلفة، لذلك، توصي الدراسة بأنه لكي تكون الحكومة المحلية فعالة في عملية التنمية الاقتصادية المحلية، يجب أن تضع استراتيجيات وأدوات عملية وذات صلة، ولديها القدرة اللازمة، وهيكل مؤسسي قوي، ويجب أن تشمل بوعي كل ما هو ضروري وأصحاب المصلحة المحتملين في جميع مراحل عملية التنمية الاقتصادية المحلية، وينبغي أن يُستكمل ذلك بجهود الحكومة المركزية لتقوية الحكومة المحلية في عملية التنمية الاقتصادية المحلية.

#### ثانياً- أهمية البحث:

لا يزال هناك بعض الجدل حول دور وفائدة مفهوم ومبادرات التنمية الاقتصادية المحلية كمحرك للتنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل والحد من الفقر بما يحقق الرضاء الكافي للمواطنين أو ما يسمى بدولة الرفاه الاقتصادي، كما إن النتائج المخيبة للأمال لأجيال من الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية المستوردة لتحقيق تخفيضات ذات مغزى في الفقر، وخلق فرص عمل، وتؤدي إلى النمو الاقتصادي من بين أهداف إنمائية أخرى، قد وضعت سحابة كبيرة على علاج هذه المشكلات، حيث أن الفجوة بين الدول النامية ونظيراتها المتقدمة قد

اتسعت على مر السنين وإن كانت الجهود المبذولة لسد هذه الفجوة، وقد أدى اتساع الفجوة بين الدول إلى زيادة المعاناة والفقر والتفاوت في توزيع الدخل .

وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية (LED) هو مفهوم جديد إلى حد ما في القارة الأفريقية والتي من ضمنها مصر، إلا أن ممارسة التنمية الاقتصادية المحلية في بعض الدول تظهر من حيث نقل السلطات واللامركزية على نطاق واسع، وميزانيات التنمية الاقتصادية المحلية الضخمة والمتنامية، وبناء الأطر القانونية التي تحكمها تنفيذ وتطوير هياكل التنمية الاقتصادية المحلية، ورغم أن دور التنمية الاقتصادية المحلية لا يزال موضع نقاش في دوائر إيمائية أخرى، فإن الأدلة الناشئة تكشف أن التنمية الاقتصادية المحلية توفر بديلاً واقعياً للتنمية المستدامة التي تكون ذات صلة بالظروف، والتي تحركها المجتمعات المحلية، وبوسعنا أن نتتبع جذور التنمية الاقتصادية المحلية الحديثة إلى ستينيات القرن العشرين، كما أن ولادة التنمية الاقتصادية المحلية نشأت في الأساس من التعبير عن الطبيعة الاقتصادية غير المتكافئة والشعور المجتمعي بالفجوة التي تتسع إلى ما بعد الإغلاق، حيث أن مبادرات التنمية الاقتصادية المحلية ظهرت كرد فعل جزئي على التنمية الاقتصادية غير المتكافئة التي تفاقمت إلى حد كبير بسبب العولمة وتحرير الأسواق. وعلى الرغم من أن أصول مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية يمكن تتبعها بدقة، إلا أنه لا يمكن قول الشيء نفسه عن تعريفه وأكثر من فعاليته، وتوافق مجموعة كبيرة من المؤلفات بالإجماع على أن مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية أمر بعيد المنال ومتنازع عليه، وأن تعريفه يتغير من منطقة إلى أخرى، حيث يؤكد أنه في غياب تعريف نظري محدد بوضوح، فالتنمية الاقتصادية المحلية تميل إلى أن تكون حول "الصلة بالظروف"، أكثر من أي شيء آخر.

كما تعتبر ممارسة التنمية الاقتصادية المحلية في الدول الأفريقية ومنها مصر- وإن كانت في مهدها- معياراً لعدد كبير من الدول الأفريقية بشكل عام ودول الجنوب الأفريقي بشكل خاص، فعلى الرغم من أن معظم مشروعات التنمية الاقتصادية المحلية التي تم تنفيذها في جنوب إفريقيا بشكل عام كانت مناصرة للفقراء، إلا أن معظم الدول شرعت في تدخلات التنمية الاقتصادية المحلية المماثلة لتلك التي تم تنفيذها في أجزاء أكبر من أوروبا وأمريكا.

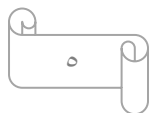
وتشير الأدبيات المعاصرة إلى أوجه التشابه في الدروس الناشئة من تجربة جنوب إفريقيا مع الحالات الأخرى من الدول النامية، وعلى الرغم من أن ممارسة التنمية الاقتصادية المحلية في الدول المتقدمة والدول النامية تشترك في أوجه التشابه، في جوانب مثل الظروف ذات الصلة، والتي يقودها المجتمع والمستدامة، فإن أجزاء كبيرة من التنمية الاقتصادية المحلية من الدول المتقدمة تميل إلى التركيز في الغالب على قضايا الاستثمارات واسعة النطاق، ودعم الشركات العالمية والاستفادة من وكالات إدارة المشاريع المهنية، مع كل من القوى المالية الهائلة والخبرة الفنية، فالتنمية الاقتصادية المحلية في أجزاء كبيرة من الدول النامية هي "البقاء على قيد الحياة"، تميل إلى الانشغال بالمشروعات الصغيرة وتعاني بشكل كبير من نقص كل من القوة المالية والخبرة الفنية.

وأخيرًا تعد ممارسة التنمية الاقتصادية المحلية في الدول الإفريقية ومنها مصر مزيجًا من التنمية الاقتصادية المحلية في العالم النامي والمتقدم، حيث تشبه المحافظات الحضرية الكبيرة المزيد من الدول المتقدمة بينما تشبه الوحدات المحلية الريفية الصغيرة الدول النامية.

**ثالثًا - مشكلة البحث:**

إلى جانب الجهود والأموال المستثمرة في ترسيخ دعائم التنمية الاقتصادية المحلية في الدول الإفريقية، هل تم تضمين مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية بشكل كافٍ عبر وحدات الحكم المحلي في الدول النامية ومنها مصر؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل ينعكس هذا الاندماج في وحدات الحكم المحلي المختلفة في الدول النامية في القارة الإفريقية ومنها مصر؟

كما أن الافتقار إلى المعلومات حول المستوى الذي يتم فيه تضمين ممارسة التنمية الاقتصادية المحلية في وحدات الحكم المحلي في الدول الإفريقية ومنها مصر في نظرية التنمية الاقتصادية المحلية قد ألهم هذا البحث للنظر في المفهوم (التضمين) في بعض الدول التي سارعت في تطبيق اللامركزية، وعلى الرغم من أن النتائج التجريبية قد أشارت إلى فهم ثابت لمفهوم التنمية الاقتصادية المحلية في وحدات الحكم المحلي المختلفة، إلا أن النتائج كانت صامته على المستوى الذي تكون فيه ممارسة التنمية الاقتصادية المحلية في وحدات الحكم المحلي المختلفة متأصلة في أدبيات التنمية الاقتصادية المحلية، وهل يمكن أن يكون التأثير الذي تمت مناقشته للتنمية الاقتصادية المحلية والذي تم الاستشهاد به على خلفية سوء التنفيذ والتطبيق الجزئي لمبادرات التنمية الاقتصادية المحلية وراء هذا التأثير



المحدود؟ وإذا كان الأمر كذلك، فماذا تحتوي الحزمة الواسعة النطاق والكاملة من جوانب التنمية الاقتصادية المحلية؟

لذا هل تكمن المشكلة في تضمين مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية بشكل كافٍ عبر وحدات الحكم المحلى في الدول النامية ومنها مصر في حد ذاته فقط؟ أم أن الأمر يتعلق بعدم وجود قواعد قانونية تحكم مزاولته أو على الأقل عدم فاعليتها؟ وما هو دور الحكومات المركزية الرقابية بهذا، وما إذا كانت تمارس من خلال جهات حكومية أو الفاعلين و أصحاب المصلحة من المواطنين المتواجدين بنطاق الوحدات المحلية، وهل يمكن توفير الرقابة القانونية اللازمة عند تطبيق اللامركزية أو الحكم الذاتي لوحدات الحكم المحلى.

**رابعاً - نطاق البحث:**

تبدأ هذه الدراسة بمناقشة مفهوم التنمية الاقتصادية كمنشآت محلى وأهم أبعادها، وكيف يتم تطبيق اللامركزية أو الحكم الذاتي لوحدات الحكم المحلى في الدول النامية استرشاداً ببعض الدول المتقدمة التي نجحت في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية؛ ثم نعالج مسألة ما إذا كان لتطبيق اللامركزية والحكم الذاتي لوحدات الحكم المحلى تأثير مختلف على الاقتصاد من الانظمة الحاكمة السابقة من خلال الدراسات التي تتم فيها مقارنة الاتجاهات التاريخية والتنبؤات النظرية، وكذلك النظر في الأدلة التجريبية على آثار المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة، وما إذا كان تطبيق الحكم الذاتي لوحدات الحكم المحلى سينتصر في النهاية ويتم تعميم استخدامها في دول العالم، وما هي جوانب الاقتصاد التي ستأثر والمطلوب تغييرها ودورها وتوضيح التجربة الألمانية والإنجليزية وبعض الدول الإفريقية في تطبيق الحكم الذاتي لوحدات الحكم المحلى.

#### **خامساً - منهج البحث:**

اتباع الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي التأسيلي وذلك بصفة أساسية، كما أنه استخدم أيضاً المنهج المقارن بصفة تبعية وعند اللزوم، وذلك على النحو التالي:

١- **المنهج التحليلي التأسيلي:** حيث تم تحليل النصوص القانونية المرتبطة بالحكم الذاتي لوحدات الحكم المحلى، واستقراء ما فيها لبحث كيفية تطبيقه في الدول الإفريقية ومنها مصر، وكذلك تحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق اللامركزية أو الحكم الذاتي لوحدات الحكم المحلى، هذا بالإضافة إلى محاولة تكييف هذه الاستخدامات في الدول الإفريقية ومنها مصر بالرجوع إلى

القواعد العامة الواردة في قوانين الدول السابقة في تطبيق اللامركزية أو الحكم الذاتي لوحدات الحكم المحلي.

٢- **المنهج المقارن:** اعتمدت الدراسة في مواضع عدة على المقارنة بين تطبيق اللامركزية أو الحكم الذاتي لوحدات الحكم المحلي في الدول الأفريقية ومنها مصر ونظيره الألماني، وأحيانًا الإنجليزي والأمريكي وذلك نظرًا للأسباب التالية:  
أ- تعد إنجلترا وألمانيا وكذلك الصين من الدول الرائدة في مجال تطبيق اللامركزية أو الحكم الذاتي لوحدات الحكم المحلي، كما أن لديها أكبر وأهم نظم لإدارة الولايات أو المحافظات التي تدار ذاتيًا تحت رقابة الحكومة المركزية.  
ب- تعتبر ألمانيا والصين وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعد من أوائل الدول التي بادرت إلى وضع تنظيم قانوني لتطبيق اللامركزية أو الحكم الذاتي لوحدات الحكم المحلي وحوكمتها بما لا يضر بمصالح المواطنين لكل وحدة محلية.

ج- محاولة الاستفادة من التعديلات المتلاحقة في القواعد الحاكمة والمنظمة لتطبيق اللامركزية أو الحكم الذاتي لوحدات الحكم المحلي وبما يتلاءم مع طبيعة الدولة المصرية والتي تتم استجابة للتطورات السريعة والمتلاحقة في مجال عديدة ومنها الحكم المحلي بما له من تأثير مباشر على حقوق ومصالح المواطنين في نطاق كل وحدة محلية.

سادسًا - خطة البحث:

تم تقسيم خطة البحث في هذا الموضوع إلى ثلاثة فصول، وذلك على النحو التالي:

## الفصل الأول

### التنمية الاقتصادية المحلية في سياق رؤية مصر ٢٠٣٠

المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية كنشاط محلي وأهم أبعادها.

المطلب الأول: ماهية التنمية و أهم استراتيجياتها.

المطلب الثاني: أهم أبعاد التنمية في ظل رؤية مصر ٢٠٣٠.

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية كنشاط محلي في ظل رؤية مصر ٢٠٣٠.

المبحث الثاني: مفهوم الحكم المحلي والتنمية الاقتصادية المحلية وأهم خصائصها.

المطلب الأول: طبيعة ومفهوم الحكومة المحلية.

المطلب الثاني: أهم مسؤوليات الحكومات المحلية.

المطلب الثالث: الأساس المنطقي للتنمية الاقتصادية المحلية وأهم مناهجها.

## الفصل الثاني

### الفئات المستفيدة من التنمية الاقتصادية المحلية

المبحث الأول: أشكال مشاركة الفئات المستفيدة من التنمية الاقتصادية المحلية.

المطلب الأول: الأدوار المتوقعة للفاعلين أصحاب المصلحة في التنمية الاقتصادية المحلية.

المطلب الثاني: الجوانب المؤسسية للتنمية الاقتصادية المحلية.

المطلب الثالث: نماذج ومراحل عملية التنمية الاقتصادية المحلية في ظل اللامركزية.

المبحث الثاني: الأمثلة على حالات دولية لمشاركة الحكومات المحلية في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.

المطلب الأول: مشاركة الحكومة المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

المطلب الثاني: مشاركة الحكومة المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية في جمهورية جنوب إفريقيا.

المبحث الثالث: مشاركة أصحاب المصلحة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في الوحدة المحلية.

المطلب الأول: خصائص شركاء التنمية وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

المطلب الثاني: تقييم أهمية أصحاب المصلحة المحددين ومستويات سلطاتهم.

المطلب الثالث: مشاركة أصحاب المصلحة في استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية.

المطلب الرابع: مشاركة أصحاب المصلحة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية المحلية.



### الفصل الثالث

## ربط الحكومة المحلية بتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية على مستوى وحدات

### الحكم المحلي

المبحث الأول: أهم أساليب تطبيق التنمية المحلية.

المطلب الأول: ماهية التنمية الذاتية.

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية الذاتية.

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المحلية الذاتية.

المطلب الأول: شروط تطبيق التنمية المحلية الذاتية.

المطلب الثاني: تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية من منظور التنمية الذاتية.

المطلب الثالث: تطبيق اللامركزية الوظيفية مقابل اللامركزية السياسية.

المبحث الثالث: تعزيز دور الحكومة في التنمية الاقتصادية المحلية في وحدات الحكم المحلي.

المطلب الأول: كيفية تعزيز دور الحكومة المركزية في التنمية الاقتصادية المحلية في

وحدات الحكم المحلي.

المطلب الثاني: تعزيز القدرات والإطار المؤسسي والتخطيطي للتنمية الاقتصادية المحلية.

المطلب الثالث: وضع إطار مؤسسي للتنمية الاقتصادية المحلية على مستوى وحدات

الحكم المحلي.

## الفصل الأول

### التنمية الاقتصادية المحلية في سياق رؤية مصر ٢٠٣٠

تمهيد وتقسيم:

كان المفهوم المعقد متعدد الأبعاد للتنمية الاقتصادية الذي ينطوي على تحسين رفاهية الإنسان من اختصاص العديد من الحكومات المركزية في الدول النامية ومنها مصر لفترة أطول من الزمن، حيث تم اتخاذ القرارات المتعلقة بهذا الأمر من قبل الحكومات المركزية والوزارات والإدارات والوكالات المتحالفة معها على مر السنين مع مشاركة قليلة من الجهات الفاعلة على المستوى المحلي، وفي هذا الصدد، الحكومات المحلية الأقرب إلى مواقع العمل للتنمية المحلية، لكن الإصلاحات السياسية والاقتصادية الحالية والاهتمام المتجدد بسياسات اللامركزية وتنفيذها في العديد من الدول النامية تزود الحكومات المحلية بفرص متزايدة للمشاركة بنشاط في التنمية الاقتصادية المحلية، كما كانت مشاركة الحكومات المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية في الآونة الأخيرة قضية رئيسية للنقاش في العديد من الدول في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي غانا من جنوب إفريقيا إلى أوغندا والسنغال، وتشارك المستويات الحكومية دون الوطنية في أعمال التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي<sup>(١)</sup>.

ففي بعض الدول النامية ومنها مصر، كان التوجه نحو اللامركزية والحكومة المحلية (يسمى محليًا مجالس العاصمة/ البلدية/ المقاطعات/ وحدات الحكم المحلي) مع الاتجاهات نحو عمل أكبر على مستوى المنطقة والعمل المحلي في التنمية يحتل مكانة عالية جدًا في جدول أعمال التنمية، حيث اتبعت الدولة سياسة اللامركزية وأنشأت وتستمر في إنشاء حكومات محلية لإدارة الوحدات المكانية المحلية التي تسمى المقاطعات منذ عام ١٩٨٧، وتتحمل هذه الحكومات المحلية على عاتقها مسؤولية تعزيز التنمية على المستوى المحلي لسلطاتها القضائية المختلفة بما في ذلك التنمية الاقتصادية، ويتعين عليهم صياغة استراتيجيات إنمائية قائمة على توافق الآراء لتعزيز الإنتاجية في قطاعات اقتصادية فرعية محددة من خلال مجموعة من التدابير التي تشمل الجهات الفاعلة المحلية، كما يتعين عليهم

(١) Kahika, (G.), and Gerald (K.), Institutional roles and the implementation of Local Economic Development, Kasese District, Africa's Public Service Delivery and Performance Review, Vol. ٥, No. ١, Uganda, ٢٠١٧, PP. ١-٩.

الارتباط بالجهات الفاعلة الأخرى من خلال الضغط وتعبئة الموارد من أجل تحقيق أهداف التنمية هذه، ولكن لا يُعرف سوى القليل عن أدوارهم الفعلية في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية وكيف يقومون بذلك على مستوى المقاطعات في الدولة. هناك أسئلة أولية تدور في ذهن عند ذكر مشاركة الحكومات المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية، ولعل أهمها هي: لماذا التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي ولماذا يجب أن تشارك الحكومات المحلية فيها؟ وما هي العلاقات بين هذه المفاهيم وما الذي يحدث داخل هذه العوالم؟

وعلى هذا رأينا تقسيم هذا الفصل إلى بحثين نعرض لهما التنمية الاقتصادية كنشاط محلي وأهم أبعادها في مبحث أول، ثم نعرض لهماية الحكم المحلي والتنمية الاقتصادية المحلية وأهم خصائصها وذلك في مبحث ثانٍ، وذلك على النحو التالي:

**المبحث الأول:** مفهوم التنمية الاقتصادية كنشاط محلي وأهم أبعادها.

**المبحث الثاني:** مفهوم الحكم المحلي والتنمية الاقتصادية المحلية و أهم خصائصها.

## المبحث الأول

### مفهوم التنمية الاقتصادية كنشاط محلي وأهم أبعادها

تمهيد وتقسيم:

بالرغم من أن هذه الدراسة تتناول التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، فإن هذا المفهوم يندرج ضمن مفهوم أوسع للتنمية يشمل أبعاداً مهمة أخرى، لذلك من المناسب إعطاء لمحة عامة عن المفهوم الواسع للتنمية، وجوها وأبعادها المختلفة. لذا يختلف تعريف هذا المفهوم باختلاف الأطياف، حيث يُنظر إليه على أنه يشمل تدخلات مختلفة بمحتوى محدد يتعلق بالسياق الذي تتم مناقشته فيه، ويمكن النظر إلى المفهوم على أنه ينطوي على تغيير إيجابي؛ أي حركة من الأسوأ إلى الأفضل<sup>(١)</sup>، ويمكن تعريفه على أنه تغيير اجتماعي واقتصادي وسياسي إيجابي في دولة أو مجتمع، إنها أيضاً عملية يقوم من خلالها أعضاء المجتمع بزيادة إمكاناتهم وقدراتهم المؤسسية لتعبئة الموارد

<sup>١</sup>() Jacob, (T.), and Chazovachii (B.), Exploring the politics of local participation in rural development projects: small dams rehabilitation project in Zimbabwe, Russian Journal of Agricultural and Socio-Economic Sciences, Vol. ١٤, No.٢, Russia, ٢٠١٣, PP. ٧-١٢.

وإدارتها لإنتاج تحسينات مستدامة وموزعة بشكل عادل في نوعية حياتهم بما يتفق مع تطلعاتهم الخاصة، لذلك يجب النظر إلى مفهوم التنمية على أنه عملية تهدف إلى تحسين نوعية الحياة لجميع أفراد المجتمع من خلال تحقيق رضاهم الكامل عن احتياجاتهم الأساسية الاجتماعية<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا فإن البحث في ماهية التنمية الاقتصادية كنشاط محلي وأهم أبعادها يقتضي منا أن نتعرض إلى البحث عن ماهية التنمية و أهم استراتيجياتها، وذلك في مطلب أول، في حين نخصص المطلب الثاني لبيان أهم أبعاد التنمية، أما المطلب الثالث فنوضح فيه التنمية الاقتصادية كنشاط محلي وذلك على النحو التالي:

**المطلب الأول:** ماهية التنمية وأهم استراتيجياتها.

**المطلب الثاني:** أهم أبعاد التنمية في ظل رؤية مصر ٢٠٣٠.

**المطلب الثالث:** التنمية الاقتصادية كنشاط محلي.

## المطلب الأول

### ماهية التنمية وأهم استراتيجياتها

يختلف تعريف هذا المفهوم باختلاف الأطياف، حيث يُنظر إليه على أنه يشمل تدخلات مختلفة بمحتوى محدد يتعلق بالسياق الذي تتم مناقشته فيه، ويمكن النظر إلى المفهوم على أنه ينطوي على تغيير إيجابي؛ أي حركة من الأسوأ إلى الأفضل وسوف نوضح ذلك من خلال النقاط التالية<sup>(٢)</sup>.

**أولاً- ماهية التنمية:**

يمكن تعريف التنمية على أنها تغيير اجتماعي واقتصادي وسياسي إيجابي في دولة أو مجتمع، كما أنها أيضاً عملية يقوم بموجبها أعضاء المجتمع بزيادة إمكاناتهم وقدراتهم المؤسسية لتعبئة الموارد وإدارتها لإنتاج تحسينات مستدامة وموزعة بشكل عادل في نوعية حياتهم بما يتفق مع تطلعاتهم الخاصة، لكن التطور بجميع أشكاله، بغض النظر عن القيود في تفسيراته، قد يشير إلى بعض التغيير الملحوظ ويمكن استخدامه بشكل معياري: للتعبير

<sup>١</sup>) **Isaacs, (D.N.)**, Evaluating local economic development in the City of Cape Town, PhD Thesis, University of Stellenbosch, Stellenbosch, ٢٠٠٦, PP. ٣٤-٤٥.

<sup>٢</sup>) **Cavanagh, (E.)**, Regimes and rights on the Orange River: possessing and dispossessing Griqua Philippolis and Afrikaner Orania, phd Thesis, Faculty of Humanities, University of the Witwatersrand, South Africa, ٢٠١٢, P. ١٣٩.

عن عملية أو حالة مرغوبة، أو تجريبياً: التعبير عن عملية أو حالة دون أي دلالة صريحة للقيمة، لذلك، في هذه الدراسة، يجب النظر إلى مفهوم التنمية على أنه عملية تهدف إلى تحسين جودة الحياة لجميع أفراد المجتمع من خلال تحقيق رضاهم الكامل عن احتياجاتهم الأساسية الاجتماعية<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً - تغيير نماذج واستراتيجيات التنمية:

شهد مفهوم التنمية الذي يشمل مفهوم الدول في جميع أنحاء العالم تحولات كبيرة على مر السنين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تم تطوير وتنفيذ العديد من الأفكار والمفاهيم والاستراتيجيات لتقريب الدول إلى ما يمكن تسميته "دولة متطورة"، كما كان ينظر إلى عملية التنمية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بصرامة من الناحية الاقتصادية، ولقد كان يعني تقليدياً قدرة الاقتصاد الوطني الذي ظل وضعه الاقتصادي الأولي ثابتاً إلى حد ما لفترة طويلة لتوليد والحفاظ على زيادة سنوية في إجمالي الدخل القومي بمعدلات تتراوح بين ٥٪ إلى ٧٪ أو أكثر.

كما تم قياس مستوى التنمية من حيث دخل الفرد للأمة، وعادةً ما تُستخدم معدلات نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الحقيقي لقياس الرفاه الاقتصادي العام للسكان ومقدار السلع والخدمات الحقيقية المتاحة للمواطن العادي للاستهلاك والاستثمار<sup>(٢)</sup>، كما كان يُنظر إلى التنمية الاقتصادية في الماضي بشكل نموذجي من حيث التغيير المخطط لهيكل الإنتاج والتوظيف بحيث تزداد حصة الزراعة من كل من الانخفاضات وصناعات التصنيع والخدمات، لذلك ركزت استراتيجيات التنمية على التصنيع السريع على حساب الزراعة والتنمية الريفية.

لذا كان فقهاء عصر الخمسينيات والستينيات ينظرون إلى عملية التنمية على أنها سلسلة من المراحل المتعاقبة للنمو الاقتصادي التي يجب على جميع الدول أن تمر من خلالها، حيث كانت في الأساس نظرية اقتصادية، ولتمكين الدول، ولا سيما دول العالم النامي، من السير على الطريق الصحيح للتنمية، كانت هناك حاجة إلى المزيج الصحيح من المدخرات

(١) Isaacs, (D.N.), Op.cit, P. ٢٠.

(٢) Ameer, (A.), Riba-Free Finance And Zakat-Induced Economic Aid: The Political Economy Of Two Developmental Initiatives in The Muslim World, Islam and Development: Exploring the Invisible Aid Economy, Ashgate Publishing, Ltd., UK, ٢٠١٤, P. ٨٧.

والاستثمارات والمساعدات الخارجية لها لتحقيق هذا الشكل من التنمية، ولذلك كان ينظر إلى التطور في هذه المرحلة في ضوء النمو الاقتصادي الكلي السريع، وكان نموذج التنمية الأكثر تأثيراً في ذلك الوقت هو نموذج مراحل النمو الذي ابتكره الاقتصادي الأمريكي Walt Rostow، ورأى أنه من الممكن تحديد جميع المجتمعات في أبعادها الاقتصادية على أنها تقع ضمن واحدة من خمس مراحل، وكانت هذه المراحل هي المجتمع التقليدي، والشرط المسبق للانطلاق في النمو الذاتي، ومرحلة الإقلاع، والدافع إلى النضج، وعمر الاستهلاك الجماعي المرتفع<sup>(١)</sup>، لذلك تم تصنيف الدول ضمن هذه الفئات، وكان من الضروري للدول في مختلف المراحل أن تمضي في طريقها إلى أعلى مرحلة في مجتمع الاستهلاك الشامل.

ولقد شهدت هذه الفترة التصنيع المكثف على أجندة التنمية في العديد من الدول النامية في ذلك الوقت، وبهذا الشكل من أشكال التنمية الثلاثة، وحققت دول عديدة أهدافاً عالية للنمو الاقتصادي، ولكن الأحوال المعيشية للجماهير ظلت بلا تغيير في الأغلب، وأصبحت مشاكل الفقر والتمييز والبطالة وعدم المساواة في الدخل علامات تجارية لهذا الشكل من أشكال التنمية، وهذا يدل على وجود خطأ في هذا الشكل من أشكال التنمية، وينبغي اعتماد طرق أفضل للتنمية، كما أن "السؤال الذي يجب طرحه حول تنمية بلد ما هو إذن ما الذي يحدث للفقر؟ ماذا حدث للبطالة؟ ما الذي حدث لعدم المساواة؟ إذا انخفض الثلاثة من مستويات عالية، فلا شك أن هذه كانت فترة تطور للبلد المعني. إذا كانت واحدة أو اثنتان من هذه المشاكل المركزية تزداد سوءاً، خاصة إذا حدث ذلك، فسيكون من الغريب تسمية النتيجة "التنمية"، حتى لو تضاعف دخل الفرد، وبهذه الطريقة، تمت إعادة تعريف التنمية في السبعينيات من حيث الحد من الفقر وعدم المساواة والبطالة في سياق الاقتصاد المتنامي<sup>(٢)</sup>.

لذلك ظهر مفهوم جديد للتنمية في السبعينيات وتركز بشكل أساسي على رفاهية البشرية، حيث تم تصور التنمية على أنها حالة من رفاهية الإنسان وليس على أنها حالة الاقتصاد الوطني، وأثناء انعقاد مجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة (الأونكتاد) ومؤتمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المكسيك عام ١٩٧٤، أعلن أن "... اهتمامنا الأول هو إعادة تحديد

<sup>١</sup>) Todaro, (M.P.), Economic development, Pearson Education, India, ٢٠٠٢, P. ١٠٤.

<sup>٢</sup>) McMichael, (Ph.), Development and social change: A global perspective, Sage Publications, USA, ٢٠١٦, PP.٢١-٣٦.

الهدف الكامل للتنمية، ولا ينبغي أن يكون هذا لتطوير الأشياء، بل تطوير الإنسان، وللشخص احتياجات أساسية: طعام، مأوى، كسوة، صحة، تعليم، وأي عملية نمو لا تؤدي إلى تحقيقها - أو حتى تعطيلها الأسوأ - هي محاكاة ساخرة لفكرة التنمية<sup>(١)</sup>.

كما اتسم هذا المفهوم الجديد للتنمية باهتمام أقل بكمية الإنتاج أو الإنتاج أو الاحتياجات المادية أو المكاسب النقدية، ولكنه كان أكثر اهتمامًا بالجودة العامة للحياة البشرية والبيئة الطبيعية، وقد أدى ذلك إلى إبراز عدم الرضا عن استخدام مؤشرات مثل الدخل الفردي، أو معدل نمو الدخل القومي كأهداف أو مقاييس للتنمية والبحث المقابل عن مؤشرات إضافية بديلة مثل متوسط العمر المتوقع أو معايير الصحة أو معرفة القراءة والكتابة، والوصول إلى مختلف الخدمات الاجتماعية أو العامة، وحرية التعبير، ودرجة المشاركة الشعبية في الحكومة أو صنع القرار والحفاظ على البيئة.

أدى هذا التطور إلى ظهور نهج الاحتياجات الأساسية للتنمية، وتم تحديد النهج من حيث مدى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، ويمكن النظر إلى نهج الاحتياجات الأساسية على أنه نتيجة منطقية لاستراتيجيات التنمية الجديدة التي تتضمن العديد من الأفكار الموجودة ولكنها تتجاوزها في عدد من المجالات، وتضمنت هذه التوسعات توسيع مفهوم التنمية ليشمل ما يسمى بالاحتياجات غير المادية، والمواصفات الملموسة للفقير من حيث بعض الاحتياجات الأساسية والأولية المطلقة التي تعطي لتلبية الاحتياجات الأساسية، وشملت الدراسات الأخرى التركيز على إعادة توزيع الدخل والثروة وخلق مجتمعات قائمة على المساواة، والدور الرئيسي الممنوح للقطاع العام في مكافحة الفقر وبعض التحليلات الأولية لهياكل السلطة في المجتمعات<sup>(٢)</sup>، ويُنظر أيضًا إلى حق الفرد في العمالة المنتجة كمكون أساسي، جزئيًا لأنه وسيلة لكسب الدخل الذي يمكن استخدامه بدوره لشراء السلع والخدمات الأساسية لإرضاء الذات، على الرغم من أن هذا النهج كان به أوجه قصور مثل عدم قدرته

<sup>١</sup>() **Rai, (D.R.)**, Local Politics of Local Economic Development Strategy in Nepal, International Journal of Scientific and Engineering Research, Vol. ١١, No. ٢, ٢٠٢٠, PP. ٣٩٣-٤٠٣.

<sup>٢</sup>() **Woodman, (S.) and Ghai, (Y.) and Loper, (K.)**, Is There Space for "Genuine Autonomy" for Tibetan Areas in the PRC's System of Nationalities Regional Autonomy?, International Journal on Minority and Group Rights, Vol. ١٧, No. ١, Brill Nijhoff, Netherlands, ٢٠١٠, PP. ١٣٧-١٨٦.

على تحديد مفهوم الحاجة الأساسية ، فإنه يوفر طريقة مفيدة لتصوير المكونات الرئيسية لنهج جديد للتنمية التي ظهرت.

كما إن الاهتمام بهذا الشكل من التنمية لا يقتصر فقط على زيادة التركيز على العوامل الاجتماعية أو السياسية أو البيئية ككيانات منفصلة ، ولكن أيضًا على مفهوم التنمية المتكاملة حيث يتم التأكيد على العلاقات المتبادلة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، أيضًا كجزء من عملية التطوير، وهناك حاجة إلى تضمين موطن الإنسان للسماح له بالعيش والعمل وضمان تكاثر الأشياء المادية والأشخاص، لذلك يجب أن تشمل التنمية الغرض من ضمان بيئة مستدامة<sup>(١)</sup>.

وأخيرًا أكدت مناهج التنمية في الثمانينيات والتسعينيات على الدور المفيد للأسواق الحرة والاقتصادات المفتوحة وخصخصة المؤسسات العامة غير الفعالة، حيث كان نموذج التنمية في هذه الحقبة يرى أن الفشل في التطور لم يكن بسبب قوى خارجية وداخلية استغلالية، بل نتيجة للتدخل الحكومي المفرط وتنظيم الاقتصاد وسوء تخصيص الموارد، كما دعا ذلك إلى أسواق أكثر حرية، وتفكيك الملكية العامة، وتخطيط الدولة وتنظيم الحكومة للأنشطة الاقتصادية، وكان مؤيدو هذا النهج من وجهة نظر مفادها أنه من خلال السماح للأسواق الحرة التنافسية بالازدهار، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة، وتعزيز التجارة الحرة وتوسيع الصادرات، والترحيب بالمستثمرين من العالم المتقدم، والقضاء على اللوائح الحكومية والتشوهات في الأسعار من حيث العوامل، والمنتج، والتمويل للأسواق، وسيتم تحفيز الكفاءة الاقتصادية والنمو، وتم تصنيف نموذج التنمية هذا إلى ثلاثة مناهج رئيسية هي تحليل السوق الحرة، ونظرية الاختيار العام، والأساليب الصديقة للسوق<sup>(٢)</sup>.

ويفترض تحليل السوق الحرة أن الأسواق وحدها تتسم بالكفاءة وأن المنافسة فعالة إذا كانت التكنولوجيا والمعلومات فقط هي المثالية أيضًا ومتاحة مجانًا وبالكاد يكاد يتم استيعابها والحصول عليها، وبالتالي، يُنظر إلى أي تدخل حكومي في الاقتصاد على أنه تشويه ويؤدي إلى نتائج عكسية، ويرى نهج الاختيار العام أيضًا أن الحكومات لا تستطيع فعل أي شيء بشكل صحيح لأنها ترى السياسيين والدولة والجهات الفاعلة الأخرى من منظور طالبي

<sup>١</sup>) Daley, (E.), Land and social change in a Tanzanian Village ١: Kinyanambo, ١٩٢٠s--١٩٩٠, Journal of Agrarian Change, Vol. ٥, No. ٣, Wiley Online Library, USA, ٢٠٠٥, PP. ٣٦٣-٤٠٤.

<sup>٢</sup>) Todaro, (M.P.), Op.cit, P. ١٠٣.



المصلحة الشخصية فقط واستخدام سلطتهم للاستفادة من سياسات الحكومة، ويمكن أن تكون نتيجة ذلك سوء تخصيص الموارد، ولذلك فهو يدعو إلى الحد الأدنى من مشاركة الحكومة، ويختلف النهج الصديق للسوق عن النهجين المذكورين أعلاه، حيث يفترض أن هناك العديد من العيوب في أسواق المنتجات والعوامل وأن الحكومات لديها دور رئيسي تلعبه في تسهيل تشغيل الأسواق من خلال التدخلات غير الانتقائية من خلال الاستثمار في البنية التحتية المادية والاجتماعية والمؤسسات التعليمية ومن خلال توفير المناخ المناسب لتنمية المشاريع الخاصة، وأدى هذا الجزء الأخير من مناهج التنمية إلى ظهور شكل جديد من نموذج التنمية الذي يبرر دور الحكومة في التنمية<sup>(١)</sup>.

## المطلب الثاني

### أهم أبعاد التنمية في ظل رؤية مصر ٢٠٣٠

لما كان وضع الحكم المحلي في معظم الدساتير المصرية السابقة شابهه الكثير من العيوب والمشاكل، إلا أن دستور ٢٠١٤ تلافى بعض هذه المشاكل، حيث تناول الإدارة المحلية في فصل مستقل هو الفصل الرابع، أسوة بدستور ١٩٢٣، بعد أن كانت تأتي كفرع من فروع السلطة التنفيذية في دساتير ١٩٥٦، ١٩٦٤، و١٩٧١، وبذلك يكون الدستور قد حسم قضية استقلالية الإدارة المحلية عن السلطة التنفيذية، بعد أن كانت الحكومة في الفترة الماضية تتنزع بكونها جزءًا من السلطة التنفيذية في سبيل الحيلولة دون التوسع في اللامركزية أو تمكين المجالس المحلية من مساءلة القيادات التنفيذية، وحيث نصت المادة ٢٤٢ من دستور ٢٠١٤ المصري على أن يستمر العمل بنظام الإدارة المحلية القائم إلى أن يتم تطبيق النظام المنصوص عليه في الدستور بالتدرج خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذه.

وتشير التطورات إلى أن مفهوم التنمية بشكل شامل، أو التنمية المحلية بشكل خاص يجب أن تشمل القضايا الإنسانية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية<sup>(٢)</sup>، حيث إن جانب التنمية البشرية هو عملية يطور من خلالها الفرد احترام الذات، ومتعاونًا ومتسامحًا مع الآخرين من خلال إدراك أوجه القصور وإمكانية التغيير، ويُنظر إلى هذا

(١) Ibid, PP. ١٢٠-١٢١.

(٢) Burkey, (S.) and others, People first: A guide to self-reliant participatory rural development, Zed Books Ltd., London, ١٩٩٣, PP. ٢٥-٣٣.

الشكل من التنمية على أنه بداية لعملية التطوير من منظور فردي، ويعكس المنظور الاجتماعي والثقافي القضايا التي لا تتعلق في المقام الأول بالإنتاج أو الأشياء المادية ولكن بالرفاهية العامة للبشر، ويتم التعبير عنها من خلال مؤشرات مثل متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل وفيات الأطفال، والصحة، والالتحاق بالمدارس، ومستويات معرفة القراءة والكتابة أو الضمان الاجتماعي، كما تتضمن التنمية الاجتماعية أيضًا الاستثمارات والخدمات المقدمة من أجل المنفعة المتبادلة للمجتمع ويمكن أن تشمل الخدمات والمرافق الصحية والتعليم وطاقة المياه وغيرها، ومن أجل ضمان التنمية الاجتماعية الفعالة، هناك آثار مالية، لذلك هناك حاجة إلى تنمية اقتصادية قوية كعامل مترابط لتوفير قاعدة موارد قوية<sup>(١)</sup>.

ففي الاقتصاد المصري، حيث أصبح الاقتصاد اقتصاداً حراً ويعمل في إطار مرحله من التحرر الاقتصادي، استلزم ذلك ضرورة أن تلعب المحليات في مصر دوراً إيجابياً في تحقيق قدرًا من الاستقلال في آلية عملها بما ينعكس ويخدم جهود التنمية الاقتصادية ويعجل من تحقيق التنمية المستدامة علي مستوى الدولة ككل وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠.

ويُعتقد أن هذا وسيلة لتوفير الموارد المالية لجميع مستويات الجهات الفاعلة في عملية التنمية، حيث تعكس القضايا الاقتصادية الاهتمام بالإنتاج أو المخرجات والأنشطة ذات الصلة بجوانبها التجارية أو النقدية، وتعكس هذه السمات الخصائص المتعلقة بالدخل التي يتم التعبير عنها من خلال مؤشرات مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتوزيع الدخل أو معدل التوظيف، والدخل، والأصول الاستهلاكية<sup>(٢)</sup>، ويشمل هذا البعد من التنمية أيضًا العملية التي من خلالها يقوم الأفراد والمؤسسات والمنظمات من خلال جهودهم الفردية والجماعية بتعزيز الإنتاج للاستهلاك المباشر وأيضًا الفائض الذي قد يبيعونه مقابل النقود، لكن هذا يتطلب توافر عوامل الإنتاج مثل الأرض، والمواد الخام، والعمالة، ورأس المال، والطاقة، ومهارات الإدارة وريادة الأعمال التي تعتبر ضرورية في هذه العملية، كما يتعلق الجانب السياسي للتنمية بتوزيع السلطة بين مختلف المجموعات أو الأفراد، ولا سيما سلطة التحكم أو اتخاذ القرارات بشأن استخدام المشاركة الشعبية في الحكم وصنع القرار، وهي أيضًا عملية تغيير تدريجي بمرور الوقت يتزايد خلالها الوعي بقدرات الناس وحقوقهم

<sup>١</sup>) Ibid, PP. ٣٦-٤١.

<sup>٢</sup>) Black, (R.), Refugees, environment and development, Routledge, UK, ٢٠١٨, PP. ٢٦-٣٢.

ومسؤولياتهم<sup>(١)</sup>، وهذا يساعد المشاركين على المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي واختيار قاداتهم، والتخطيط ومشاركة السلطة بشكل ديمقراطي وإنشاء وتخصيص الموارد المجتمعية بشكل عادل وفعال بين الأفراد والجماعات، كما أن الاهتمامات البيئية تتعلق بالحفاظ على البيئة بحيث يتم تجديد هذه الموارد باستمرار لخدمة احتياجات اليوم والمستقبل، والتي يتم التعبير عنها في الحماية البيئية المناسبة وإدارتها<sup>(٢)</sup>.

لذلك يجب النظر في كل هذه الأبعاد لتحقيق شكل شامل من التنمية، فهي مترابطة ويُنظر إلى التنمية البشرية على أنها الأساس الذي تدور حوله مستويات التنمية الأخرى، وتعمل المستويات الأخرى كمصدر لتمكين التنمية البشرية أو الشخصية، كما يُنظر إلى الأبعاد الاقتصادية والسياسية على أنها الركائز الداعمة للتنمية الاجتماعية، على الرغم من أن هذه المستويات من التنمية مترابطة<sup>(٣)</sup>، فقد تم اختيار الجانب الاقتصادي وكيفية الترويج له على المستوى المحلي للدراسة في هذا العمل البحثي، ويرجع ذلك إلى أنه بينما تركز التنمية الاقتصادية المحلية على المستوى المحلي على تحفيز الأنشطة الاقتصادية، فإنها تشمل مع ذلك مكونات التنمية الحيوية الأخرى وتعالج بعض القضايا الأساسية في عملية التنمية وبطريقة ما تمكن الجهات الفاعلة المشاركة في عملية التنمية.

### المطلب الثالث

#### التنمية الاقتصادية كنشاط محلي في ظل رؤية مصر ٢٠٣٠

لقد كان تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية من الأنشطة التي تمارس على نطاق واسع وتزداد أهميتها ووظيفة العديد من الحكومات المحلية في جميع أنحاء العالم لعقود من الزمن<sup>(٤)</sup>، ولا سيما تلك الخاصة بالدول المتقدمة ووظيفة حديثة لنظيراتها في الدول النامية ومنها مصر حيث اهتم الدستور المصري لعام ٢٠١٤ بوضع المواد والآليات التي تتحقق من خلالها التنمية الاقتصادية المحلية وذلك بما يتناسب مع رؤية مصر للإصلاح الشامل

<sup>(١)</sup> Sankoh, (OA.), Making environmental impact assessment convincible to developing countries, Journal of Environmental Management, Vol. ٤٧, No. ٢, Elsevier, ١٩٩٦, PP. ١٨٥-١٨٩.

<sup>(٢)</sup> Burkey, (S.) and others, Op.cit, P.٣٧.

<sup>(٣)</sup> Ibid, P. ٣٨.

<sup>(٤)</sup> O'Sullivan, (D.) and Jackson, (M.J), Festival tourism: a contributor to sustainable local economic development?, Journal of Sustainable Tourism, Vol. ١٠, No. ٤, Taylor & Francis, ٢٠٠٢, PP. ٣٢٥-٣٤٢.

٢٠٣٠، ويظهر ذلك في مواد الدستور (من المادة ٢٧ إلى المادة ٣٢) والمواد (٣٦ و ٣٧ و ٤١ و ٤٦ و ٦٨ و ٧٨ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٨٠ و ٢٣٦)، وحيث تُعرف التنمية الاقتصادية المحلية بالعملية التي تُوظف بكفاءة وفعالية الموارد البشرية والطبيعية والمالية بالوحدة المحلية لصالح تحسين مستوى المعيشة لسكانها، وذلك من خلال تحقيق المشاركة الفعالة على المستوى المحلي من تنفيذيين وشعبيين وقطاع خاص محلي ومنظمات المجتمع المدني، من أجل القضاء على الفقر وإتاحة فرص العمل في نطاق الوحدة المحلية أو المحافظة و ذلك وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠ التي وضعتها الحكومة المصرية للنهوض بالدولة المصرية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من أن المفهوم ليس ظاهرة جديدة، إلا أن الجديد هو تزايد حدوث مثل هذا النشاط، وقبوله المتزايد والزيادة الموازية في أهمية مبادرات التنمية المحلية المختلفة، وقد تُعزى جاذبية المفهوم في الجنوب في الآونة الأخيرة إلى أزمة الديون، والعجز الفعلي للعديد من هذه الدول عن التدخل على المستوى المحلي، وفرض هيكلية وسلسلة من الصدمات الوطنية والسياسية وهي شائعة جداً، كما تم تسريعها بناءً على الوضع المعزز للمنطقة المحلية في الاقتصاد العالمي وأهمية صنع القرار المحلي والديمقراطية وحالة اللامركزية الأخيرة في العالم النامي<sup>(٢)</sup>.

في الآونة الأخيرة، أصبح من الضروري للعديد من الدول النامية تبني سياسات اللامركزية ومتابعتها ونقل السلطة إلى المستويات الحكومية دون الوطنية، وقد ترغب معظم الحكومات المركزية أيضاً في تقليل العبء الزائد والازدحام في المركز وتسريع عملية اتخاذ القرار التشغيلي والتنفيذ من خلال تقليل الاختناقات المرتبطة بالمركزية المفترطة للسلطات والوظائف عند نقطة واحدة أو نقطتين فقط لتعزيز جهودهم في تحقيق اللامركزية، وفي ضوء ذلك، تعمل الحكومات بطريقة ما ومن خلال وسائل مختلفة على تمكين وحدات الحكومة المحلية من تنفيذ أنشطة التنمية الاقتصادية لأنها أقرب إلى مواقع العمل وستكون في وضع أفضل لتحليل كل من الإمكانيات والتحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية على المستوى

<sup>(١)</sup> راجع في ذلك، الموقع الرسمي لوزارة التنمية المحلية المصرية، والمتاح على الرابط التالي:

<https://www.mld.gov.eg/ar/programs/details/11> last visited at ٣٠/١٠/٢٠٢٠.

<sup>(٢)</sup> Nel, (E.), **Local economic development: A review and assessment of its current status in South Africa**, Vol. ٣٨, No. ٧, Sage Publications Sage, London, ٢٠٠١, PP. ١٠٠٣-١٠٢٤.

المحلي، لذلك فإن خلق بيئة أكثر ملاءمة لتنمية محلية ناجحة هو أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل مفهوم اللامركزية شائعاً جداً في دوائر التنمية، وتعتبر التنمية الاقتصادية المحلية أحد مجالات السياسة الرئيسية حيث من المفترض أن تظهر الآثار الإيجابية للامركزية<sup>(١)</sup>.  
تماشياً مع هذا، فإن النهج التقليدية من أعلى إلى أسفل لصياغة وتنفيذ أنشطة التنمية دون التشاور وإشراك السكان المحليين يتم استبدالها تدريجياً بنهج شامل للتنمية على المستوى المحلي، بالإضافة إلى العوامل التي سبق ذكرها، ويحظى مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية باهتمام كبير في الآونة الأخيرة كبديل أفضل للتنمية الإقليمية المحلية لأسباب أخرى، كما إن إجماع واشنطن، المكون من العديد من المؤسسات المتعددة الأطراف، لم يشجع النهج التقديرية المستهدفة في تعزيز التنمية الاقتصادية في العديد من الدول النامية من قبل حكوماتهم منذ الثمانينيات وشدد بالأحرى على إنشاء إطار اقتصادي كلي مستقر وأسواق عاملة من قبل هذه الحكومات، ومع ذلك لم يكن هذا كافياً لإطلاق ديناميكية ريادية الأعمال التي كانت مطلوبة لخلق مستوى مرضٍ من التوظيف ونوع التطور المتوقع، وقد عانى العديد من هذه الدول من ارتفاع مستويات البطالة واتساع فجوات الفقر وعدم المساواة، وبالتالي كانت هناك حاجة لإعادة التركيز على نماذج التنمية التي ستعالج تحديات التنمية هذه.

علاوة على ذلك، يمكن أن يرتبط بروزها في جميع أنحاء العالم بضعف الإدارة الاقتصادية المركزية، ومحاولات المحليات لمعالجة آثار إعادة الهيكلة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم والنماذج الجديدة للتدخلات المحلية<sup>(٢)</sup>.

كما أنه في سياق إعادة الهيكلة الاقتصادية العالمية المعاصرة، تفقد الدولة القومية الكثير من قدرتها على تعزيز رفاهية مواطنيها، ووفقاً لذلك نظراً لأن التنمية الاقتصادية أصبحت ظاهرة محلية بشكل متزايد، تحدث تحولات كبيرة في موقع المسؤولية عن تخطيط التنمية من

<sup>(١)</sup> د/ سمير محمد عبدالوهاب، الإدارة المحلية والبلديات العربية، المؤتمر العربي الخامس: الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الشارقة، ص ٤٧-٧١.

<sup>(٢)</sup> Cunningham, (S.) and Meyer-Stamer, (J.), Planning or doing local economic development? Problems with the orthodox approach to LED, Africa insight journal, Vol. ٣٥, No. ٤, Human Sciences Research Council, South Africa, ٢٠٠٥, PP. ٤-١٤.

المستوى الوطني إلى المستوى دون الإقليمي أو المحلي<sup>(١)</sup>، حيث يمارس المستوى المحلي جذبًا قويًا متزايدًا للمحللين وصانعي السياسات اليوم عبر طيف سياسي واسع من الآراء، لذلك مع تدهور الدولة القومية، تظهر المنطقة أو المنطقة المحلية على أنها المساحة الاقتصادية ذات الصلة والتي يمكن من أجلها بذل جهود منسقة لتعزيز الثروة التي تخلق الأنشطة الاقتصادية بشكل هادف، وتصبح الحكومة المحلية بعد ذلك لاعبًا يتماشى مع الجهات الفاعلة الأخرى بهذا المعنى<sup>(٢)</sup>.

### أولاً- مبررات مشاركة الحكومات المحلية في التنمية الاقتصادية:

كانت مسألة ما إذا كان ينبغي اشتراك الحكومات المحلية في التنمية الاقتصادية قضية رئيسية لسنوات عديدة، يُقال من وجهة نظر الكلاسيكيين الجدد أن الحكومات ووحداتها لا يمكنها فعل أي شيء بشكل صحيح من وجهة النظر هذه، ويجب أن يتولى السوق مسؤولية التنمية الاقتصادية<sup>(٣)</sup>، لكن النهج الصديق للسوق للتنمية الاقتصادية يؤكد أيضًا على بعض إخفاقات السوق، وبالتالي يقترح أن يكون للحكومات دور تلعبه من خلال تسهيل الأسواق من خلال اعتماد تدخلات غير انتقائية، كما تشير النظريات الحديثة حول التنمية الداخلية إلى دور فعال للسياسة العامة في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في تكوين رأس المال البشري وتشجيع الاستثمارات الخاصة في منطقة ما، وفي هذا السياق، تلعب الحكومات دورًا في التنمية الاقتصادية، ولهذه المسألة دور الحكومات المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية، كما إن تبرير إنشاء الحكومات المحلية يدعم ذلك لأنها أقرب إلى البشر وقضايا التنمية المحلية ولديها مسؤوليات التنمية المحلية، علاوة على ذلك، فإن لهم دورًا رئيسيًا في تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والمادية لمجتمعاتهم والمناطق الخاضعة لولايتهم من خلال هيكلة وإدارة وحدات الحكم المحلي ووضع الميزانية ودمج عملية التنمية الخاصة بهم لإعطاء الأولوية للاحتياجات الأساسية وتعزيز التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية لمناطقهم، كما أنها تلعب دورًا حاسمًا في دعم أصحاب المصلحة الآخرين لتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال بناء شراكات بين السلطات المحلية

<sup>١</sup>() Sengenberger, (W.), Local development and international economic competition, Vol. ١٣٢, Int'l Lab. Rev., HeinOnline, ١٩٩٣, P. ٣١٣.

<sup>٢</sup>() Rogerson, (C.M.), Local economic development and post-apartheid reconstruction in South Africa, Singapore Journal of Tropical Geography, Vol. ١٨, No. ٢, Wiley Online Library, London, ١٩٩٧, PP. ١٧٥-١٩٥.

<sup>٣</sup>() Todaro, (M.P.), Op.cit, P. ١٢١.

والمجتمعات والشركات وأصحاب المصلحة الآخرين والتي تعتبر أساسية لنجاح التنمية الاقتصادية المحلية.

أيضًا أن الحكومات المحلية لها الحق في المشاركة في التنمية الاقتصادية المحلية حيث يمكن التحكم إلى حد كبير في عوامل التنمية في المجتمع المحلي من خلال صنع السياسة العامة المحددة للحكومة المحلية، والعملية الإدارية والتنظيمية على نطاق واسع من الأنشطة، حيث تتطلب الحكومة المحلية إرضاء الصالح العام والذي يعد أيضًا هدفًا للتنمية الاقتصادية بغض النظر عن مدى ثانويته كوحدة للأغراض العامة، فإن تعدد وظائفها وخط عرضها يمنحان مساحة كافية للأنشطة الاقتصادية الموجهة، وهي مسئولة عن تقديم الخدمات التي لها تأثير اقتصادي، ومرة أخرى فإن أفضل طريقة لخدمة البعد المكاني للتنمية الاقتصادية هي الحكومات المحلية بتغطيتها للولاية القضائية الجغرافية المحددة قانونًا، كما أنها تمتلك صلاحيات تستند إلى خصائص معينة لسلطاتها المادية وتعززها، وبالمثل هناك عوامل إنمائية تعتمد على مناطق أو مناطق نظامية معينة أو تنفرد بها<sup>(١)</sup>.

مع هذا الاختصاص العام كقاعدة، ليس هناك شك في أن الاتجاهات الحالية تشير إلى الأهمية المتزايدة والمعرفة الشاملة للتنمية الاقتصادية كجزء منطقي من وظائف وتفويضات الحكومة المحلية، وهذا يجعل الحكومة المحلية مرشحًا قويًا محتملاً للتنمية الاقتصادية لأنها هياكل دائمة يمكنها ضمان الاستقرار بمرور الوقت لدعم التنمية الاقتصادية المحلية التي هي عملية مستمرة طويلة الأجل من مشروع واحد.

إن التنمية الاقتصادية المحلية، في مختلف الدول وظيفية إلزامية للحكومات المحلية أو لا تكون وظيفية إلزامية، ففي الحالة التي تنص فيها قاعدة تجاوز السلطات على أنه يمكنهم أداء هذه الوظائف فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، فهي بالتأكيد ميزة كبيرة، ومع ذلك فإن الغالبية العظمى من أعضاء المجالس المحلية ورؤساء وحدات الحكم المحلي يشعرون بالمسؤولية ليس فقط عن الخدمات التي ينص القانون على تقديمها، ولكن أيضًا عن المجتمع المحلي بشكل عام، وهذا يتماشى أيضًا مع مبدأ الكفاءة الذي يسمح للحكومات المحلية بفعل أي شيء يُنظر إليه على أنه يخدم المصلحة العامة هذا ثم يجبرهم على المشاركة، وتزايد هذا الفهم لدور الحكومات المحلية على مدى العقدين الماضيين وما بعدهما.

(١) Binns, (T.) and Dixon, (A.) and Nel, (E.), Africa: Diversity and development, Routledge, London, ٢٠١٢, PP. ٢٥-٢٨.

وقد اعتُبر هذا بمثابة انتقال من الحكومة المحلية التقليدية إلى الشكل الحديث للحكم المحلي، حيث يشمل هذا الاتجاه أيضًا اهتمامًا متزايدًا من قبل الحكومات المحلية لمحاولات تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية، وما يمكن أن تفعله الحكومات المحلية في محاولة التأثير على التنمية الاقتصادية المحلية، ولكن في كل ذلك هل تمكنت الحكومات المحلية من تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية بشكل فعال؟ ما هو الاتجاه والقضايا الرئيسية المثيرة للقلق؟

### ثانيًا - تعزيز مشاركة الحكومات المحلية في التنمية الاقتصادية:

في العديد من دول العالم النامي - مع تعمق اللامركزية - أصبحت المستويات الوطنية الفرعية للحكم والحكومة المحلية هي الرائدة في التنمية على المستوى المحلي، حيث إنهم مكلفون بالكثير من المسؤوليات لتطوير المناطق داخل ولاياتهم حيث أنهم أقرب إلى مواقع العمل للعديد من قضايا التنمية كما تمت مناقشتها سابقًا، فجزء من مسؤوليات هذه الحكومات المحلية في بعض الدول هو تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في مختلف مجالات اختصاصها، كما إن حملة تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية هي إما مسؤولية ضمنية أو معلنة بوضوح في الأطر القانونية التي تنشئها.

وعندما تتجح في هذه المهمة، يجب على الحكومات المحلية أن تلعب دورًا استراتيجيًا، وأن تقدم التوجيه للتنمية الاقتصادية المحلية الأخرى، ويجب أن تتسق بنشاط وتوطد إجراءاتها نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الاستراتيجية للمنطقة، كما ينبغي عليهم التدخل لتعزيز البيئات التنظيمية والاستثمار بشكل استراتيجي أيضًا بطريقة تستجيب بدقة لاحتياجات النمو الاستراتيجي لاقتصاداتهم المحلية، ويجب أن يتدخلوا لتعزيز تطوير الأعمال سريعة الاستجابة وقطاعات الخدمات المالية التي تعالج الاحتياجات المعقدة للقطاعات الاقتصادية والتكتلات وسلاسل القيمة في المنطقة، وتشير الدلائل إلى أنه على الرغم من أداء الحكومات المحلية بشكل جيد في مجال التنمية الاجتماعية من خلال توفير المدارس والمرافق الصحية والمياه والصرف الصحي وغيرها الكثير، إلا أنها لم تكن قادرة على تحسين الرفاه الاقتصادي العام لشعوبها ومناطقها بشكل كبير<sup>(١)</sup>.

ولقد فشلوا من نواح عديدة في تحسين سبل العيش العامة لسكانهم ومجتمعاتهم المحلية، فمستويات الفقر مرتفعة في كثير من الحالات، والبطالة في قلب مستمر وتفاوتات الدخل لا تزال موجودة إن لم تكن آخذة في الاتساع لم يتمكنوا من حشد واستغلال الإمكانيات

(١) Cunningham, (S.) and Meyer-Stamer, Op.cit, PP. ٩-١١.



الاقتصادية المتاحة في مناطقهم لصالحهم ومصالحتهم لشعوبهم، علاوة على ذلك لم يتمكنوا من دعم وتقوية الكيانات الاقتصادية في ولاياتهم المحلية، على الرغم من أن هذه تشكل مصدراً كبيراً من ضرائبها وقاعدة إيراداتها، ووضعت بعض الحكومات المحلية في حد ذاتها من خلال الجهود الواعية أو غير الواعية عوائق في طريق هذه الكيانات الاقتصادية من خلال طرق مختلفة بما في ذلك الازدواج والضرائب المفرطة والسياسات القاسية والتزويد غير الفعال وغير الكافي للبنية التحتية المحلية الهامة من أجل تميمتها وأدائها الفعال، وبالإضافة إلى ذلك، لم تتجح العديد من الحكومات المحلية في العالم النامي في جعل مناطقها تنافسية بما يكفي لجذب الاستثمارات المطلوبة، سواء داخل مناطقها أو خارجها، كما أنهم لم يكونوا قادرين على تسويق مناطقهم بشكل فعال للغاية للعالم الخارجي للتعريف بالإمكانيات الكامنة في مناطقهم، كما أن بعض الحكومات المحلية لم تكن قادرة على تجميع وتنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية المعقدة كما فعل العديد من نظرائهم في الدول المتقدمة، وعند القيام بذلك فإنها تحتوي في بعض الأحيان على قائمة تسوق فقط بالمشروعات والبرامج بدون موارد المسيرة اللازمة.

مما سبق، يمكن القول أن وحدات الحكم المحلي تعتبر نفسها حكومات محلية إدارية بشكل أساسي وليست حكومات محلية إدارية وريادية، وينصب اهتمامهم بشكل أكبر على التشغيل اليومي للآلية الإدارية المحلية وإشباع النزوات السياسية أكثر من دعم الأنشطة الاقتصادية والعمالة المربحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية لمناطقهم التي تشكل قاعدة محتملة لرفاههم المالي .

ويرى الباحث أن القضية الرئيسية التي تسعى هذه الدراسة إلى اكتشافها هي لماذا وحدات الحكم المحلي أقل فعالية في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في مناطق اختصاصها لضمان رفاهية شعوبها، وهل يمكن أن يُعزى ذلك إلى كيفية نظر الحكومات المحلية في هذا القطاع (مستوى وعيهم ومعرفتهم بالقطاع وفوائده المحتملة أو رفضهم المتعمد لتعزيز القطاع)، ونوع الأدوار التي يلعبونها، ومستويات كفاءتهم، والبيئة، والفجوات داخل القطاع الإطار القانوني الذي يمارسون فيه أنشطتهم؟ أيضا في العديد من هذه الدول، وكيف يفعلون ذلك تأثير البيئة والظروف الداخلية والخارجية على هذه التحديات التي يواجهونها في هذه الأنشطة؛ وكيفية مشاركة الجهات الفاعلة الأخرى هي القضايا الرئيسية التي يجب حلها

واتخاذ التدابير اللازمة لدعم المشاركة النشطة للحكومات المحلية في أعمال التنمية الاقتصادية المحلية لصالح السكان المحليين والدولة ككل.

## المبحث الثاني

### مفهوم الحكم المحلي والتنمية الاقتصادية المحلية وأهم خصائصها

تمهيد و تقسيم:

يقدم هذا المبحث نظرة عامة ونظرة ثاقبة للمفاهيم الرئيسية للباحث في هذا العمل البحثي، حيث يناقش طبيعة ومفاهيم الحكومة المحلية والتنمية الاقتصادية المحلية من منظور مختلف الكتاب والممارسين كما هو منصوص عليه في الأدب، حيث يتناول المطلب الأول مفهوم الحكومة المحلية، بينما يناقش المطلب الثاني مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية، في حين يحاول المطلب الثالث الجمع بين هذين المفهومين ومراجعة ممارسة التنمية الاقتصادية المحلية، وسوف نوضح ذلك من خلال المطالب الآتية:

**المطلب الأول:** طبيعة ومفهوم الحكومة المحلية.

**المطلب الثاني:** أهم مسؤوليات الحكومات المحلية.

**المطلب الثالث:** الأساس المنطقي للتنمية الاقتصادية المحلية وأهم مناهجها.

## المطلب الأول

### طبيعة ومفهوم الحكومة المحلية

يبدأ المطلب بمناقشة مفاهيم الحكم والحكومة قبل توضيح نطاق الحكم المحلي، فالحوكمة هي ممارسة السلطة أو السلطة السياسية أو الاقتصادية أو الإدارية أو غير ذلك - لإدارة موارد الدولة وشؤونها، وهو يتألف من الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والجماعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويقومون بالتزاماتهم ويتوسطون في خلافاتهم، كما إنها أيضًا "عملية إدارة الشؤون العامة على جميع المستويات التي تمارس فيها السلطة والسلطة بطريقة جماعية"<sup>(١)</sup>.

ويرى الباحث أن الحوكمة هي عملية صنع القرار والعملية التي يتم من خلالها تنفيذ القرارات أو عدم تنفيذها، ويمكن استخدام الحوكمة في العديد من السياقات مثل حوكمة

<sup>(١)</sup> Berman, (D.R.), Local government and the states: Autonomy, politics, and policy, Routledge, London, ٢٠١٩, PP. ١٧-٢٩.

الشركات، والحوكمة الدولية، والحوكمة الوطنية، والحكم المحلي، أما في هذه الدراسة، يشير ذكر الحوكمة إلى الحكم الوطني والمحلي، فهناك العديد من الجهات الفاعلة المشاركة في عملية الحكم والحوكمة هي واحدة من الجهات الفاعلة في هذه العملية، حيث تختلف الجهات الفاعلة الأخرى باختلاف مستوى الحكومة قيد الدراسة، والحكومة هي مجموعة من الأفراد يمارسون السلطة الشرعية ويحمون المجتمع ويتبناه من خلال اتخاذ القرارات وتنفيذها، وهذه المجموعة من الأفراد تشترك في مسؤولية محددة لممارسة السلطة، ويمكن أن تكون هذه الحكومة على مستويات مختلفة بما في ذلك المستويات الوطنية والإقليمية والفرديية والمحلية، مما يشير إلى مستوى أقل من المستويات الثلاثة الأولى المذكورة، لكن هذه الدراسة معنية بشكل أساسي بالحكومة المحلية، وهي جهة فاعلة في عملية الحكم المحلي<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من أن الممارسين والمؤلفين والأكاديميين على حد سواء قد قدموا أشكالاً مختلفة من التعريفات لهذا المفهوم، إلا أنهم جميعاً يتفقون على نقطة حول بعض المفاهيم الأساسية المشتركة التي تساعد في شرح مفهوم الحكومة المحلية وما يستتبعه، ويمكن أن يشير المصطلح إلى الكثير من الوحدات بما في ذلك المقاطعة والبلدية والمقاطعة والمدينة والمنطقة التعليمية والقرية والسلطة العامة المحلية والكيانات الحكومية الإقليمية أو المشتركة بين المحافظات، وعلى الرغم من أنها تشير إلى جميع الوحدات المذكورة أعلاه، فإن مناقشات الحكومة المحلية في هذه الدراسة ستتركز على السلطات العامة المحلية المكلفة بالتنمية الشاملة لوحد جغرافية معينة وسكانها.

ففي الأدب تم تحديد نهجين أساسيين للمساعدة في تعريف المفهوم، حيث يحاول النهج الأول تعريفه أو تفسيره من خلال النظر في المستويات المختلفة للحكومة، وهذا النهج ينظر إليها على أنها نوع من الوحدات الحكومية تحت الحكومة المركزية، وهي تعتبر جميع أشكال الهياكل الحكومية دون الوطنية بمثابة حكومة محلية، كما يستخدم هذا النهج اللامركزية الإدارية والسياسية كمعيار في تفسير الحكم المحلي، وبالتالي فإن هذا الشكل من تعريف الحكومة المحلية يتراوح من المستوى الإقليمي ليشمل سلطات المحافظات ومجالس المجتمع المحلي ويستبعد الإدارات اللامركزية للحكومة المركزية.

<sup>١</sup> Heinelt, (H.) and Hlepas, Others, Political leaders and changing local democracy: Local government systems: Grasping the institutional environment of mayors, Springer, germany, PP.١٩-٧٨

كما يحاول النهج الثاني تعريف الحكومة المحلية من خلال بعض الخصائص المحددة، وتشمل هذه الشخصية الاعتبارية، والسلطات المحددة لأداء مجموعة من الوظائف، والمشاركة الفعالة للمواطنين واستقلالية كبيرة في الميزانية والتوظيف تخضع لسيطرة مركزية محدودة، وفي هذه الحالة، يمكن تصنيف أي مؤسسة لديها هذه الخصائص كشكل من أشكال الحكومة المحلية، لذلك فإن هذين النهجين يتطلبان إجراء تحليل دقيق لبعض التعاريف التي قدمها مختلف المؤلفين لمفهوم الحكومة المحلية والغرض منها والأسباب المنطقية لها<sup>(١)</sup>.

### أولاً - تعريف الحكومة المحلية:

تُعرّف الأمم المتحدة الحكومة المحلية على أنها "تقسيم فرعي سياسي للأمة ... التي يتم تشكيلها بموجب القانون ولها سيطرة كبيرة على الشؤون المحلية بما في ذلك سلطات فرض الضرائب أو فرض العمالة لأغراض محددة، ويتم انتخاب الهيئة الإدارية لمثل هذا الكيان أو بطريقة أخرى محلياً"<sup>(٢)</sup>، أيضاً، يُنظر إلى الحكومة المحلية على أنها "نظام للوحدة الإقليمية ذات الحدود المحددة، والهوية القانونية، والهيكل المؤسسي، والسلطات والواجبات المنصوص عليها في القوانين العامة والخاصة ودرجة من الاستقلالية المالية وغيرها"<sup>(٣)</sup>.

ويميل الباحث إلى أن الحكومة المحلية هي السلطة المخولة دستورياً بجمع الأموال وإنفاقها للأغراض المحلية والتي تتحمل مسؤولية الحكومة على المستوى الشعبي أو المستوى المحلي، لا سيما في الأمور الواقعة ضمن اختصاصها، لذلك تعتبر الحكومة المحلية في هذه الدراسة على أنها جميع الوحدات الحكومية دون الوطنية التابعة للحكومة المركزية والتي تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وصلاحيات محددة لأداء وظائف محددة معينة، وتتطوي على

(١) **Smoke, (P.) and Olowu, (D.)**, Successful African local government: methodological and conceptual issues reconsidered, Public Administration and Development, Vol. ١٣, No. ٥, John Wiley Sons, Ltd., New York, ١٩٩٣, PP. ٥٠٧-٥١٤.

(٢) **Salomon, (M.), Cano, (J.S.)**, The United Nations System and the Process of Political Articulation of Local Authorities as a Global Actor<sup>١</sup>, Brazilian Political Science Review, Vol. ٢, No. ١, PP. ١٢٧-١٤٧, Available at: <https://www.researchgate.net/publication/٢٣٧٤٦٨٤٠٢>, Last visited at: ٢٩/٩/٢٠٢٠.

(٣) **Ibid**, P. ١٣١.

مشاركة المواطنين الفعالة، ولديها ميزانية كبيرة وموظفون الاستقلال في تعزيز تطوير منطقة اختصاصها، ومن ثم ، يعد هذا التعريف منصة لمناقشة خصائص الحكومة المحلية.

#### ثانياً - خصائص الحكومات المحلية:

يجب أن تتمتع الحكومة المحلية المرتقبة من التعريفات أعلاه بالخصائص التالية<sup>(١)</sup>:

١- أن تكون على المستوى دون الوطني: لكي يشار إلى شكل من أشكال الحكومة على أنه حكومة محلية، يجب أن يكون دون المستوى الوطني أو المركزي للحكومة، ويمكن أن يكون هذا المستوى من الحكومة على مستوى المنطقة أو المجتمع، ولا ينبغي أن تكون هذه الوحدة تابعة لوزارة أو إدارة حكومية مركزية على المستوى المحلي، بل وحدة لها جميع الصلاحيات المشابهة لشكل من أشكال الحكومة.

٢- الشخصية الاعتبارية: يجب إنشاء الحكومة المحلية كمؤسسة أو كيان محدد من خلال الدساتير الوطنية أو دساتير الولايات أو من خلال التشريعات العادية لمستوى أعلى من الحكومة المركزية أو عن طريق تشريع إقليمي أو ولاية أو بأمر تنفيذي لتقديم مجموعة محددة من الخدمات إلى منطقة صغيرة نسبياً محددة جغرافياً، ويعتمد الدعم القانوني على أشكال الحكومة التي تمارس في دولة معينة، ويشير هذا إلى وجوب وجود نص قانوني أو دستوري وقوانين تؤسس وتقر هذا الشكل من الحكومة، كما ينبغي أن تتمتع بصلاحيات رفع الدعاوى والمقاضاة وإبرام العقود.

٣- وجود صلاحيات محددة: يتم تحديد الحكومة المحلية من خلال السلطات المحددة التي أسستها ومكنتها من الاضطلاع بالمهام والأنشطة العامة وتنفيذها والتي تؤدي إلى تطوير المنطقة المحلية الخاضعة لولايتها المحلية، كما ينبغي أن تتمتع بسلطة توظيف وفصل موظفيها، وتعبئة الإيرادات بطريقة خاضعة للمساءلة ويجب أن تخضع لرقابة مركزية محدودة.

(١) Olowu, (D.), Local institutional and political structures and processes: recent experience in Africa, Public Administration and Development: The International Journal of Management Research and Practice, Vol. ٢٣, No. ١, Wiley Online Library, ٢٠٠٣, PP. ٤١-٥٢.

٤- منطقة وسكان جغرافيين محددين: يجب أن يكون للحكومة المحلية ولاية مكانية

محددة تحت سيطرتها وسلطتها، ويجب أن يكون لها أيضًا رسوم على سكان هذه

المساحة التي تعمل فيها.

٥- ممثل منتخب ومختار: يجب أن تتكون الحكومة المحلية من ممثل منتخب أو معين

للسكان المحليين لضمان المشاركة الفعالة للمواطنين في تلك الحكومة المحلية.

وبذلك نكون قد أوضحنا الحكومة المحلية وأهم خصائص الحكومات المحلية، إلا أن

للحكومات المحلية العديد من المسؤوليات التي يتوجب عليها تحقيقها لإرضاء المواطنين و

سوف نوضح ذلك من خلال المطلب التالي.

## المطلب الثاني

### أهم مسؤوليات الحكومات المحلية

ينظر إلى الحكومات المحلية على أنها خادم لنظام حكومي أعلى، ويُنظر إليها على أنها

امتدادات لحكومات الدولة أو الحكومات الوطنية وتتصرف نيابة عن هذه المستويات العليا

من الحكومة في كثير من الحالات لا سيما في نظام الدولة الموحد، ويتم تحديد السياسة

ومعايير الخدمة وأداء السياسة على المستوى الوطني، وبعد ذلك تقوم الحكومات المحلية

بتنفيذ الرقابة على المستوى المحلي.

وفي تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، يُنظر إلى الحكومة المحلية ضمن هذا النمط على

تنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع نيابة عن هذه الأوامر العليا للحكومة، لذلك يمكن أن

نستنتج أن الحكومات المحلية ليست مستقلة بذاتها وتوجد فقط لتعزيز مصالح ورغبات

المستويات الحكومية العليا، وقد يؤثر ذلك سلبًا على مشاركة السكان المحليين والمؤسسات

المحلية في صنع القرار المحلي والقضايا التي تؤثر بشكل مباشر على تنمية المنطقة

المحلية.

قد لا تكون البرامج والمشاريع التي قد يتم تنفيذها في مصلحة السكان المحليين أيضًا

حيث قد لا يتم استيعاب احتياجاتهم في العملية وتلبية احتياجاتهم بشكل مناسب، وعلى الرغم

من ذلك فإن معايير الخدمة وأداء السياسة التي يحددها المركز قد تكون بمثابة فحص

لأنشطة الحكومات المحلية، ويمكن أن يساعد هذا في إبقاء الحكومات المحلية لمتابعة جدول أعمال ليس خارج المصلحة الوطنية<sup>(١)</sup>.

أولاً- أهم مسؤوليات وحدات الحكم المحلي:

تتحمل الحكومات المحلية المسؤولية كميشرين مستقلين لخلق قيمة عامة، ويضع هذا تركيزًا كبيرًا على الحكومة باعتبارها وكيلاً للشعب لخدمة المصلحة العامة وخلق قيمة عامة تشير إلى تحسينات قابلة للقياس في النتائج الاجتماعية أو نوعية الحياة، ويرتبط هذا المفهوم ارتباطاً مباشراً بالخدمات المحلية والبلدية، حيث يمكن قياس هذه التحسينات والحصول على بعض الإحساس بالإسناد، وهذا مفيد في تقييم الخيارات المتضاربة والمحيرة في استخدام الموارد المحلية وفي تحديد دور الحكومات المحلية<sup>(٢)</sup>.

لذلك يتمثل دور المديرين العامين في الحكومات المحلية في هذا الاتجاه في الاستفادة من الموارد المحلية المجانية ودفع حدود النتائج الاجتماعية المحسنة إلى ما هو أبعد مما قد يكون ممكناً مع الإيرادات المحلية الضئيلة، وبالتالي يخلق المديرون العموميون قيمة من خلال تعبئة وتسهيل شبكة من مقدمي الخدمات خارج الحكومة المحلية، وهذه المسؤولية تجعل من إلزامي على الحكومات المحلية السعي لتحقيق مصلحة ورفاهية السكان المحليين، ولها الحق في استخدام الموارد المتاحة لها لصالح الجميع، وهذا لديه القدرة على تحسين عملية صنع القرار من القاعدة إلى القمة.

وبهذا المعنى يمكن تحميل القادة المحليين مسؤولية أكثر عن تنمية المناطق المحلية واستخدام الموارد، وعلى الرغم من ذلك، فإن الاستيلاء الفردي على هذه المؤسسات يمنعها من العمل ضمن هذا الإطار، ويتلاعب عدد قليل من النخبة داخل الحكومات المحلية في كثير من الحالات باستخدام هذه الموارد لصالحهم متجاهلين الأغلبية الجماهيرية، كما أن استخدام هذه الموارد لخلق قيمة عامة محفوف بالممارسات الفاسدة.

(١) Mees, (H.), Local governments in the driving seat? A comparative analysis of public and private responsibilities for adaptation to climate change in European and North-American cities, Journal of Environmental Policy & Planning, Vol. ١٩, No.٤, Taylor & Francis, ٢٠١٧, Pp. ٣٧٤-٣٩٠.

(٢) Ibid, Pp. ٣٨٥-٣٨٩.

وأخيراً قد تكون التحسينات القابلة للقياس في النتائج الاجتماعية ضئيلة لأن الحكومات المحلية لديها قدرة غير كافية لتقديم خدمات مناسبة، وهذا يستدعي بعد ذلك تسهيل مشاركة أصحاب المصلحة في عملية التنمية من قبل الحكومة المحلية.

ومن المتوقع أن تقوم الحكومات المحلية مرة أخرى بتيسير أشكال شبكات الحكم المحلي، حيث أن لديهم الفرصة للعب دور تحفيزي في تسهيل أدوار كل من الشبكات القائمة على الاهتمامات والشبكات القائمة على الأمل في تحسين النتائج الاجتماعية لسكان المحليين، ولكي يتم القيام بهذا الدور، يجب على الحكومات المحلية تطوير رؤية استراتيجية لكيفية تشكيل هذه الشراكات واستدامتها، وعند القيام بذلك يجب أن يفصلوا المشورة بشأن السياسة عن تنفيذ البرنامج وأن يضطلعوا بدور كمشتريين للخدمات العامة ولكن ليس بالضرورة كمقدمين، وقد تضطر الحكومة المحلية إلى الاستعانة بمصادر خارجية للخدمات بتكاليف توفير أعلى وإخضاع مقدمي الخدمات الداخليين لضغوط تنافسية من مقدمي الخدمات الخارجيين لخفض تكاليف المعاملات على المواطنين.

والسؤال الذي نحتاج لطرحه هو، هل الحكومات المحلية تفعل ذلك حقاً؟ إنهم يؤكدون أنفسهم إلى حد أن اللاعبين الآخرين ليسوا على استعداد للتعاون معهم في تطوير المستوى المحلي، ويعتبرها أصحاب المصلحة الآخرون مؤسسات مليئة بالبيروقراطية والممارسات الفاسدة وانعدام الشفافية، وقد يؤثر ذلك سلباً على قدرة الحكومات المحلية على الاهتمام بهذه المسؤولية، وعلى الرغم من أن هذه المسؤولية تدعو إلى أن تكون الحكومة المحلية مشتركة للسلع العامة فقط<sup>(١)</sup>، إلا أنها قد تكون انتحارية في بعض الحالات حيث تفتقر المناطق المحلية إلى نوع الموارد التي قد تكون جذابة لمقدمي الخدمات الخاصة، لذلك من الضروري للحكومات المحلية أن تنظر في مواقفها الخاصة وأن تقدم المشورة لنفسها،

وعلاوة على ذلك، يتعين على الحكومات المحلية تعزيز مصلحتها الذاتية، ويرجع ذلك إلى أنه من المتوقع كمؤسسات تشارك في صياغة السياسات وتنفيذها استخدام الفرص والموارد للنهوض بنفسها، ويجب أن يؤدي هذا إلى مصلحة المنطقة المحلية التي تشرف

(١) Berner, (M.) and Others, What constitutes effective citizen participation in local government? Views from city stakeholders, Public Administration Quarterly, JSTOR, ٢٠١١. Pp. ١٢٨-١٦٣.



عليها، لكن في عدة مناسبات طغى اهتمام الحكومات المحلية هذا على اهتمام مناطقهم المحلية حيث استولى القادة المحليون على هذه المؤسسات لمصلحتهم<sup>(١)</sup>.

### ثانياً - الأساس المنطقي لتطبيق اللامركزية في وحدات الحكم المحلي:

إن اتخاذ القرارات اللامركزية والدور القوي للحكومات المحلية في التنمية المحلية يدعمه العديد من النظريات المقبولة على أساس الكفاءة والمساءلة والقدرة على الإدارة والاستقلالية، ويذكر أنه كلما كانت الحكومة التمثيلية أقرب إلى الشعب، كان عملها أفضل، وأيضاً يجب أن يكون للناس الحق في التصويت لنوع وكمية الخدمات العامة التي يريدونها.

وفي ضوء هذه المبادئ يجب أن يتم اتخاذ القرار على أدنى مستوى حكومي بما يتفق مع هدف كفاءة التخصيص، علاوة على ذلك، فإن نظرية اللامركزية تقترح أن "كل خدمة عامة يجب أن يتم توفيرها من قبل الولاية المحلية التي تسيطر على الحد الأدنى من المنطقة الجغرافية التي من شأنها استيعاب فوائد وتكاليف مثل هذا الحكم، لأن الحكومات المحلية تتفهم المخاوف من السكان المحليين، فإن اتخاذ القرار المحلي يستجيب للأشخاص الذين تستهدفهم الخدمات.

وبالتالي يشجع المسؤولية المالية والكفاءة - خاصة إذا كان تمويل الخدمات لا مركزياً أيضاً - كما أنه يتم القضاء على الطبقات غير الضرورية من الولاية المحلية بينما يتم تعزيز المنافسة بين الولايات المحلية والابتكار، ويضمن النظام اللامركزي المثالي مستوى ومزيجاً من الخدمات العامة المتوافقة مع تفضيلات السكان المحليين مع توفير الحوافز للتوفير الفعال لهذه الخدمات<sup>(٢)</sup>.

ويستند الدعم النظري النهائي في الدراسة إلى مبدأ التبعية، ومن هذا المبدأ، فإن فرض الضرائب والإنفاق والوظائف التنظيمية لأبد وأن تمارس بواسطة مستويات أدنى من الحكومة ما لم يكن من الممكن تقديم حجة مقنعة لتعيين هذه الوظائف إلى مستويات أعلى من الحكومة، وقد نشأ هذا المبدأ من التعاليم الاجتماعية للكنيسة الكاثوليكية الرومانية، وكان أول من اقترح عليه البابا ليو الثالث عشر في عام ١٨٩١، وفي وقت لاحق سلط البابا بيوس الحادي عشر الضوء على مبدأ التبعية باعتباره وسيلة ثالثة بين الدكتاتورية ونهج عدم التدخل في الحكم، وهذا المبدأ هو عكس مبدأ البقايا الذي يطبق عادة في دولة موحدة، حيث

(١) Smoke, (P.) and Olowu, (D.), Op.cit, P. ٥٠٨.

Berner, (M.) and Others, Op.cit, Pp. ١٣٣-١٤٠.

يتم تكليف الحكومات المحلية بوظائف لا ترغب الحكومة المركزية في القيام بها أو تعتقد أنها غير قادرة على القيام بها<sup>(١)</sup>.

ويدعم ما سبق أن جميع المشاكل ليست مشاكل مركزية وأن نتائج المشاكل التي لا تكون مركزية في حدوثها تتطلب اتخاذ قرار في المكان الذي يكون فيه معدل حدوث المشكلة أكثر عمقاً، وهذا يشير إلى إنشاء حكومات محلية للمساعدة في حل المشاكل المحلية التي تكون فيها آثار هذه المشاكل محسوسة بشدة، ولكي يتم إدارة الشؤون المحلية وكفالة تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين، كما توفر الحكومة المحلية الإطار الذي يمكن في إطاره تعبئة الموارد البشرية والمادية المحلية من أجل التنمية على الصعيد المحلي، كما أنه يوجد تشجيع على تسليم السلع والخدمات العامة الفعالة على الصعيد المحلي<sup>(٢)</sup>.

وفي حالة الحكومة المركزية فإنها تخدم كجسر ضد المركزية المفرطة للحكومة وتساعد على تخفيف حدة القضايا التي هي في الأساس محلية وتسهيل الحكم المحلي على المستوى المحلي، كما أن دعم الحكومات المحلية من خلال الإشارة إلى أن تحقيق النمو الاقتصادي الاجتماعي والعام يتطلب نشر الجهود حتى يتمكن المجتمعات المحلية والأفراد من المشاركة في توفير الظروف المثالية والطاقة والحماس.

والأهم من ذلك كله، والمبادرات المحلية لتحقيق العمل من الفرص لأنشطة التنمية المحلية، وبهذا المعنى توفر السلطات المحلية الفرصة للسكان المحليين للمشاركة في القرارات المحلية والمخططات المحلية ضمن السياسات الوطنية العامة والعمل قبل كل شيء كمراكز محلية للمبادرات والأنشطة التي تؤدي إلى التنمية، ومن هذا المنطلق يجب على الحكومات المحلية ضمان التنمية المحلية في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والحكم المحلي الأفضل<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> **Asaju, (K.)**, Local Government autonomy in Nigeria: politics and challenges of the 1999 constitution, Int'l J. Advanced Legal Stud. & Governance, Vol. 1, No. 1, HeinOnline, 2010, P. 98.

<sup>(٢)</sup> **Isufaj, (M.)**, Decentralization and the Increased autonomy in Local Governments, Procedia-Social and Behavioral Sciences, Vol. 109, Elsevier, 2014, Pp. 459-463.

<sup>(٣)</sup> **Marando, (V.L.) and Reeves, (M.)**, Counties as local governments: Research issues and questions, Journal of Urban Affairs, Vol. 13, No.1, Wiley Online Library, 1991, Pp. 45-53.

فتاريخياً لعبت مؤسسات الحكم المحلي دوراً حاسماً في تحول الدول في جميع أنحاء العالم وما زالت تلعب أدواراً مهمة في التنمية الاقتصادية لكل من الدول المتقدمة والنامية، حيث أن لديهم القدرة على زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي في الدول النامية في العمل الجماعي لإدارة الموارد الشحيحة والمؤسسات المحلية الأخرى والقطاع غير الرسمي لتنظيم أنفسهم من أجل أنشطة اقتصادية فعالة، ويلعبون دوراً مهماً في تلبية احتياجات القطاعين غير الرسمي والخاص من خلال تهيئة البيئة المواتية لهم للعمل وخلق فرص عمل للسكان المحليين مما يؤدي بطريقة ما إلى الحد من مستويات الفقر لدى السكان المحليين. وتعمل بعض الحكومات المحلية أيضاً على توفير الخدمات المباشرة التي تخلق الوظائف والدخل للسكان المحليين، وهذا يدعم هذه الدراسة التي تتناول دور الحكومات المحلية في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية<sup>(١)</sup>، وسوف نوضح الأساس المنطقي للتنمية الاقتصادية المحلية وأهم مناهجها من خلال المطلب التالي.

### المطلب الثالث

#### الأساس المنطقي للتنمية الاقتصادية المحلية وأهم مناهجها

على الرغم من أن مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية يكتسب شعبية متزايدة وقبولاً كأداة لإعادة الهيكلة الاقتصادية والتجديد في جميع أنحاء العالم، إلا أنه لم يتم تحديده بوضوح، ويحتوي المفهوم على تعريفات متعددة نتيجة عدم وجود نموذج نظري محدد بوضوح وحقيقة أن المصادر الرئيسية لإلهامه هي التجارب والتقليد، لذلك تميل تعريفات المفهوم إلى أن تدور حول محتواها الأساسي مما يؤدي إلى تعريفات مقبولة على نطاق واسع. أولاً- ماهية التنمية الاقتصادية المحلية:

سيتم النظر في بعض التعريفات للمفهوم لإبراز بعض القضايا والخصائص الأساسية، ووفقاً للبنك الدولي فإن التنمية الاقتصادية المحلية هي العملية التي يعمل من خلالها شركاء القطاع العام وقطاع الأعمال والقطاع غير الحكومي بشكل جماعي لخلق ظروف أفضل للنمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل<sup>(٢)</sup>،

<sup>(١)</sup> Ibid, p ٤٨-٤٩.

<sup>(٢)</sup> Andersen, (T.)and Hansen, (H.) and Markussen, (T.), US politics and World Bank IDA-lending, The Journal of Development Studies, Vol. ٤٢, No. ٥, Taylor & Francis, ٢٠٠٦, Pp. ٧٧٢-٧٩٢.

ويميل الباحث الى أنها عملية جديدة تتصافر من خلالها الحكومات المحلية، جنبًا إلى جنب مع الشركات المحلية، القوى والموارد للدخول في ترتيبات شراكة جديدة مع القطاع الخاص أو مع بعضها البعض من أجل خلق وظائف جديدة وتحفيزها، والنشاط الاقتصادي في منطقة اقتصادية جيدة التحديد<sup>(١)</sup>، ويُنظر إليها أيضًا على أنها عملية تدير فيها الحكومات المحلية والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص مواردها والدخول في ترتيبات شراكة أو شبكات مع بعضها البعض لتوليد فرص العمل وتشجيع النشاط الاقتصادي في منطقة معينة، أيضًا تعرف أنها عملية تشاركية حيث يعمل السكان المحليون من جميع القطاعات معًا لتحفيز النشاط التجاري المحلي مما يؤدي إلى اقتصاد مرن ومستدام<sup>(٢)</sup>.

ويشير المصطلح محلي في مفهومه "إلى عملية تقييم الإمكانيات الذاتية والاستفادة المثلى من القدرات المحلية الموجودة بالفعل"، و المصطلح الاقتصادي موجه نحو تحديد فرص الاستثمار ، ودعم أنشطة ريادة الأعمال وتسهيل الوصول إلى أسواق جديدة.

وأخيرًا التنمية كما هو مستخدم هنا، يشير إلى العملية التي تهدف إلى تعزيز تحسين ظروف المعيشة والعمل في المنطقة المحلية من خلال خلق فرص عمل جديدة، والإبقاء على الوظائف الحالية وتوليد الدخل، ومن هذه التعريفات والتفسيرات للمفهوم ينصب تركيز مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية على سياسات التنمية الداخلية التي تستفيد من الإمكانيات والموارد المحلية القائمة بما في ذلك البشرية والمؤسسية والمادية، وأيضًا يتم تحديدها على أنها عملية تشاركية تضم مختلف أصحاب المصلحة داخل وحدة مكانية ويلتزمون بجهودهم معًا لتحقيق التقدم، وهناك خصائص للتنمية الاقتصادية المحلية وهي: المشاركة والحوار الاجتماعي- على أساس الأرض- يستلزم تعبئة الموارد المحلية والمزايا التنافسية وهي مملوكة محليًا، وبالتالي فإن المفهوم له عملية ويتضمن مشاركة أصحاب المصلحة، ويستخدم الموارد الحالية والمحتملة، ويتجلى في وحدة مكانية وله غرض<sup>(٣)</sup>.

(١) **Blakely, (E.J.) and Leigh, (N.G.)**, Planning local economic development, Sage, USA, ٢٠١٣, P.١٢٢.

(٢) **Zaaijer, (M.) and Sara, (L.M.)**, Local economic development as an instrument for urban poverty alleviation: a case from Lima, Peru, Third World Planning Review, Vol. ١٥, No. ٢, Liverpool University Press, Liverpool, ١٩٩٣, P. ١٢٧.

(٣) **Keser, (I.)**, Andy Pike, Andres Rodriguez-Pose and John Tomaney: Local and Regional Development, Croatian international relations review, Vol. ١٧, No.

ويرى الباحث في هذه الدراسة أنه يُنظر إلى التنمية الاقتصادية المحلية على أنها عملية يشارك فيها أصحاب المصلحة أنفسهم أو مع بعضهم البعض لتشجيع وتحفيز الأنشطة التي لها تأثير على النتائج الاقتصادية من خلال الاستخدام، على الرغم من عدم استبعاد الإمكانيات والموارد المتاحة محليًا في مكان معين.

### ثانيًا - الأساس المنطقي للتنمية الاقتصادية المحلية (LED):

تتنوع أغراض التنمية الاقتصادية المحلية وتتعدد ولكنها تشمل ما يلي:

- تهدف إلى تمكين الاقتصاد المحلي من الاستجابة للعمليات الوطنية والعالمية لإعادة الهيكلة الاقتصادية وتحسين قدرته على النمو وتوليد المزيد من فرص العمل لتعزيز قدرة المؤسسات على الابتكار من أجل الاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة.
- كما أنه يقيّم المزايا التنافسية للمنطقة المحلية، ويحدد فرص السوق الجديدة أو الحالية للأعمال ويقلل من العوائق التي تحول دون توسع الأعمال وخلقها، حيث إنه يركز على إمكانيات المنطقة المحلية والموارد الموجودة ويحدد احتياجات أصحاب المصلحة المحليين وما يمكنهم فعله لضمان وصول المنطقة المحلية إلى إمكانياتها.
- يتمثل ناتجها الرئيسي المتوقع في خلق وظائف جديدة، ومساعدة المناطق المحلية على الاحتفاظ بالوظائف الحالية، ومساعدة الشركات على الوصول إلى رأس المال حتى تتمكن من الاستفادة من فرص السوق الجديدة والمساهمة في خلق التنافسية في إطار وطني متوازن جغرافي أوسع لزيادة عالمية دولة ما، ومن أجل أن تكون التنمية الاقتصادية المحلية قادرة على تحقيق هذه الأهداف، هناك حاجة للنظر في العمليات وأصحاب المصلحة و الجهات الفاعلة المختلفة وأدوارهم وأشكال المشاركة.
- كما تتضمن تشكيل مؤسسات جديدة، وتطوير صناعات بديلة، وتحسين قدرة الشركات والمؤسسات الاقتصادية القائمة للعمل بشكل أفضل، وتحديد أسواق جديدة، ونقل المعرفة، وخلق مشاريع جديدة من خلال اعتماد واستخدام الوسائل المحلية، تستخدم هذه العملية مدخلات مختلفة للمساعدة في تحقيق الغرض المقصود منها، وهذه المدخلات هي الإمكانيات والموارد اللازمة، وتشمل هذه الموارد الطبيعية، والعمالة المتاحة، والاستثمارات الرأسمالية، وريادة الأعمال، وشبكات النقل

والاتصالات، والتكوين الصناعي، والتكنولوجيا المتاحة، والمؤسسات والقدرات المؤسسية، والسياسات الوطنية والمحلية والإنفاق وأشكال أخرى من دعم التنمية<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً- مناهج التنمية الاقتصادية المحلية:

تصنف المناهج الواسعة للتنمية الاقتصادية المحلية لتشمل تنمية الأعمال التجارية، وتنمية الموارد البشرية، والتنمية المحلية، والتنمية الاقتصادية والتوظيف القائمة على المجتمع، ويتم النظر في هذه الأساليب في المناقشات التالية، فمنهج تطوير الأعمال وهذا ينطوي على خلق بيئة مواتية أو مناخ عمل جيد لتطوير الأعمال، لذلك يعد هذا نهجاً مهماً للتنمية الاقتصادية المحلية حيث يساعد جذب وإنشاء واستبقاء المؤسسات التجارية في الحفاظ على اقتصاد محلي قوي وحيوي، والغرض منه هو تصحيح التوازن بين المجتمع باعتباره بناء اجتماعي والأعمال التجارية كأداة للنمو وخلق الثروة، ويساعد على تعبئة الموارد المجتمعية الأساسية لتوليد الثروة المشتركة<sup>(٢)</sup>.

كما تشمل المكونات الرئيسية لهذا النهج تشجيع بدء الأعمال التجارية الجديدة، وجذب الشركات أو الكيانات التجارية الجديدة إلى المنطقة المحلية، ودعم وتوسيع كيانات الأعمال القائمة وزيادة الابتكار وريادة الأعمال، وتدفع هذه المكونات هذا النهج لخلق البيئة المطلوبة وتطوير قطاع الأعمال كمحرك للنمو داخل أي وحدة مكانية محلية، أيضاً تشمل الأدوات الموجودة في هذا النهج وللمكونات المختلفة إنشاء مؤسسات تمويل المشاريع الناشئة ومراكز واحدة، وإنشاء مراكز المساعدة أو التنمية، وإنشاء المشاريع الصغيرة، ومجمعات التكنولوجيا والأعمال، وأنظمة التسويق الجماعي وريادة الأعمال و برامج تطوير البحث<sup>(٣)</sup>.

أما بالنسبة لتنمية الموارد البشرية فإن هذا النهج موجه نحو ربط احتياجات التوظيف لقطاع الأعمال وعملية تكوين الوظائف، حيث أن أحد أكثر الموارد قيمة في المجتمع هو أفرادهم، ويوفر المجتمع والتنمية الاقتصادية المحلية لهم الأدوات والمعرفة للتحكم في مواردهم

(١) **Laeven, (L.)**, The development of local capital markets: rationale and challenges, International Monetary Fund, Washington, ٢٠١٤, Pp. ٦-١٧.

(٢) **Bradshaw, (T.K.) and Blakely, (E.J.)**, What are “third-wave” state economic development efforts? From incentives to industrial policy, Economic Development Quarterly, Vol. ١٣, No. ٣, Sage Publications Sage CA: Thousand Oaks, CA, ١٩٩٩, Pp. ٢٢٩-٢٤٤.

(٣) **Blakely, (E.J.) and Leigh, (N.G.)**, Op.cit, P. ١٧٩.

كوظيفة لتوفير المهارات التقنية والمعرفة للأشخاص الذين يعملون بالفعل في منطقة محلية حتى يتمكنوا من مواصلة جهود التنمية<sup>(١)</sup>.

وهذا يشهد على حقيقة أن الموارد البشرية ضرورية لعملية التنمية الاقتصادية، ويتكون هذا النهج بشكل أساسي من أربع فئات هي: التدريب والتعليم المهني، والتوظيف، وخلق الوظائف الموجهة للعملاء والحفاظ على الوظائف، ويستخدم أدوات مثل التدريب المخصص والتوظيف المستهدف وبرامج التوظيف المحلية، كما إن خدمات التدريب والتوظيف المخصصة للعاطلين مفيدة لأصحاب العمل في المنطقة المحلية، أيضًا يوفر بنك المهارات معلومات عن العاطلين عن العمل في المنطقة المحلية وهذا بمثابة جرد للمهارات، ويوفر احتياجات البطالة ويوفر مستوى مهارات العاطلين عن العمل في منطقة محلية، وأخيرًا يمكن أن يساعد هذا أيضًا السلطات المحلية في أنشطة توظيف الأجهزة المرتبطة باحتياجات العاطلين عن العمل<sup>(٢)</sup>.

وتسعى برامج التوظيف المحلية إلى توفير المهارات للأشخاص المطلوبين في المنطقة المحلية، ويشمل ذلك تقديم خطط التدريب مثل خطط التلمذة الصناعية الجماعية، وتدريب الكبار، وتقديم خدمات دعم الأعمال التي تزيد من فرص العمل، وتطوير مرافق مشتركة لأنشطة التدريب، وتشغيل مشاريع محو الأمية العامة والتعليم المجتمعي، وتطوير التدريب أثناء العمل وأنشطة الخبرة العملية للشباب، ويرى هذا النهج أيضًا الحاجة إلى بدء أنشطة التوظيف الذاتي التي من المفترض أن تساعد العاطلين عن العمل في إنشاء مشاريع توظيف لأنفسهم باستخدام مواردهم الأساسية الخاصة، وتوفر هذه المبادرة التدريب والقروض للعاطلين عن العمل لبدء أعمال خدمة مجتمعية ومستقلة جديدة.

كما أن التنمية المحلية الاقتصادية تهتم بإدارة الأرض و الصور، حيث تعتبر الأرض من أهم مكونات أي شكل من أشكال التنمية، ويجب اتخاذ تدابير لضمان سهولة الوصول إليها، وتحاول إدارة الأراضي ضمان الاستخدام الحكيم للأراضي وتحسين ممارسات استخدام الأراضي الحالية، كما إن جانب إدارة الصور في هذا النهج موجه نحو تحسين الصورة

<sup>١</sup>) Kline, (P.) and Moretti, (E.), People, places, and public policy: Some simple welfare economics of local economic development programs, Annual Reviews, ٢٠١٤, Pp. ٤-١٧, Available at: <https://www.nber.org/papers/w19609.pdf> , last visited at: ١/٩/٢٠٢٠.

<sup>٢</sup>) Ibid , Pp. ١٩-٢٣.

والميزات الجمالية وظهور المستوطنات، وتشمل مكونات هذا النهج تخطيط استخدام الأراضي، وتطوير الموضوعات المرئية التي تخلق إحساسًا بالهوية، وتحسن قاعدة الراحة أو قابلية العيش للمجتمع أو المنطقة المحلية، وتحسن جاذبية المركز المدني في محاولة لتحسين الأعمال المحلية، وتشمل أدوات التطوير الأكثر استخدامًا في هذا النهج الخدمات المصرفية للأراضي، وتوفير البنية التحتية، وتقسيم المناطق المحفزة، وتحسين اللوائح، وتخطيط المدن، وتحسين الإسكان والأحياء، وتوفير الخدمات المجتمعية.

#### رابعًا - التنمية الاقتصادية والعمالة المجتمعية:

يسعى نهج تنمية الاقتصاد والعمالة القائم على أساس المجتمع المحلي إلى خلق فرص العمل وتحفيز الاستثمارات الداخلية إلى منطقة محلية معينة من خلال تنفيذ مجموعة من الأنشطة، ويعبر هذا النهج عن جميع النهج الأخرى في إطار المفهوم، فهو يجمع بين الاستراتيجيات والأدوات من الأساليب الثلاثة الأخرى، وينصب التركيز على إقليم معين أو منطقة محلية لضمان التنمية الاقتصادية المحلية.

كما يتضمن هذا النهج تطوير مؤسسات مخططات التمويل التي ستوفر رأس المال المبدئي للمشاريع والأنشطة المجتمعية، وتوفير المساعدة الفنية ومساحات العمل للمحليات لبدء أنشطتها الاقتصادية الخاصة، كما تركز على توفير المرافق وتسهيل المشاريع المجتمعية الصغيرة وتدمج المبادرات المجتمعية في عملية التنمية الاقتصادية المحلية الشاملة، وتشمل الأدوات المحددة لهذا النهج إنشاء شركات تنمية المجتمع، والتعاونيات المجتمعية، ووكالات المشاريع المحلية، وملكية الموظفين والعمال، والتوظيف المجتمعي ومجالس التدريب<sup>(١)</sup>.

هناك أيضًا مناهج مماثلة للتنمية الاقتصادية المحلية، وتتمثل في توفير مجموعة متنوعة من الخدمات للشركات المحلية أو معقدة مثل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكنهم حذروا من أن الأساليب التي سيتم تبنيها يجب أن تستند إلى الظروف المحلية، وتشمل المناهج المختلفة كما يتم تقديمها ما يلي:

- **تشجيع نمو الأعمال المحلية:** ويوفر هذا النهج المشورة والدعم والموارد لتمكين الشركات المحلية القائمة من النمو، والأدوات المستخدمة في هذا النهج تشمل الزيارات والاستطلاعات والاجتماعات المحلية التي ينظمها المسؤولين المحليين

<sup>١</sup>) Ibid, P. ٢٨-٣٠.



لإتاحة وتقديم المعلومات التي ستساعد في تطوير الأعمال، كما تقدم برامج المساعدة المالية لتوفير المواقع والمباني من قبل السلطات المحلية للمساعدة في تطوير الأعمال التجارية.

- **تشجيع المؤسسات الجديدة:** تشمل أدوات هذا النهج تقديم المشورة والدعم الفني والمعلومات والموارد لمساعدة الأفراد أو مجموعات السكان المحليين على إنشاء أعمالهم الخاصة، كما تعد مخططات التمويل الصغير أو إنشاء شبكات الأعمال أمثلة نموذجية لدعم المؤسسات الجديدة.

- **تشجيع الاستثمارات الداخلية:** يتضمن هذا جذب الشركات من أجزاء أخرى من المنطقة أو البلد أو حتى من الخارج للاستثمار في منطقة محلية، وتشمل الأدوات المستخدمة تسويق المنطقة المحلية من خلال الكتيبات والإعلانات عبر وسائل الإعلام المختلفة وتنظيم المعارض التجارية، ومن خلال ذلك يمكن تعريف العالم الخارجي بإمكانيات وموارد المنطقة.

- **الاستثمارات في البنية التحتية الصلبة وغير المادية:** البنية التحتية التقنية (البنية التحتية الصلبة) المتاحة للأعمال لها تأثير على جذب الشركات والاحتفاظ بها، وتشمل هذه توفير الطرق وأنظمة الصرف الصحي والكهرباء والمياه والمواقع والمباني التجارية للشركات، وتشمل أدوات البنية التحتية غير المادية إنشاء المرافق والمؤسسات التي تعمل على تحسين البيئة الاجتماعية والتجارية للأعمال مثل التعليم مع التركيز بشكل خاص على التدريب على المهارات المهنية والخدمات الاستشارية للأعمال واستراتيجيات الإدماج الاجتماعي وتدابير منع الجريمة<sup>(١)</sup>.

- **تطوير القطاع ومجموعة الأعمال:** يدعم هذا النهج أيضًا التعاون بين الشركات ويشجع الأشخاص المنخرطين في نفس المجموعات أو مجموعات مماثلة على الالتقاء وتبادل الأفكار بشأن فرص تطوير الأعمال، ويتم تشجيع مجموعات الأعمال الصغيرة أيضًا لضمان الاستفادة من إمكانياتها الكاملة على أكمل وجه.

**خلاصة القول:** من الواضح أنه لكي تتمكن الحكومات المحلية من تحقيق أهداف ونتائج التنمية الاقتصادية المحلية، ينبغي أن تكون مستعدة لاتخاذ تدابير محددة وعملية تكون فعالة ومفيدة في تحفيز العملية، ويجب أن تستفيد أي إجراءات يتم وضعها بشكل جيد من

(١) Ibid , Pp. ٧٩-١٠٨.

الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة، كما يجب عليهم إيجاد طرق ووسائل مبتكرة لتمويل أنشطة التنمية الاقتصادية المحلية وتقليل الاعتماد على تحويلات الحكومة المركزية والاستعداد لإنفاق موارد إضافية على هذه الأنشطة، علاوة على ذلك يجب أن يكون لديهم القدرات اللازمة من جميع الأشكال ليكونوا قادرين على التأثير بشكل فعال على مناطقهم المحلية من حيث التنمية الاقتصادية المحلية.

كما يجب إعادة توجيه الإدارات المختلفة لهذه الحكومات المحلية والموظفين الفنيين لمواكبة المثل العليا والممارسات لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، ويجب أن يكون هناك إطار مؤسسي وهياكل متاحة لدعم العملية على مستوى الحكومة المحلية، أيضاً يجب على الحكومات المحلية إنشاء والحفاظ على علاقات جيدة مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين وإشراكهم في عملية التنمية الاقتصادية المحلية بناءً على قدراتهم ومصالحهم، وأخيراً، لا ينبغي للحكومات المحلية أن تغفل عن حقيقة أن هناك عوامل داخلية وخارجية تعتبر حاسمة لنجاحها أو فشلها في تميمتها الاقتصادية المحلية والتي يجب تحديدها والاهتمام بها في هذه العملية.

## الفصل الثاني

### الفئات المستفيدة من التنمية الاقتصادية المحلية

تمهيد و تقسيم:

من أجل ضمان إطار مؤسسي مناسب وفعال، يجب مراعاة مختلف الجهات الفاعلة و أصحاب المصلحة المشاركين في أنشطة التنمية الاقتصادية المحلية في ضوء الأدوار التي يلعبونها، ومستويات تأثيرهم، وموقعهم والوظائف التي يمكنهم القيام بها، وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية المحلية، فإن الجهات الفاعلة من ثلاثة قطاعات رئيسية هي موضع اهتمام، وهذه هي القطاعات الخاصة والعامة والمجتمعية التطوعية، كما أن هذه القطاعات لديها عدد من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة الذين يؤثرون على التنمية الاقتصادية المحلية.

أولاً- القطاع العام: تعتمد مشاركة القطاع العام في التنمية الاقتصادية المحلية على عدة حجج، فحجة الصالح العام تبرر مشاركة الحكومة في ضوء حقيقة أنه لا يمكن فرض رسوم على المستهلكين مقابل سلع وخدمات معينة، وذلك لأن الفوائد التي يتم الحصول عليها منها جماعية ويستحيل قياس مقدار استخدام كل فرد، أما الحجة الأخرى تركز على فشل السوق، وتنص على ضرورة اتخاذ إجراءات حكومية خاصة في الظروف التي لا يكون فيها السوق

قادراً على العمل بكفاءة بسبب السلوك الاحتكاري والمخاطر وعدم اليقين والعوامل الخارجية الإيجابية والسلبية، وتستند الحجة الأخيرة إلى التزام الحكومات بتوفير الوصول إلى سلع وخدمات معينة بغض النظر عن قدرة الناس واستعدادهم للدفع، ويشمل بعض أصحاب المصلحة في هذا القطاع الحكومات الوطنية والمحلية ومؤسساتها وإداراتها ووكالاتها ووحداتها الفرعية<sup>(١)</sup>.

**ثانياً- القطاع الخاص:** القطاع الخاص هو بشكل عام جزء من الاقتصاد يدار من القطاع الخاص والربح، وهذا القطاع قادر على توليد الاستثمارات وخلق فرص العمل وإنتاج السلع القابلة للتداول، ولديها مجموعة من الموارد بما في ذلك المهارات التقنية والإدارية والأحكام المالية، وتشمل بعض الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة الرئيسيين وهم الشركات الخاصة والشركات وكيانات الأعمال الأخرى ذات الأحجام المختلفة.

**ثالثاً- القطاع المجتمعي أو التطوعي** "منظمات المجتمع المدني": يشمل هذا القطاع منظمات مجتمعية ومنظمات غير حكومية أخرى، وقد تكون هذه المنظمات غير الحكومية محلية أو دولية تعمل في أعمال التطوير في منطقة معينة وقد تكون منظمة هادفة للربح أو غير هادفة للربح، ويمكن أيضاً توسيع هذا ليشمل الأنظمة والمؤسسات الحكومية التقليدية، كما إن أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين في هذا القطاع هو السلطة التقليدية، وتمتلك السلطة وتتحكم في معظم الأراضي على طول وعرض البلاد، ويتمتع هذا القطاع بالقدرة على التجريب والابتكار والريادة في أساليب التنمية التي قد تفشل القطاعات الأخرى في القيام بها أو لم تحاول مطلقاً، كما أن العديد من هذه المنظمات لديها التزامات عميقة بمهمة محددة بوضوح والتي ستكون مفيدة للتنمية الاقتصادية المحلية، كما أنها تمارس مناهج التنمية من أسفل إلى أعلى والتي تكون ذات صلة بأنشطة التنمية التشاركية والتنمية الاقتصادية المحلية، وسوف نوضح ذلك من خلال ثلاثة مباحث الموضحة كالاتي:

**المبحث الأول:** أشكال مشاركة الفئات المستفيدة من التنمية الاقتصادية المحلية.

**المبحث الثاني:** أهم الامثلة على حالات دولية لمشاركة الحكومة المحلية في تعزيز

التنمية الاقتصادية المحلية.

(١) Porter, (M.E.), Location, competition, and economic development: Local clusters in a global economy, Economic development quarterly, Vol. ١٤, No. ١, Sage Publications Sage CA: Thousand Oaks, CA, USA, ٢٠٠٠, Pp. ١٥- ٣٤.

المبحث الثالث: مشاركة أصحاب المصلحة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في الوحدة المحلية.

## المبحث الأول

### أشكال مشاركة الفئات المستفيدة من التنمية الاقتصادية المحلية

تمهيد و تقسيم:

يمكن أن تتخذ مشاركة الفاعلين وأصحاب المصلحة في التنمية الاقتصادية المحلية أشكالاً مختلفة في مراحل مختلفة من العملية، حيث يمكن أن يشاركوا في مراحل التخطيط والتنفيذ والتشغيل والصيانة لجميع أو معظم مبادرات وأنشطة التنمية الاقتصادية المحلية، وقد يشارك مختلف أصحاب المصلحة في مراحل مختلفة حسب ولايتهم ووظائفهم المعلنة، ويمكنهم المشاركة في العملية من خلال توفير الموارد المالية والمعلومات والبيانات، وتحمل مسؤوليات التخطيط والتنفيذ والإدارة للإنتاج المادي والمباشر للسلع والخدمات وتوفير الدعم المؤسسي، كما أن العلاقة بين أصحاب المصلحة والتي يمكن وصفها على أنها شبكة من المؤثرات التي من المحتمل أن يكون لها مع بعضهم البعض ضرورية للغاية لنجاح التنمية الاقتصادية المحلية، ويمكن أن تساهم هذه العلاقة في البصيرة والمعرفة والدعم للعملية بالإضافة إلى دعم تنفيذها، يمكن أن تكون العلاقات في شكل ، حيث يتم اعتبار جميع الشركاء كأساسيين وقادرون على التصرف بمفردهم وقادرون على تقديم التزام تنظيمي مستقر<sup>(١)</sup>.

هذا النوع من العلاقات هو أداة فعالة لتحسين العلاقات بين الوكالات العامة ومستويات الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص، وللجمع بين الموارد البشرية والمالية من مجموعة متنوعة من المصادر لتحقيق أهداف سياسات التنمية يمكن أن يكون أيضاً في شكل تعاون حيث يكون لجميع أصحاب المصلحة جدول أعمال إيجابي، وسوف نوضح أهم الأدوار المتوقعة للفاعلين أصحاب المصلحة في التنمية الاقتصادية المحلية من خلال المطالب التالية:

(١) Peters, (B.G.) and Pierre, (J.), Governance without government? Rethinking public administration, Journal of public administration research and theory, Vol. ٨, No. ٢, Oxford University Press, Uk., ١٩٩٨, Pp. ٢٢٣-٢٤٣.

**المطلب الأول:** الأدوار المتوقعة للفاعلين أصحاب المصلحة في التنمية الاقتصادية المحلية.

**المطلب الثاني:** الجوانب المؤسسية للتنمية الاقتصادية المحلية.

**المطلب الثالث:** نماذج ومراحل عملية التنمية الاقتصادية المحلية في ظل اللامركزية.

## المطلب الأول

### الأدوار المتوقعة للفاعلين أصحاب المصلحة في التنمية الاقتصادية المحلية

في تعزيز مناهج ومكونات التنمية الاقتصادية المحلية، يمكن لأصحاب المصلحة القيام بعدة أدوار يرونها مناسبة، وسوف تشكل هذه الأدوار مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين في العملية والأدوات التي يمكن تطبيقها، أيضًا قد يلعب أحد أصحاب المصلحة أو يكون له العديد من الأدوار التي يلعبها أكثر من غيره بناءً على ولايته، كما أن هناك أربعة أدوار رئيسية يمكن أن يلعبها أصحاب المصلحة في أي عملية تنمية اقتصادية محلية، وهؤلاء هم منظمون أو مطورون، منسق، ميسر أو محفز، وهذه الأدوار تتمثل في الآتي<sup>(١)</sup>:

#### أولاً- دور قيادة الأعمال أو المطور:

من خلال هذا الدور، يتحمل أصحاب المصلحة المسؤولية الكاملة عن تنفيذ وتشغيل كيانات الأعمال أو الدخول في مشاريع مشتركة أو شراكات مع أصحاب المصلحة الآخرين في القطاع لخلق وظائف للمنطقة، ويتحمل أصحاب المصلحة المسؤولية الكاملة أو يشاركون في مخاطر تشغيل الأنشطة التجارية من خلال إتاحة الموارد تحت سيطرتهم لأغراض اقتصادية.

#### ثانياً- دور التنسيق:

يكفل هذا الدور أن يضع أصحاب المصلحة الضروريين أيديهم على سطح السفينة وأن يضعوا أفضل ما يمكن تحقيقه، وهي تضمن أن الأنشطة تشبهه بمبادرات معظم أصحاب المصلحة، وتشمل بعض الأدوات مثل جمع المعلومات الاقتصادية وتقييمها، وتطوير الأهداف والخطط والاستراتيجيات الاقتصادية بحيث تركز جميع القطاعات داخل العملية

<sup>(١)</sup> Van (H.), Jacobus (J.), Sustainable mining communities post mine closure: Critical reflection on roles and responsibilities of stakeholders towards local economic development in the City of Matlosana, phd Thesis, Stellenbosch University, Stellenbosch, ٢٠١٦, Pp. ٥٢-٧٥.

نهجها ومواردها على تحقيق أهداف مماثلة بطريقة فعالة، وقد يشمل ذلك أيضاً إقامة شبكات مع الجهات الفاعلة الرئيسية لإنشاء الشراكات والمشاريع.

### ثالثاً - دور التيسير:

ينطوي دور التيسير على تحسين البيئة السلوكية في منطقة محلية تناسب التنمية، كما إنه يوفر بيئة السياسة التمكينية الضرورية من خلال تبسيط إجراءات التطوير وكذلك تحسين إجراءات التخطيط وأنظمة تقسيم المناطق، كما تدعو إلى الاهتمامات المحلية من خلال لفت انتباه المستويات العليا للحكومة إلى المشكلات الاقتصادية، حيث إن توفير سياسات واضحة والالتزام بعملية تنمية واضحة في استراتيجية إنمائية متكاملة يمكن أن يساعد في التنمية الاقتصادية المحلية كما يتضمن أيضاً استخدام سلطات التخطيط لإنشاء مناطق ومعايير توظيف أو تنمية تشجع فئة معينة أو مقياساً أو طابعاً للتنمية، علاوة على ذلك، فإنه يشمل أيضاً تحسين الوصول إلى الموارد المالية وغيرها التي يحتاجها أي كيان تجاري، و يسعى مرة أخرى إلى توفير التدريب على ريادة الأعمال للمجموعات المهمة وغيرهم، ويعزز الحوار بين الوحدات المكانية ويوفر القدرة على الأنشطة، وأخيراً يحفز ويدعم الأفراد والجماعات المجتمعية لبدء المبادرات الاقتصادية واستدامتها<sup>(١)</sup>.

### رابعاً - دور التحفيز:

يتضمن الإجراءات الموجهة نحو تحفيز وجذب الكيانات الاقتصادية وإنشاء أو توسيع الأنشطة الاقتصادية في منطقة معينة، ويمكن القيام بذلك من خلال عدد من الحوافز بما في ذلك تطوير وإتاحة الكتيبات التي توفر معلومات كافية عن إمكانات المنطقة، وتتضمن الاستراتيجيات الأخرى أيضاً بناء المباني والمرافق الأخرى وأشكال البنية التحتية مثل الطرق الجيدة والمياه والكهرباء والمجمعات الصناعية أو ورش العمل التي قد تكون جذابة للمستثمرين، ويمكن أن يكون توفير الأرض أيضاً عاملاً محفزاً في المناطق التي يتم فيها إعاقة الوصول إليها، كما يتضمن التحكم في إيجارات كل من الأراضي والمرافق التي تعود بالفائدة على المستثمرين، وباختصار يستلزم هذا الدور تهيئة الظروف اللازمة لجذب المستثمرين في منطقة ما.

(١) Blakely, (E.J.) and Leigh, (N.G.), Op.cit, P. ٧٢.

## المطلب الثاني

### الجوانب المؤسسية للتنمية الاقتصادية المحلية

من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية بنجاح وتحقيق الأهداف، هناك حاجة إلى إبداء الاهتمام الواجب للإطار المؤسسي والترتيبات التي ستدفعها، وهذا يشمل المنظمات والمؤسسات والهيكل والشبكات التي يمكن من خلالها تنسيقها وتنفيذها وإدارتها ومراقبتها، ويختلف هيكل هذه المؤسسات والشبكات والهيكل حسب المستوى الذي سيتم تنفيذ النشاط فيه، والتنمية الاقتصادية المحلية هي عملية بناء مؤسسي وتتطلب إنشاء أنظمة ومؤسسات للتخطيط يمكنها إدارة العملية على فترات زمنية طويلة، ولذلك تتطلب المؤسسات التي تعمل على تنسيق التنمية الاقتصادية المحلية موارد مالية وخبرات فنية وقيادة، كما يجب أن تكون المؤسسات المحلية التي تعمل بكامل طاقتها متاحة لتقديم التوجيه في تحديد وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ وإدارة المبادرات.

ونظرًا لأهمية الإطار المؤسسي للتنمية الاقتصادية المحلية، يرى الباحث أن إنشاء كيان اقتصادي محلي على مستوى كل وحدات الحكم المحلي لتكون مسؤولة عن جميع الأنشطة والمبادرات في العملية في منطقة محلية معينة، وهي أيضاً ينبغي أن تتكون من جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة المحلية، ويجب أن يكون له هيكله القانوني الخاص واستقلاليته الوظيفية، ويجب الاعتراف به ويجب أن يسمح شكله القانوني بمشاركة الجهات الفاعلة المحلية من المجالات العامة والخاصة والطوعية.

ومن المفترض أن يكون هذا الكيان غير هادف للربح، ويتمثل استقلاليته في تمكينها من تنفيذ الأدوار في الصورة السياسية المحلية والوطنية وكيان تعاقدية يتمتع بوصول مستقل إلى التمويل والتعاقد من الباطن وتقديم الخدمات، ويجب أن يكون قادر على تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات والائتمان بطريقة بسيطة غير بيروقراطية، وتلاحظ أن مشاركة القطاعين العام والخاص وكذلك المجتمع المدني في هذه الوكالة توفر عوامل النجاح، ويمنح إشراك مؤسسات القطاع العام والوحدات الإدارية للوكالة روابط سياسية ومؤسسية وبرامجية مع

مختلف التعبيرات المؤسسية للدولة على جميع المستويات، ويمكن المجتمع المدني المؤسسة من الاستجابة بطريقة عملية وكافية لاحتياجات السكان<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثالث

#### نماذج ومراحل عملية التنمية الاقتصادية المحلية في ظل اللامركزية

كانت هناك عمليات تخطيط متفاوتة اقترحتها واعتمدها العديد من المؤسسات المشاركة في التنمية الاقتصادية المحلية للترويج لها، على الرغم من اختلاف مناهجها، إلا أن هذه النماذج لها مكونات مماثلة تؤدي إلى نهايات متشابهة في هذه الدراسة، وتم مناقشة النماذج المعتمدة من قبل خمسة مؤسسات عالمية مشهورة، وهي البنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج إدارة الاقتصاد المحلي في أفريقيا، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج التعاون الإنمائي الألماني، وسوف نوضح ذلك من خلال إظهار أهم نماذج ومراحل عملية التنمية الاقتصادية المحلية في ظل اللامركزية .

#### أولاً- نماذج تطبيق عملية التنمية الاقتصادية المحلية:

هناك عمليات تخطيط مختلفة اقترحتها واعتمدت من قبل العديد من المؤسسات المعنية بالتنمية الاقتصادية المحلية من أجل تعزيزها، ورغم أنها تختلف في النهج، فإن هذه النماذج تحتوي على مكونات مماثلة تؤدي إلى نهايات مماثلة، وفي هذه الدراسة، تناقش النماذج التي تبنتها خمس مؤسسات عالمية، وهي البنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "موئل الأمم المتحدة"<sup>(٢)</sup>، وبرنامج إدارة الاقتصاد المحلي في أفريقيا، وبرنامج التعاون الإنمائي الألماني وسوف نوضح ذلك من خلال الآتي:

<sup>(١)</sup> Ngatiane, (M.), Local Economic Development: A Study of Nelson Mandela Bay and Buffalo City Metropolitan Municipalities, PhD Thesis, Nelson Mandela Metropolitan University, Port Elizabeth, ٢٠١٧, Pp. ٥٤-٦٦.

<sup>(٢)</sup> برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية هو برنامج يعمل نحو مستقبل حضري أفضل، وتتمثل رسالته في تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في المجالات الاجتماعية والبيئية وتوفير المأوى المناسب للجميع. تواجه المدن تحديات ديمغرافية وبيئية واقتصادية واجتماعية ومكانية غير مسبوقه. ولطالما تواجد تحول استثنائي نحو التوسع الحضري مع توقع أن يقيم ٦ من أصل ١٠ اشخاص على مستوى العالم في مناطق حضرية بحلول ٢٠٣٠. سوف تقع نسبة تزيد عن ٩٠ بالمئة من هذا النمو في افريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكريبي. ومع غياب التخطيط العمراني الفعال ستكون عواقب



## ١- نموذج البنك الدولي:

يوضح كتاب البنك الدولي التمهيدي حول التنمية الاقتصادية المحلية أن "الممارسات الجيدة" تشير إلى أن التنمية الاقتصادية المحلية يجب أن تبدأ دائماً بصياغة استراتيجية، وهذه الاستراتيجية هي عنصر حاسم في أي عملية تخطيط مجتمعية، ويقترح البنك كذلك عملية تخطيط من خمس مراحل للتنمية الاقتصادية المحلية، وتتمثل في تنظيم الجهد، وإجراء التقييم الاقتصادي المحلي، ووضع الاستراتيجية، وتنفيذ الاستراتيجية ومراجعة الاستراتيجية، حيث تتضمن المرحلة الأولى إنشاء ترتيبات مؤسسية من خلال تعبئة أصحاب المصلحة وخلق شراكة أو علاقة عمل فيما بينهم، وتستخرج المرحلة الثانية بيانات عن

هذا التوسع العمراني السريع مثيرة. ففي الكثير من المناطق في شتى أنحاء العالم من الممكن استشعار آثار ذلك بالفعل والتمثلة في الافتقار إلى السكن الملائم ونمو الأحياء الفقيرة، والبنية التحتية غير المناسبة والمهملة -سواء كانت من الطُرق، أو وسائل النقل العام، أو المياه، أو الصرف الصحي أو الكهرباء - والنسب المتصاعدة للفقر والبطالة، ومشكلات السلامة والجريمة، وقضايا التلوث والصحة علاوة على الكوارث الطبيعية أو المتسبب فيها الإنسان والتي يتم إدارتها بشكل متدني وغيرها من الكوارث الأخرى الناتجة عن آثار تغير المناخ. إن العقليات والسياسات والمناهج المعنية بالتوسع الحضري تحتاج إلى التغيير حتى يتسنى لعملية نمو المدن والمناطق الحضرية أن تتحول إلى فرص تشمل الجميع ولا تترك أي شخص خلفها. إن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) يعتبر الدفعة المُحرّكة لهذا التغيير حيث يتولى دور قيادي وتحفيزي طبيعي فيما يخص الأمور الحضرية. وبتكليفه من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٨ لتناول قضايا النمو الحضري فإن البرنامج يعتبر بمثابة مؤسسة على معرفة بعمليات التنمية الحضرية ووعي بطموحات المدن وقاطنيها. ولقرابة أربعين عاماً دأب البرنامج على العمل في المستوطنات البشرية في كافة أرجاء العالم مع التركيز على بناء مستقبل أكثر إشراقاً للقرى والبلاد والمدن بكافة أحجامها. وبسبب هذه العقود الأربعة من الخبرة الواسعة بدءاً من أعلى مستويات السياسة وحتى مجموعة متنوعة من المسائل الفنية المحددة اكتسب البرنامج خبرة فريدة ومُعترف بها عالمياً في كل الأمور الحضرية. وبناءً على ذلك تبوأ البرنامج أفضل مكانة لتقديم الحلول القابلة للتحقيق من أجل التحديات الراهنة التي تواجهها مدننا. يستثمر برنامج الموئل خبرته ومكانته للعمل مع الشركاء بُغية وضع الرؤية الحضرية للغد. كما أنه يعمل ليضمن أن تصير المدن قوة دافعة شاملة وممكنة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. لمزيد من التفصيل راجع الرابط التالي:

<https://unhabitat.org/ar/node/٢٩٦٩> last visited at: ١/٩/٢٠٢٠.

الاقتصاد مع مراجعة العلاقات الاقتصادية القائمة، كما تم تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات للتنمية الاقتصادية المحلية في المنطقة المحلية، وتتضمن المرحلة الثالثة تطوير الاستراتيجية نفسها، وتشمل أنشطتها تصميم الرؤية والأهداف والغايات والبرامج والمشاريع وخطط العمل للاستراتيجية، وتحدد المرحلة الرابعة الميزانية والموارد البشرية والآثار المؤسسية والإجرائية لتنفيذ الاستراتيجية، كما توفر خطط العمل التسلسل الهرمي للمهام والشركاء المسؤولين وجدول زمني واقعي وغير ذلك من القضايا الضرورية التي تؤثر على التنفيذ<sup>(١)</sup>.

وتتضمن المرحلة النهائية مراجعة الوثيقة سنويًا، ويأخذ في الاعتبار مدى توفر الموارد لتنفيذ الاستراتيجية ويضع مؤشرات رصد وتقييم متفق عليها للاقتصاد المحلي، وقد قدم هذا النموذج من قبل البنك الدولي نموذجًا عامًا أثر على ممارسة التنمية الاقتصادية المحلية من قبل الممارسين الرئيسيين الآخرين إلى حد ما، ويستهدف هذا النموذج الخاص المجتمعات والشركات في المناطق المتدهورة ويركز على المنطقة المحلية والمجتمع وتطوير الأعمال، ويرى الباحث أن الحكومات المحلية هي المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية المحلية ويجب أن تكون محركات بالشراكة مع الشركات والمجتمعات، ومن المفترض أن يكون قطاع الأعمال والمنظمات المجتمعية شركاء مع الحكومة المحلية وفي بعض الأحيان منظمين لبعض البرامج<sup>(٢)</sup>.

## ٢- نموذج منظمة العمل الدولية<sup>(٣)</sup>:

تعمل منظمة العمل الدولية في مجال التنمية الاقتصادية المحلية منذ أوائل التسعينيات ونفذت عدة برامج في جميع أنحاء العالم في دول مثل أنغولا وجنوب إفريقيا وغيرها في قارة آسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية<sup>(٤)</sup>، كما تتبع المنظمة عملية تخطيط من ست خطوات

(١) **Swinburn, (G.)**, Local economic development: LED quick reference, Urban Development Unit, World Bank, USA, ٢٠٠٦, P. ٤.

(٢) **Ibid**, Pp. ٧-١١.

(٣) **Meyer, (DF.)**, Local government's role in the creation of an enabling developmental environment, Administratio Publica, Vol ٢٢, No. ١. ٢٠١٤, Pp. ٢٤-٤٦

(٤) **Meyer-Stamer,(J.) Hindson, (D.)**, The Local Business Environment and Local Economic Development: Comparing Approaches, Mesopartner Working Paper ١١, Duisburg, ٢٠٠٧, P. ٦.

لمتابعة التنمية الاقتصادية المحلية ، وهي: التشخيص الإقليمي والهياكل المؤسسية، والتوعية، وإنشاء منتدى محلي، وتصميم الاستراتيجية، وتنسيق إنشاء هياكل التنفيذ وتنفيذ الاستراتيجية، حيث إن السمات المميزة لهذه العملية عن تلك الخاصة بالبنك الدولي هي إنشاء هياكل التنفيذ، ويتضمن هذا الهيكل إنشاء مؤسسة أو وكالة محددة لتكون مسؤولة عن التنمية الاقتصادية المحلية.

ويستهدف هذا النموذج أيضًا الحكومات المحلية والشركات والفلاحين والمجتمعات، وهو يركز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وزراعة الفلاحين، وترى أن المساعدين الفنيين الذين يعملون مع الحكومات المحلية والإقليمية هم المحرك الرئيسي، ومن المقرر أن تقوم هاتان المجموعتان بتسليم الأنشطة لوكالات التنمية الاقتصادية المحلية في المستقبل، وفي هذا النموذج، تلعب الحكومة المحلية دور الشراكة مع الحكومات الإقليمية ووكالات التنمية الاقتصادية المحلية لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، ومن المفترض أيضًا أن يشارك القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات مع الحكومات المحلية ووكالات التنمية الاقتصادية المحلية التي يُنظر إلى المنظمات المجتمعية على أنها شريكة في العملية مع تعزيز الأدوار مع الوقت الإضافي<sup>(١)</sup>.

### ٣- برنامج ادارة الاقتصاد المحلى في أفريقيا ECOLOC :

هو برنامج تم تطويره من قبل نادي الساحل التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرامج التنمية في غرب ووسط إفريقيا، وكلمة ECOLOC هي اختصار للمصطلح الفرنسي للاقتصاد المحلي، تم إطلاق هذه المبادرة في عام ١٩٩٧، بشكل رئيسي في مناطق داخل الدول الناطقة بالفرنسية في غرب ووسط إفريقيا، ويركز البرنامج على المناطق الريفية ومراكزها الحضرية الرئيسية والبلدات الصغيرة والأراضي الزراعية النائية، ويتكون النموذج بشكل أساسي من ثلاث مراحل وهي مراحل الدراسة والنشر والبناء أو التنفيذ<sup>(٢)</sup>.

(١) Meyer, (DF), Op.cit, Pp. ٣٠-٤١.

(٢) Silver, (J.) and McEwan, (Ch.) and Petrella, (L.) and Baguian, (H.), Climate change, urban vulnerability and development in Saint-Louis and Bobo-Dioulasso: learning from across two West African cities, Local environment, Vol. ١٨, No. ٦, Taylor & Francis, UK., ٢٠١٣, Pp. ٦٦٣-٦٦٧.

فمرحلة الدراسة تتضمن تشخيصاً شاملاً للمنطقة المخصصة للتطوير، والبحث الذي يتم إجراؤه في هذه المرحلة دقيق للغاية وقد يستمر لمدة تصل إلى ستة أشهر، ويتضمن عدة خطوات مثل تحليل الاقتصاد المحلي، والأبعاد الديموغرافية والمؤسسية والمكانية والبيئية للمنطقة، وهذا يوفر معلومات كافية تغذي المرحلة الثانية من النشر، كما تنشر هذه المرحلة الثانية نتائج البحث لأصحاب المصلحة الضروريين للإجماع والعمل المطلوب، وتتميز هذه المرحلة بمستوى أوسع من المشاركة لضمان قبول واستدامة المخرجات والنتائج.

وأخيراً المرحلة النهائية التي يشار إليها عادة بمرحلة البناء تعطي اهتماماً كبيراً بتنفيذ مخرجات ونتائج المراحل الأخرى، وعادة ما يركز على بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية المادية كجزء من تحسين بيئة الأعمال داخل المحليات، ويستهدف هذا النموذج الحكومات المحلية والشركات وجميع السكان بشكل عام ويركز على توفير البنية التحتية الاقتصادية التي يجب أن يتبناها تطوير الأعمال، فالمنظمون في هذا النموذج هم قادة المناطق المدعومة من قبل خبراء تقنيين في هذا المجال، ويُنظر إلى الحكومة المحلية هنا على أنها المؤسسات الدافعة الرئيسية بدعم من الخبراء بينما يُنظر إلى قطاع الأعمال على أنه شريك ثانوي إلى حد ما، ويتم وصف المنظمات المجتمعية كشركاء محتملين في العملية.

#### ٤- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "موتل الأمم المتحدة":

موتل الأمم المتحدة والذي تأسس في عام ١٩٧٨، هو برنامج الأمم المتحدة الرائد لتنفيذ جدول أعمال الموتل، وهي خطة عمل عالمية تسعى إلى توفير المأوى المناسب للجميع والتنمية الحضرية المستدامة، وتتمثل مهمة موتل الأمم المتحدة في "تعزيز التحضر المستدام من خلال صياغة السياسات، والإصلاح المؤسسي، وبناء القدرات، والتعاون التقني والدعوة، ورصد حالة المستوطنات البشرية وتحسينها في جميع أنحاء العالم، حيث إنها حقلاً جديداً في مجال تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، ونهجها متجذر بعمق في التخطيط الاستراتيجي<sup>(١)</sup>.

ويتكون النموذج من أربع مراحل رئيسية تترجم إلى ما يلي: المرحلة التحضيرية وتعبئة أصحاب المصلحة، وتحديد أولويات القضية والتزام أصحاب المصلحة، وصياغة الاستراتيجية وتنفيذها ومرحلة المتابعة والتوحيد، وتستلزم المرحلة الأولى تعبئة أصحاب المصلحة، وتحديد أو تحديد القضايا التي تؤثر على البيئة المحلية وتحديد الاهتمامات الرئيسية بينما تترجم المرحلة الثانية إلى رؤية، ووضع وتحديد أولويات القضايا - بناء

(١) Meyer-Stamer, (J.) Hindson, (D.), Op.cit, P.١١.

التعاون والتوافق - تحديد الأهداف وإضفاء الطابع الرسمي على الالتزام بشأن سبل المضي قدماً.

وتتضمن المرحلة الثالثة تحديد الاستراتيجيات ذات الأولوية و التفاوض والاتفاق على خطط العمل و تصميم وتنفيذ المشاريع الإيضاحية ودمج هذه المشاريع والخطط في مناهج استراتيجية، وتستمر المرحلة النهائية بالتنفيذ على طول الطريق من خلاله وتشمل أربعة جوانب: تنفيذ خطط العمل، ورصد وتقييم، وتوسيع النطاق والتكرار، وإضفاء الطابع المؤسسي<sup>(١)</sup>.

ويستهدف هذا النموذج الحكومة والشركات والمنظمات المجتمعية وعامة السكان في هذه العملية، ومجالات تدخلها الرئيسية هي المنطقة المحلية بما في ذلك بيئة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما أنه يرى أن الحكومة المحلية ستلعب الدور الريادي ولكنها تشارك أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين الذين هم محور العملية وبالتالي، فإن الحكومة المحلية هي في مركز التنمية الاقتصادية المحلية في هذا النموذج ومن المفترض أن تعمل مع أصحاب المصلحة الآخرين مثل قطاع الأعمال والمجتمعات ومنظماتهم، كما يُنظر إلى المنظمات المجتمعية على أنها تلعب دوراً قوياً في العملية.

#### ٥- برنامج التعاون الإنمائي الألماني (GTZ)<sup>(٢)</sup>:

(١) Meyer, (D.F.) and Keyser, (E.), Formulation and validation of an Enabling Developmental Environment Scale (EDES) for local economic development (LED, Journal of Economics and Behavioral Studies, Vol. ٩, No. ٦, ٢٠١٧, Pp. ٥٧-٦٦. Available at: <https://ojs.amhinternational.com/index.php/jeps/article/view/٢٠٠٥>. Last visited in ١٢/٩/٢٠٢٠.

(٢) برنامج التعاون الإنمائي الألماني كمؤسسة تعاون دولي من أجل التنمية المستدامة مع عمليات عالمية ، فإن شركة تدعم الحكومة الألمانية في تحقيق أهداف سياسة التنمية الخاصة بها .إنه يوفر حلولاً قابلة للتطبيق وتطعيه للتنمية السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية في عالم معولم، تعمل الوكالة الألمانية للتعاون التقني في ظل ظروف صعبة على تعزيز الإصلاحات المعقدة وعمليات التغيير .هدفها المؤسسي هو تحسين ظروف معيشة الناس على أساس مستدام.

GTZ هي مؤسسة فدرالية مقرها في إشبورن بالقرب من فرانكفورت أم ماين.، تأسست عام ١٩٧٥ كشركة خاضعة للقانون الخاص. الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) هي زبونها الرئيسي.تعمل الشركة أيضاً نيابة عن الوزارات الألمانية الأخرى ، وحكومات البلدان الأخرى والعملاء

النموذج الأخير الذي تم تناوله في هذه الدراسة هو نموذج التعاون الإنمائي الألماني، ويركز إطار عمل GTZ للتنمية الاقتصادية المحلية على العلاقة بين الحكومة الوطنية ومستوى الولاية "المستوى المحلي"، وعلى المستوى الوطني، يعملون على دعم اللامركزية بحيث يكون للحكومة المحلية المسؤولية والسلطة اللازمتين للاستجابة للسياق المحلي، وعلى مستوى الولاية أو المستوى المحلي، تعمل الوكالة الألمانية للتعاون الإنمائي على تقوية الحكومات المحلية وتقديمها للخدمات.

في هذا النموذج لا توجد عملية ترتيب زمني للتنفيذ، وبدلاً من ذلك تترجم المفاهيم الاقتصادية إلى أدوات تحليلية يمكن استخدامها وفهمها من قبل الممارسين والسياسيين، وبالتالي فإنهم يؤسسون إطاراً تحليلياً أكثر من نموذج عملية محدد، ففي بعض الدول مثل غانا وجنوب إفريقيا وأوغندا، طبقت المنظمة نموذج التقييم التشاركي للميزة التنافسية (PACA) وهي منهجية لإجراء تقييم سريع لاقتصاد محلي (في غضون أسبوعين) - لإطلاق مبادرة تنمية اقتصادية محلية - لتنشيط أو إعادة تركيز مبادرة التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة، ويتم إجراء تمرين على نظام إدارة معلومات العمل بواسطة فريق من الميسرين الخارجيين وأصحاب المصلحة المحليين - عملية الشراء المحلية منذ البداية - تحديد الميزة التنافسية والأنشطة العملية التي تحركها الأنشطة المحلية.

ويتكون هذا النموذج من ثلاث مراحل وهي مرحلة البناء وتمرين PACA والتنفيذ، ففي المرحلة الأولى، يتفاعل فريق استشاري مدرب على الأداة مع الأبطال المحليين للمساعدة في جمع المعلومات الأولية عن المنطقة وإعداد أصحاب المصلحة المحليين لتمرين PACA

الدوليين ، مثل المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة والبنك الدولي ، وكذلك نيابة عن الشركات الخاصة. تعمل GTZ على أساس المنفعة العامة. يتم توجيه جميع الفوائد المتولدة إلى مشاريع التعاون الدولي الخاصة بها من أجل التنمية المستدامة. توظف GTZ حوالي ١٣٠٠٠ موظف في أكثر من ١٣٠ دولة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ودول أوروبا الشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية والدول المستقلة الجديدة (NIS). حوالي ١٠٠٠٠ من هؤلاء الموظفين هم من الموظفين الوطنيين GTZ. لها مكاتبها الخاصة في ٨٧ دولة. يعمل حوالي ١٧٠٠ شخص في المكتب الرئيسي في إشبورن بالقرب من فرانكفورت أم ماين. لمزيد من المعلومات متاح على الرابط التالي:

[https://www.recoveryplatform.org/resources/organizations/111/deutsche\\_gesellschaft\\_fr\\_technische\\_zusammenarbeit\\_gtz\\_gmbh](https://www.recoveryplatform.org/resources/organizations/111/deutsche_gesellschaft_fr_technische_zusammenarbeit_gtz_gmbh) Last visited in ١٢/٩/٢٠٢٠.

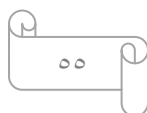
في المرحلة التالية باستخدام الكتيبات والنشرات الإعلانية للنهج لتقديم وصف أولي للنهج، ويجمع تمرين PACA بين التشخيص والمشاركة وتخطيط العمل في عملية منظمة وميسرة بعناية، ثم يتم اتخاذ الإجراءات بعد تمرين PACA، ويستهدف نموذج PACA المستخدم من قبل GTZ الشركات، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتركيز التدخل هو على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتنمية المحلية، ويرى الباحث أنه من خلال هذا النموذج سيكون قطاع الأعمال أو رواد الأعمال المحليون هم المحركون الرئيسيون للعملية بينما تعمل الحكومات المحلية كشريك يدعم العملية التي تحركها الأعمال، ومع ذلك فإن المنظمات المجتمعية تلعب دور هامشي في عملية التنمية الاقتصادية المحلية الموجهة نحو الأعمال<sup>(١)</sup>.

أخيراً فعلى الرغم من أن هذه النماذج لها نقاط قوة ونقاط ضعف مختلفة، إلا أن التركيز في هذه الدراسة ينصب على أوجه التشابه في مراحل عملية الانخراط في التنمية الاقتصادية المحلية، وذلك بعد مراجعة هذه النماذج، حيث تستلزم عملية تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية بعض المراحل الواضحة مثل التقييم المحلي، وتحديد أصحاب المصلحة الضروريين، وعلاقتهم وأدوارهم، وتصميم استراتيجية وتنفيذ الاستراتيجية وإدارتها، لذلك تعتبر هذه القضايا بالغة الأهمية في أي عملية تنمية اقتصادية محلية، كما أن مختلف أصحاب المصلحة في النماذج المختلفة لديهم أدوار ووظائف معينة يلعبونها. ففي معظم هذه الأساليب، كان المحرك الرئيسي للعملية هو الحكومة المحلية التي من المفترض أن تعزز التنمية الاقتصادية المحلية بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة في المنطقة، و في ضوء ذلك من الضروري مناقشة سبب مشاركة الحكومات المحلية في أعمال التنمية الاقتصادية المحلية.

#### ثانياً- الدور المفترض للحكومات المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية:

حدد العديد من الكتاب الأدوار التي يجب أن تلعبها الحكومات المحلية في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، حيث اقترحوا أربعة أدوار رئيسية يلعبونها، وتتمثل هذه الأدوار في

(١) Karsh, (S.), Bassem (A.), Local economic development opportunities using participatory appraisal of competitive advantage" South Hebron region, International Journal of Business and Economics Perspectives, Vol. ٩, No. ١, International Academy of Business and Public Administration Disciplines, ٢٠١٤, Pp. ١٠٧-١٣٥.



المشاركة والتمكين والأدوار التنظيمية والتكيفية، ويشمل الدور التشاركي للحكومات المحلية ملكية الأصول الإنتاجية والمشاركة في مناصب الأسهم وترتيبات الشراكة التي تجعل الاستخدام الهادف للموارد العامة المحلية المتاحة مباشرة للاقتصاد المحلي، كما يسمح دور التمكين للحكومات المحلية باستخدام أدوات مثل الإعانات وأشكال أخرى من الحوافز لتشجيع الأنشطة الاقتصادية بما في ذلك تقديم الخدمات العامة المحلية، ويتضمن الدور التنظيمي للحكومات المحلية استخدام أنظمة التصنيف واللوائح الخاصة بها لمراقبة السوق المحلي الخاص، أما الدور التمكيني هو دور اجتماعي، وهو ينطوي على توفير الخدمات العامة المحلية التي تخفف من الآثار السلبية للسوق وخاصة الفئات المحرومة، وبالتالي تقليل تأثيرات قوى السوق على السكان<sup>(١)</sup>.

ووفقاً للدليل الدولي لرابطة البلديات الهولندية (VNG) حول دور الحكومات المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية، فإنه ينص على أنه من المفترض أن تلعب الحكومات المحلية ثلاثة أدوار رئيسية وهي: كمزود خدمة ومنظم وكمحفز، حيث يشمل دور مقدم الخدمة الوظائف والمسؤوليات التشغيلية الروتينية للاستثمار الرأسمالي فيما يتعلق بتوفير الخدمات وتحديثها وصيانتها، ويضع الجانب التنظيمي للحكومات المحلية في وضع يمكنها من مراقبة وتبسيط أنشطة أصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في العملية، أيضاً دور الحكومات المحلية المحفز هو المسؤوليات الاستباقية الرئيسية، حيث إنه ينطوي على تحريك المنطقة المحلية إلى الأمام وخلق البيئة المناسبة للتنمية الاقتصادية.

**الخلاصة:** أنه من المفترض عموماً أن تلعب الحكومات المحلية أربعة أدوار رئيسية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية المحلية، وهي التمكين والتحفيز والتنسيق، كما ترتبط تفسيرات هذه الأدوار بالمصدرين الآخرين اللذين تم تناولهما في هذه الدراسة من التفسير والمكونات المختلفة لهذه الأدوار، ويمكن استنتاج أن أدوار التمكين وكمحفز متشابهة ويمكن جمعها معاً، كما أن الأدوار التشاركية والتمكينية أو المطورة مرتبطة أيضاً ويمكن اعتبارها واحدة، لذلك يمكن القول بشكل عام أن الحكومات المحلية يمكن أن تلعب حوالي ستة أدوار في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وهي أدوار التمكين كمتطور، التحفيز،

(١) Goetz, (E.G.) and Clarke, (S.E.), The new localism: Comparative urban politics in a global era, Sage Publications, USA, ١٩٩٣, P. ٢٧.



التنسيق، التكيف، والتنظيم، وبالتالي ستشكل هذه الأدوار الأساس لتحليل أدوار الحكومات المحلية في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في هذه الدراسة.

## المبحث الثاني

### أهم الأمثلة على حالات دولية لمشاركة الحكومات المحلية في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية

تمهيد و تقسيم:

توجد العديد من الحالات في كل من العالم المتقدم والنامي والتي يمكن تقييمها لتقييم أدوار الحكومات المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية، وتمت مناقشة حالتين فقط، واحدة من جمهورية ألمانيا الاتحادية تمثل الشمال المتقدم والأخرى من جنوب إفريقيا تمثل الجنوب النامي، وسوف نوضح ذلك من خلال المطالب التالية:

**المطلب الأول:** مشاركة الحكومة المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

**المطلب الثاني:** مشاركة الحكومة المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية في جمهورية جنوب إفريقيا.

## المطلب الأول

### مشاركة الحكومة المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية في جمهورية ألمانيا الاتحادية

يقال إن الحكم الذاتي المحلي في ألمانيا قد نشأ من جذور اقتصادية، وكان هذا مستوحى من إصلاحات الحكومة المحلية في بداية القرن التاسع عشر في بروسيا، حيث اعترفت بأن البيروقراطية المفرطة أثرت سلباً على التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن السماح لأصحاب العقارات بالمشاركة في إدارة المدن والمحليات أمر ضروري للغاية، ومن خلال القيام بذلك أصبحت الإدارة أقرب إلى الحياة الواقعية والمتطلبات الاقتصادية<sup>(١)</sup>، وكانت هذه بداية الحكم

(١) **Wollmann, (H.)**, Urban leadership in German local politics: the rise, role and performance of the directly elected (chief executive) mayor, International Journal of Urban and Regional Research, Vol. ٢٨, No. ١, Wiley Online Library, ٢٠٠٤, Pp. ١٥٠-١٦٥.

الذاتي وأساس النمو الاقتصادي، وتوليد الضرائب وبالتالي الدخل للدولة والتصنيع الفعال لألمانيا.

ويتضح أن التنمية الاقتصادية المحلية هي مثال للحكم الذاتي المحلي في ألمانيا، ويمكن القول بأن التنمية الاقتصادية المحلية المعاصرة هي جزء من المهام الأساسية للسلطات المحلية لخلق وتحسين مزايا الموقع ومناخ الاستثمار للتجارة والصناعة عن طريق الترويج والمحافظة وتقديم المشورة وبالتالي تأمين أو تحسين القاعدة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي لسكان منطقة سلطة محلية معينة، كما يضمن دستور الجمهورية الفيدرالية الحكم الذاتي المحلي، كما أن صياغة استراتيجيات السياسة الاقتصادية الإقليمية وتنفيذ تدابير التنمية الإقليمية متداخلة بشكل وثيق مع تحفيز التنمية الاقتصادية على المستويين الإقليمي والمحلي<sup>(١)</sup>.

كما تعتمد درجة الوسائل والإجراءات الترويجية من قبل الحكومات المحلية على ما إذا كانت تستهدف الشركات بشكل مباشر أو غير مباشر، وتتراوح هذه التدابير من مجرد المعلومات إلى المشورة، وكذلك أدوات السياسة المالية وحظر بعض الإجراءات، والأكثر من ذلك، فإن الأدوات المباشرة تستهدف أصحاب الأعمال، في حين أن الأدوات غير المباشرة تحاول التأثير على المشهد الاقتصادي بطريقة تحفز على اتخاذ إجراءات معينة من قبل الفاعلين الاقتصاديين الفرديين، والذين يقوموا بالترتيبات الإدارية لكيفية تنظيم مختلف السلطات المحلية لتعزيز الاقتصاد المحلي والوسائل المطبقة مختلفة، وذلك اعتمادًا على حجم السلطة المحلية، كما يديرون مكتبًا للترويج الاقتصادي في المواقع الأكبر، ويتزايد إنشاء شركات استشارية يديرها القطاع الخاص، أو ما يسمى بشركات تطوير الأعمال، وغالبًا ما يتعاون مكتب الحكومة المحلية والشركة الاستشارية بشكل وثيق، بالإضافة إلى غرف التجارة والصناعة.

فعلى سبيل المثال، قطعت الحكومات المحلية في مدن مثل هامبورغ وفرانكفورت خطوات كبيرة في تغيير صورتها من خلال الترويج لبعض استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية، كما نفذت مدينة هامبورغ حملة ترويجية تجارية ذات شقين، تمكنت من خلالها من المساعدة في إعادة هيكلة التوجه التكنولوجي لصناعاتها المحلية وهي الآن أيضًا مركزًا للإعلام، كما

(١) **Beaucamp, (G.)**, Die Leitvorstellung der nachhaltigen Raumentwicklung, Raumforschung und Raumordnung Spatial Research and Planning, Vol. ٦٠, No. ٣-٤, Sciendo, Germany, ٢٠٠٢, ٢٣٢-٢٣٨.

إنها الآن ثاني أكبر موقع في ألمانيا للبنوك والتسهيلات المصرفية بعد فرانكفورت إيه إم، وعاصمة التأمين في البلاد، ومركز تسوق شهير ووجهة للسياحة القائمة على المدينة، ومركز التجارة والخدمات اللوجستية لمنطقة شمال ألمانيا، والبوابة إلى الشمال والغرب وبعد سقوط الستار الحديدي وسط وشرق أوروبا أنشأت مدينة فرانكفورت أم ماين شركة تنمية الأعمال والاقتصاد (BEDC)، والتي تشمل خدماتها إجراء البحوث المتعلقة بالتنمية، وتسهيل وتنسيق الاتصالات وتقديم الدعم الفعال للمشاريع، وتعتبر المؤسسة داعية نشط للغاية للتطوير والتغيير في فرانكفورت، ومن المسؤوليات الأخرى العمل كحلقة وصل بين مجتمع الأعمال في فرانكفورت والسلطات البلدية<sup>(١)</sup>.

والهدف النهائي لشركة BEDC هو تقليل أوقات المعالجة الإدارية وإجراء شكلي إلى الحد الأدنى والمساعدة حيثما كان ذلك مطلوباً، سواء كان ذلك في تأمين الإقامة والعمل وتصاريح البناء أو في الحصول على مواقع للبناء، كما تقدم الشركة خدمات ترويجية في شكل مساعدة وتوجيه الشركات الموجودة بالفعل أو التفكير في تحديد موقعها في فرانكفورت، وتوفير المعلومات ومساعدة الشركات على البدء والترويج لفرانكفورت ومجتمع الأعمال فيها. ومع ذلك يُحظر على هذه الحكومات المحلية تنفيذ التدابير التي تعرقل سياسات المستويات العليا للحكومة، ويجب عليهم تعزيز الأنشطة الاقتصادية التي تكمل أنشطة الحكومة الاتحادية والأقاليم المختلفة، كما تواجه الحكومات المحلية أيضاً التحدي المتمثل في زيادة الموارد المالية الشحيحة وكذلك تنمية الموارد اعتماداً على توفير الأموال، وهذا يحد بطريقة ما من أداء واجباتهم بشكل مستقل<sup>(٢)</sup>.

وأخيراً فمثال التجربة الألمانية في التنمية الاقتصادية المحلية هو من التجارب الناجحة في صفوف الدول المتقدمة وسوف نوضح مثال آخر لدولة في العالم النامي طبقت نظام الحكم الذاتي لوحدات الحكم المحلي القائم على أساس اقتصادي و هو مثال تجربة جمهورية جنوب إفريقيا، وسوف نوضح ذلك من خلال المطلب التالي.

(١) **Wollmann, (H.)**, Local government modernization in Germany: Between incrementalism and reform waves, Public administration, Vol. ٧٨, No. ٤, Wiley Online Library, ٢٠٠٠, Pp. ٩١٥-٩٣٦.

(٢) **Hausmann, (R.) and Rodrik, (D.)**, Economic development as self-discovery, Journal of development Economics, Vol. ٧٢, No. ٢, Elsevier, ٢٠٠٣, Pp. ٦٠٣-٦٣٣.

## المطلب الثاني

### مشاركة الحكومة المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية في جمهورية جنوب

#### إفريقيا

يمكن إرجاع مشاركة الحكومات المحلية في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في جمهورية جنوب إفريقيا إلى حقبة الفصل العنصري حيث سعت المدن إلى تحقيق درجة محدودة من التنمية الاقتصادية المحلية إلى حد كبير في شكل التسويق المكاني ، لكن هذا افترض زخماً متزايداً بعد سقوط نظام الفصل العنصري، حيث إن الزيادة في مشاركة الحكومات المحلية في هذا النشاط هي نتيجة للعديد من الأحكام القانونية التي تجبرهم على المشاركة<sup>(١)</sup>.

كما إن دور التنمية الاقتصادية المحلية للحكومات المحلية في جنوب إفريقيا مضمون من خلال دستور الدولة لعام ١٩٩٦، والكتاب الأبيض حول الحكومة المحلية لعام ١٩٩٨ وقانون الأنظمة البلدية للحكومات المحلية لعام ٢٠٠٠، وينص الدستور على تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية عن طريق الحكومات المحلية وتفويض المهام لهم بالطريقة التالية وفقاً للمادتين ١٥٢ (ج) و ١٥٣ (أ) من دستور البلاد، ويجب على الحكومة المحلية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويجب عليها هيكلة وإدارة عمليات إدارتها والتخطيط لإعطاء الأولوية للاحتياجات الأساسية للمجتمع، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع<sup>(٢)</sup>.

كما أن قانون انتقال الحكومة المحلية لعام ١٩٩٣ وتعديله لعام ١٩٩٦ هما أهم تشريعات الحكومة المحلية بعد الفصل العنصري والتي تتطلب من البلديات تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يلزم القانون الحكومات المحلية بوضع خطط تنمية متكاملة تتناول التخطيط المكاني والنقل والبنية التحتية وتعزيز التنمية الاقتصادية، وبموجب هذا التشريع يتم تمكين المناطق الحضرية لتعزيز التنمية الاقتصادية المتكاملة والإشارة إلى السياحة والتجارة في الشوارع من بين قضايا أخرى، كما أنه في القسم السادس والثمانين من قانون أنظمة البلديات للحكومة المحلية ، حيث ينص على أنه يجب على البلدية تطوير واعتماد إطار

(١) Rogerson, (C.M.), Spatial development initiatives in Southern Africa: the Maputo development corridor, Tijdschrift voor economische en sociale geografie, Vol. ٩٢, No. ٣, Wiley Online Library, ٢٠٠١, Pp. ٣٢٤-٣٤٦.

(٢) Nel, (E.), Op.cit, Pp. ١٠٠٣-١٠٢٤.

سياسة لإنشاء وتنظيم وإدارة منطقة خدمة بلدية داخلية، حيث يجب أن يعكس إطار السياسة هذا على الأقل مدى أن إنشاء منطقة خدمة بلدية داخلية واحدة أو أكثر سيعزز التنمية الاقتصادية الكلية للبلدية ككل ويساهم في تعزيز التكامل الاجتماعي والاقتصادي والمكاني للبلدية<sup>(١)</sup>.

كما أن الكتاب الأبيض الصادر عن حكومة جنوب إفريقيا بشأن الحكومة المحلية الصادر في عام ١٩٩٨ والورقة الخضراء لعام ١٩٩٧ حول نفس الموضوع، والتي أرسيا أساسًا لمشروع قانون الأنظمة البلدية المذكور أعلاه، يؤكدان بوضوح على الدور الذي من المتوقع الآن أن تلعبه الحكومات المحلية، حيث يجب أن تكون الحكومة المحلية تنموية، ويجب أن تمارس سلطاتها ووظائفها بطريقة تزيد من التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي للمجتمعات، كما أن الحكومات المحلية تدعو إلى توفير الرؤية والريادة في التنمية واعتماد مناهج جديدة مثل الشراء المحلي، وتشجيع المسؤولية الاجتماعية، والإسراع في التخطيط وتشكيل الشراكات، وتشمل الاستراتيجيات الموصى بها: تسويق المنطقة المحلية، ودعم الاستثمار، ومساعدة الشركات الصغيرة، وإنشاء "مرافق متجر واحد"، والإفراج عن الأراضي، والأشغال العامة، والمشتريات المحلية، وتعزيز البرامج القائمة على العمالة، وتطوير الروابط، والبحث والتدريب<sup>(٢)</sup>.

وهناك أمثلة للعديد من المدن الكبيرة في جنوب إفريقيا التي قامت بالتعاون مع مجالس المدن والحكومات بتنفيذ وتعزيز أنشطة التنمية الاقتصادية المحلية في البلاد، كما سعت مدينة جوهانسبرج إلى "إعادة تصوير" نفسها والترويج لها على أنها "مدينة عالمية" من خلال استراتيجيات تسويق متنوعة ومشاريع رائدة واسعة النطاق واستثمارات البنية التحتية وتطوير العقارات والترويج للمدينة من خلال استخدام مرافقها الرياضية، وكانت استضافة دورة الألعاب الأفريقية عام ١٩٩٩ إنجازًا رئيسيًا في هذا الصدد، كما نفذت مشاريع متعلقة بالتمتلكات، معظمها بالتعاون مع القطاع الخاص<sup>(٣)</sup>، وتشمل هذه مشاريع تجديد واسعة النطاق داخل المدينة والتي تركز على تطوير المباني والمرافق، وتوفير البنية التحتية للنقل

(١) Rogerson, (C.M.), Local economic development in post-apartheid, The development decade?: Economic and social change in South Africa, ١٩٩٤-٢٠٠٤, Human Sciences Research Council, ٢٠٠٦, P. ٢٠١.

(٢) Nel, (E.), Op.cit, P. ١٠١١.

(٣) Rogerson, (C.M.), Op.cit, Pp. ٢٢٨-٢٣١.

وتحسين المساكن، وتشمل الأنشطة الأخرى في الخطط على مستوى العاصمة تطوير مجمع الكازينو في مدينة جولد ريف، وتطوير ممر بارالينك من سويتو إلى وسط جوهانسبرج، ومركز مؤتمرات ساندتون سيتي، ومشروع تطوير بحيرة فلوريدا، وإنشاء شركة مركز المعلومات وتنظيم الأنشطة التجارية غير الرسمية<sup>(١)</sup>.

وفي مدينة ديربان بجنوب أفريقيا، تعد إعادة تطوير منطقة بوينت التي تقودها الملكية، وتطوير المناطق الصناعية من خلال ترتيبات الشراكة والترويج لسياحة الأعمال من خلال بناء مركز المؤتمرات الدولي، من أهم الأمثلة الرئيسية على التنمية الاقتصادية المحلية التي تسهلها الحكومة المحلية في تلك المدينة، كما أنشأ مجلس مدينة ديربان دائرة التنمية الاقتصادية، حيث أن الأنشطة الرئيسية التي حددتها هي: خلق قدرة التنمية الاقتصادية في الحكومة المحلية، وبناء بيئة اقتصادية حضرية عالمية المستوى، وإشراك المجتمعات المحرومة في الأنشطة الاقتصادية، وضمان استدامة التنمية الاقتصادية<sup>(٢)</sup>.

وفي مدينة بريتوريا أصبح ترويج الأعمال التجارية بوضوح محور التركيز الأساسي للتنمية الاقتصادية المحلية، وفي تلك المدينة شاركت المديرية الرئيسية للتنمية الاقتصادية في العاصمة بنشاط في تعزيز النشاط التجاري منذ عام ١٩٩٦ من خلال سياسات توفير المعلومات والتواصل والمشورة، وبحسب المديرية فإنها تعمل كمحفز لبدء اتفاقيات التجارة الثنائية بين المناطق الأخرى في العالم والقطاع الخاص في منطقة بريتوريا، وجذب الاستثمارات إلى منطقة بريتوريا وفتح أسواق جديدة للمنتجات المصنعة في منطقة بريتوريا، وبالتوازي مع ذلك، هناك سياسات مطبقة لدعم الشركات الناشئة، وإشراك المجتمعات المحرومة، وتعزيز القدرة التنافسية الشاملة للمدينة، وتعزيز تطوير سلسلة من التجمعات الصناعية وتنمية الموارد البشرية والسياحة، ومن الناحية العملية، بالإضافة إلى وضع التسويق وتقديم مختلف الحوافز المتعلقة بالخدمات لتأسيس الشركات، فقد تم إنشاء مراكز

(١) Nel, (E.), Op.cit, P. ١٠١٣.

(٢) Nel, (E.) and Binns, (T.) and Bek, (D.), Misplaced expectations? The experience of applied local economic development in post-apartheid South Africa, Local Economy, Vol. ٢٤, No. ٣, SAGE Publications Sage UK: London, ٢٠٠٩, ٢٢٤-٢٣٧.

دعم الأعمال التجارية الصغيرة، وتم التخطيط لحاضنات الأعمال، ويجري التحقيق في جدوى الزراعة الحضرية<sup>(١)</sup>.

كما إن استجابة مدينة كيب تاون مفيدة بشكل خاص فيما يتعلق بكيفية استجابة تلك الحكومة المحلية للتفويض الدستوري بضرورة مشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ففي عام ١٩٩٧ تم إنشاء مديرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العاصمة للإشراف على المجالس المحلية الست الكبرى في منطقة كيب تاون وتنسيقها ومساعدتها، حيث أن الهدف العام للمديرية هو تحقيق "التنافسية العالمية" و"الحد من الفقر"، كما أن المحاور الرئيسية لتحقيق القدرة التنافسية العالمية هي: الاستثمار في الأفراد، وضمان وجود بنية تحتية عالمية المستوى ومناطق استثمار جذابة، وتقديم خدمات حكومية محلية عالمية المستوى، وتسهيل تنمية الكتلة والقطاع، وتسهيل التسويق على مستوى عالمي، كما أن الإجراءات الحالية والمخطط لها في هذا الصدد هي: تشجيع الاستثمار والتجارة؛ دعم القطاع الرئيسي؛ التنمية السياحية؛ الأحداث الكبرى؛ تطوير البنية التحتية؛ تحسين خدمات الحكومة المحلية؛ وتوفير المعلومات الاستراتيجية<sup>(٢)</sup>.

لذلك فالمحاور الرئيسية فيما يتعلق بالحد من الفقر هي: ضمان حد أدنى من "شبكة الأمان الاجتماعي"؛ توفير خدمات أساسية وبنية تحتية فعالة؛ تحسين التكامل المكاني والجودة البيئية؛ تعزيز خلق فرص العمل والتمكين الاقتصادي؛ ودعم التنمية المجتمعية والاجتماعية، وهي تسعى في هذا الصدد إلى تنفيذ وتقديم مشاريع مجتمعية لخلق فرص العمل، ودعم الأعمال الصغيرة للتنمية السياحية؛ مشتريات الحكومة المحلية؛ الخدمات الأساسية؛ والتوسع في إعطاء منحة فقر والمعلومات الاستراتيجية.

وعلى النقيض من المدن المذكورة أعلاه حيث تكون التنمية الاقتصادية المحلية شديدة المركزية داخل السلطة الحضرية في كيب تاون، ويتم نقل التنفيذ الفعلي إلى المجالس المحلية الستة التي تشكل منطقة العاصمة، حيث تركز هذه المجالس التأسيسية على الأنشطة التالية: تعزيز القطاع غير الرسمي، وتعزيز الشركات الصغيرة والكبيرة، والسياحة،

(١) Rogerson, (C.M.), Tourism-led local economic development: The South African experience, Vol. ١٣, No. ١, Springer, ٢٠٠٢, Pp. ٩٥-١١٩.

(٢) Nel, (E.) and Rogerson, (C.M.), The contested trajectory of applied local economic development in South Africa, Local Economy, SAGE Publications Sage, London, ٢٠١٦, Pp. ١٠٩-١٢٣.

ومنتديات الأعمال والمجتمع، ومراكز العمل، والمجمعات الصناعية المحلية، وتطوير العقارات وتسهيل التنمية<sup>(١)</sup>.

أخيراً فإن هذه المبادرات من قبل سلطات المدينة هذه هي مؤشرات واضحة على أن الحكومات المحلية لديها دور تلعبه في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، لكن الطريقة التي انخرطوا بها اختلفت في هاتين الحالتين بينما في ألمانيا كانت التنمية الاقتصادية والاهتمام على المستوى المحلي هو الذي أدى إلى ظهور حكومات محلية قوية، في غالبية دول الجنوب بما في ذلك جنوب إفريقيا، حيث كانت مشاركتهم بتفويض من الحكومات والقوانين المختلفة، فمن الواضح أن أنشطتها في التنمية الاقتصادية المحلية مدعومة بأحكام قانونية مثل الدساتير الوطنية وغيرها من التشريعات، كما تدعم الحكومات المركزية المختلفة هذه الحكومات المحلية في متابعة هذه الأجندة من خلال وسائل مختلفة على الرغم من أنه من الواضح أن الحكومات المحلية تشارك في التنمية الاقتصادية المحلية، فإن كيفية قيام كل منها بذلك والاستراتيجيات المعتمدة تختلف من حكومة محلية إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى كما أشارت هذه الحالات التي تم تناولها.

**الخلاصة:** أوضحنا من خلال هذا المبحث طبيعة ومفاهيم الحكم المحلي والتنمية الاقتصادية المحلية التي تشكل أساس هذا البحث، حيث تم إدراك أنه لكي تشارك الحكومة المحلية بنشاط في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، يجب أن تؤدي أدواراً معينة وتستفيد من أدوات وتقنيات معينة في مجالات معينة حتى تتمكن من تحقيق غرض التنمية الاقتصادية المحلية، كما أنها لا تؤدي هذه الأعمال الخاصة بالتنمية الاقتصادية المحلية وحدها، ولكن يجب أن تعزز أيضاً مشاركة الجهات الفاعلة الأخرى بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمعي والقطاع التطوعي لتحقيق الفوائد الكاملة.

وهناك أيضاً بعض الظروف التي تؤثر على قدرتها على التعزيز الفعال للتنمية الاقتصادية المحلية، وإذا كانت هذه الظروف صعبة التنفيذ واقعياً، فسيكون من الجيد مساعدة الحكومة المركزية في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في المنطقة التي تحتاج ذلك

<sup>١</sup>() Rogerson, (C.M) and Rogerson, (J.M.), Local economic development in Africa: Global context and research directions, Development Southern Africa, Vol. ٢٧, No. ٤, Taylor & Francis, UK., ٢٠١٠, Pp. ٤٦٥-٤٨٠. Available at : <https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/0376830X.2010.508077> , last visited in ١٢/٧/٢٠٢٠.



التدخل، ويناقد المبحث التالي هذه القضايا المتعلقة بالأدوار والأدوات والمجالات؛ إشراك أصحاب المصلحة والظروف اللازمة لتمكين الحكومات المحلية من تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية بشكل فعال، ويضع الدراسة ضمن الإطار المفاهيمي والتحليلي والنظري.

### المبحث الثالث

## مشاركة أصحاب المصلحة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في

### الوحدة المحلية

#### تمهيد و تقسيم:

يشمل مجال تعزيز الاقتصاد المحلي العديد من الجهات الفاعلة التي تلعب أدوارًا رسمية أو غير رسمية أو مباشرة أو غير مباشرة في العملية بشكل عام، ولا يقوم الممثلون بهذه المهمة بمفردهم، ولكن بمشاركة العديد من الجهات الفاعلة الأخرى التي تشارك في هذه الدورة، وقد يكون هذا واعيًا أو غير واعٍ للفاعل الرئيسي المعني بتنفيذ مسار هذا العمل، والحكومات المحلية أيضا لا تعزز التنمية الاقتصادية المحلية وحدها، وهم بحاجة إلى بناء والحفاظ على العلاقات مع أصحاب المصلحة الآخرين أو الجهات الفاعلة ذات الصلة المشاركة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

لذلك فإن المشاركة والعلاقات بين الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين لها أهمية خاصة، في حين أن هناك حاجة للمشاركة، وهناك نقص في الفهم الواضح لكيفية اشتراك الحكومات المحلية أصحاب المصلحة الآخرين في العملية وكيفية تحسين هذه العلاقات، لذلك سوف نوضح من خلال هذا المبحث كيفية مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين في حملة التنمية الاقتصادية المحلية للحكومة المحلية، كما يعرض كيفية مشاركة الهياكل الفرعية للحكومة المحلية في العملية، ويبرز التحليل أشكال المشاركة ونوع العلاقات بين الحكومة المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين، وذلك من خلال المطالب الآتية.

**المطلب الأول:** خصائص شركاء التنمية و أصحاب المصلحة الرئيسيين.

**المطلب الثاني:** تقييم أهمية أصحاب المصلحة المحددين ومستويات سلطاتهم.

**المطلب الثالث:** مشاركة أصحاب المصلحة في استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية.

**المطلب الرابع:** مشاركة أصحاب المصلحة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية

المحلية.

## المطلب الأول

### خصائص شركاء التنمية وأصحاب المصلحة الرئيسيين

تباينت الأطراف المعنية الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية المحلية في وحدات الحكم المحلي، حيث كان بعضها في البلدية بينما كان البعض الآخر خارج البلدية، كما أنها تراوحت بين كيانات اقتصادية داخل وخارج البلدية، وقادة وأفراد محليين، ومؤسسات بحثية وتعليمية، وحكومة مركزية ووحداتها، ومن البيانات التي تم جمعها يتم تناولها على النحو التالي:

#### أولاً- شركاء التنمية:

يتم عرض مختلف أصحاب المصلحة الذين تفاعلت معهم الحكومة المحلية في عملية التنمية الاقتصادية المحلية في بعض الدول، حيث تم تصنيف أصحاب المصلحة هؤلاء بناءً على المستوى المكاني والمجال، وقد قدم شركاء التنمية الأموال والمساعدة الفنية في توفير وإدارة البنية التحتية للتنمية والأنشطة الأخرى في وحدات الحكم المحلي، وشمل ذلك المياه والسوق والبنية التحتية للطرق وبرامج تنمية القدرات للحكومة المحلية، ويعمل أصحاب المصلحة هؤلاء على المستوى المحلي من خلال اتفاقيات التعاون مع الحكومة المركزية، ويمكن للحكومة المحلية الوصول إليهم من خلال الحكومة المركزية<sup>(١)</sup>.

وينبغي للحكومة المركزية أن توافق على أي اتفاقات تعاون بين الحكومة المحلية وهذه المستويات من الجهات الفاعلة أو أن توافق عليها، حيث لا يهتم هذا النوع من أصحاب المصلحة اهتماماً دائماً بالأنشطة الإنمائية المحلية التي تضطلع بها الحكومة المحلية في الوحدة المحلية، وبمجرد انتهاء برامجها أو مشاريعها، فإنها تغادر البلدية أو المنطقة المحلية، رغم أنها تعود أحياناً لتقييم نتائج أنشطتها، ويتمثل الشكل الرئيسي للاتصال بين الحكومة المحلية وهذا المستوى من أصحاب المصلحة في التقارير المتعلقة بالتقدم المحرز في مختلف المشاريع والبرامج في البلدية التي تشارك فيها هذه الحكومات ومن خلال التفتيش

(١) McNicholl, (D.) and McRobie, (A.) and Cruickshank, (H.), Characteristics of Stakeholder Networks Supporting Local Government Performance Improvements in Rural Water Supply: Cases from Ghana, Malawi, and Bolivia, Water Alternatives, Vol. ١٠, No. ٢, ٢٠١٧, Pp. ٥٤١-٥٦١, Available at: <http://www.water-alternatives.org/index.php/alldoc/articles/vol10/v10issue2/369-a10-2-19/file>, last visited in ١٣/٧/٢٠٢٠.

والرصد والتقييم المشتركين لهذه البرامج والمشاريع والأنشطة، وتتمتع هذه الفئة من أصحاب المصلحة بالقدرة على زيادة قاعدة موارد وقدرات الحكومة المحلية، حيث أن لديهم القدرة على تأسيس مبادرات موجهة نحو التنمية الاقتصادية المحلية والتي قد لا تكون الحكومة المحلية قادرة على تنفيذها، كما أن اتصالهم المباشر مع المجتمعات هو أيضا وسيلة لتعزيز التخطيط من القاعدة إلى القمة واتخاذ القرار على المستوى المحلي.

فبعض الحكومات في الدول النامية هي الوكيل والمدير الرئيسي للتنمية في البلاد، وهي توفر إرشادات السياسة والتوجيه للحكومات المحلية ويزودها بالموارد المالية وغيرها من الموارد اللازمة لأنشطتها وعملها، وهي تقوم بذلك من خلال وزاراتها وإداراتها ووكالاتها على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، كما تنفذ من خلال وزاراتها برامج محددة على المستوى المحلي لتعزيز الأنشطة الاقتصادية، وتشمل برامج التخفيف من حدة الفقر، وبرامج بناء القدرات لأصحاب الكيانات الاقتصادية والتجارية المحلية، كما توفر مهارات وظيفية للشباب من خلال برامج التدريب الصناعية، كما أنها توفر بنية تحتية لا تستطيع الحكومة المحلية توفيرها بمواردها المالية المخصصة وترتبطها بشركاء التنمية الآخرين في عملية التنمية.

#### ثانياً - المؤسسات المالية:

تعمل هذه المؤسسات المالية في البلدية ولديها منتجات متنوعة يمكن أن تعزز أنشطة التنمية الاقتصادية في البلدية، كما أنها توفر ائتمانات للأفراد والكيانات الاقتصادية في البلدية، كما قاموا بإدارة الأموال نيابة عن الحكومة المحلية للمستفيدين من الأنشطة الممولة مثل مبادرات التخفيف من حدة الفقر.

#### ثالثاً - الكيانات الاقتصادية المحلية والجمعيات التجارية والتجارية:

تشكل هذه الفئة من أصحاب المصلحة قاعدة أنشطة التنمية الاقتصادية في البلدية، حيث أنهم يؤدون وظيفة الإنتاج لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية في البلدية، كما إنهم يولدون الدخل والثروة من خلال إنشاء مجموعة من أنشطة الإنتاج والمشاركة فيها، ويشمل هؤلاء "المنتجون" في البلدية الأنشطة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية والمتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم والزراعية والصناعية والخدمية، ويهيمن على اقتصاد البلدية عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مختلف الأنواع، وهي موزعة على كل أنحاء البلدية، وتمثل الاتحادات التجارية مختلف الأنشطة التجارية والاقتصادية التي تمارسها

مختلف الشركات الفردية ورجال الأعمال، وهذه بمثابة الناطق الرسمي باسم مختلف الشركات الفردية ورجال الأعمال في البلدية وخارجها<sup>(١)</sup>.

#### رابعًا - قادة المجتمع المحلي والسياسيون والأفراد:

ويشمل هؤلاء الزعماء التقليديين وهم أوصياء الأراضي وجميع المستوطنات في البلدية، كما أنها توفر الأرض لتطوير جميع الأنشطة في البلدية، وعلى الرغم من أن هذه الفئة من أصحاب المصلحة لا تشارك بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية المحلية، فقد اختار البعض أن يكونوا رواد أعمال في البلدية وبالتالي يساهمون بشكل كبير في العملية، كما أنشأ البعض من خلال شبكاتهم كيانات اقتصادية كبيرة توظف أشخاصًا في البلدية، كما راعت العديد من الأنشطة الزراعية والحرفية في البلدية، ويضم السياسيون المحليون أعضاء في المجلس وأعضاء في البرلمان، وهم يمثلون السكان المحليين في الجمعية البلدية المحلية والبرلمان الوطني على التوالي، وهم أساسيون في عملية تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في البلدية لأنهم يعرفون احتياجات قطاع الأعمال المحلي وأصحاب المصلحة الآخرين ويمكنهم تقديمهم للتداول على مستوياتهم المختلفة، وسوف نوضح تقييم أهمية أصحاب المصلحة المحددين ومستويات سلطاتهم من خلال المطلب التالي.

### المطلب الثاني

#### تقييم أهمية أصحاب المصلحة المحددين ومستويات سلطاتهم

أصحاب المصلحة المحددين في المطلب السابق لديهم مستويات مختلفة من الصلة بالحكومة المحلية، حيث كان من رأي جميع أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم في العملية في بعض الدول النامية أنهم يقدمون أنشطة مهمة تساعد على التنمية الاقتصادية المحلية للبلدية وأيضًا تدعم جهود الحكومة المحلية بطريقة أو بأخرى في جهود تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وفيما يلي بعض تعليقات وتصورات أصحاب المصلحة التي تدعم هذه النقطة:

(١) Kshetri, (N.) and Dholakia, (N.), Professional and trade associations in a nascent and formative sector of a developing economy: A case study of the NASSCOM effect on the Indian offshoring industry, Journal of International Management, Vol. ٥, No. ٢, Elsevier, ٢٠٠٩, Pp. ٢٢٥-٢٣٩.

- نحن محرك النمو، ومنتج السلع ونقدم الخدمات في البلدية، ونصنع البضائع ونبيعها للمواطنين ومنتج الأموال، ندفع الضرائب والرسوم للتجميع، نحن أيضا نوظف المواطنين، (صاحب مشروع صغير).
- نزود الشباب بالمهارات اللازمة لجعلهم قابلين للتوظيف وكسب العمل" (مركز للتطريز).
- "نتحكم في الأرض ونجعلها متاحة للأفراد والتجمع والشركات لأنشطتهم.
- البعض منا من خلال اتصالاتنا قادر على فتح وظائف وجلب المستثمرين إلى مجتمعاتنا ومناطق التنمية الاقتصادية.
- تم تأكيد هذه البيانات من قبل المسؤولين في الحكومة المحلية الذين تمت مقابلتهم.
- وبحسب رأيهم، فإن معظم أنشطة الحكومة المحلية لم تكن لتتحقق بدونهم، وعلى الرغم من ذلك، لا يتمتع جميع أصحاب المصلحة بنفس المستوى من الأهمية للحكومة المحلية.

حيث تم إجراء هذا التقييم من خلال النظر في قضيتين رئيسيتين مرتبطتين بفئة أصحاب المصلحة في بعض الدول النامية، وكان هؤلاء هم أصحاب المصلحة في "الدعم أو العرض" وأصحاب المصلحة المطلوبين أو جانب الطلب، وتشمل قضايا جانب العرض مستوى الدعم الذي يمكن أن يساهم به أصحاب المصلحة للحكومة المحلية وأنشطتها بما يتماشى مع تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وتم تحليل ذلك بناءً على أشكال الأدوار التي يلعبونها، وقد تم النظر في عوامل مثل توفير الموارد المالية، وضوابط السياسة، والرقابة السياسية، وتوفير الموارد البشرية، والدعم اللوجستي، وتوفير الأراضي وبرامج الدعم الأخرى<sup>(١)</sup>.

كما يشير جانب الطلب أيضًا إلى مستوى اعتماد هذه الجهات الفاعلة على موارد الحكومة المحلية من أجل أنشطتها التنموية والترويجية، ويتم ترجمة هذا إلى ما يحتاجه أصحاب المصلحة هؤلاء ويطلبونه من الحكومة المحلية في حملة التنمية الاقتصادية المحلية

(١) Tooley, (S.) and Hooks, (J.) and Basnan, (N.), Performance reporting by Malaysian local authorities: Identifying stakeholder needs, Financial Accountability & Management, Vol. ٢٦, No. ٢, Wiley Online Library, ٢٠١٠, Pp. ١٠٣-١٣٣. Available at: <https://eprints.qut.edu.au/١٨٣٩٤/١/c١٨٣٩٤.pdf>, last visited in ١٦/٧/٢٠٢٠.

والفوائد التي سيكسبونها، كما تم النظر في عوامل مثل الحاجة إلى البنية التحتية، والتمويل، وتوفير المهارات، والدعم اللوجستي، ومشاريع وبرامج الدعم في التنمية الاقتصادية المحلية. لذلك يتضح أن الحكومة المركزية يبدو أنها تزود الحكومة المحلية بأكثر مستوى من الدعم في حملة التنمية الاقتصادية المحلية، يلي ذلك شركاء التنمية الدوليون والشركات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرون على التوالي، ومن حيث مستوى الحاجة أو الطلب على موارد وأنشطة الحكومة المحلية، كما أظهرت الشركات المحلية وجمعياتها التجارية أكبر الحاجة والطلب، تلاه قادة المجتمع بينما جاءت الحكومة المركزية في المرتبة الأخيرة، ويتم تلخيص مستوى الدعم والطلب من مختلف أصحاب المصلحة، حيث يتم تقديم جانب الدعم على أنه إيجابي وجانب الطلب على أنه سلبي، لذلك واستناداً إلى مستوى أهمية أصحاب المصلحة الآخرين على مستوى دعمهم وطلبهم من الحكومة المحلية، يمكن الاستنتاج أن الحكومة المركزية مع وزاراتها وإداراتها ووكالاتها في مجال التنمية الاقتصادية المحلية هي الأكثر أهمية في الدول النامية، ويتبع ذلك شركاء التنمية الدوليون وقطاع الأعمال المحلي بما في ذلك جمعياتهم وقادة المجتمع المحلي والمؤسسات المالية على التوالي، وأن المؤسسات البحثية في أدنى مستوى من السلم<sup>(١)</sup>.

ويرى الباحث أن الواقع في الدول النامية ومنها مصر اعتماد الحكومات المحلية بشكل كبير على الحكومة المركزية في كل شيء تقريباً، كما أنهم يميلون إلى الاعتماد على التدخلات الأجنبية بدرجة أعلى في بعض الدول، وهذا المستوى من الأهمية المعلق على أصحاب المصلحة الرئيسيين، وعلى الرغم من أهميته لما لديه من القدرة على خلق مبادرات الحكومة المحلية، سوف تميل إلى المعاناة إذا لم يأتي هذا الدعم وفي الوقت المناسب، ويبدو أن أصحاب المصلحة المحليين يقدمون دعماً أقل للحكومة المحلية، ويعود ذلك إلى التحديات التي تواجههم وعدم قدرتهم على الاتحاد لتشكيل قوة هائلة في عملية التنمية الاقتصادية المحلية للحكومة المحلية في البلدية، ولكن تظل الحقيقة أن أصحاب المصلحة المحليين هم المنتجون في البلدية ومفتاح أي تنمية اقتصادية محلية فعالة، وسوف نوضح مشاركة أصحاب المصلحة في استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية من خلال المطلب التالي.

(١) Mascarenhas, (A.) and Others, The role of common local indicators in regional sustainability assessment, Ecological indicators, Vol. ١٠, No. ٣, Elsevier, ٢٠١٠, Pp. ٦٤٦-٦٥٦.

## المطلب الثالث

### مشاركة أصحاب المصلحة في استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية

يبدو أن هناك إجماعاً عاماً على أن المشاركة النشطة لأصحاب المصلحة هي وسيلة لتحسين التنمية الاقتصادية المحلية لمنطقة محلية، وهناك ميل كبير لأصحاب المصلحة ليكونوا جزءاً من العملية ويساهمون بكل ما لديهم من قوة وقدرات في نجاحها، كما أنه يخلق الطريق لأصحاب المصلحة للتأثير على طبيعة ونطاق التنمية الاقتصادية المحلية ويمنحهم امتياز التعاون في العمليات الحاسمة وتحدي الطريقة التي يتم بها تحديد الأولويات والعمل على أساسها، وإذا كان من المقرر تحقيق مشاركة فعالة، فيجب على الحكومة المحلية في هذه الحالة إظهار استعدادها لمناقشة القضايا مع أصحاب المصلحة ودمج وجهات نظرهم في العملية، وبناءً على ذلك من الضروري معرفة كيفية إشراك أصحاب المصلحة من قبل الحكومة المحلية في حملة التنمية الاقتصادية، ومستوى مشاركتهم في الأدوار المؤداة والمجال الذي يتم فيه تنفيذ النشاط المعين من قبل الحكومة المحلية<sup>(١)</sup>.

كما تؤدي الحكومة المحلية أنواعاً مختلفة من الأدوار وتضطلع بمجموعة من الأنشطة في تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدية، وسوف نناقش أدناه مستويات وأنماط مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين في هذه الأنشطة من خلال الآتي:

**أولاً- تخطيط التنمية المحلية:**

يتم إعداد خطط التنمية من قبل الحكومة المركزية ولجانها المسؤولة وبدعم من الوزارات المتحالفة، كما تشرف هذه الجهات على إعداد وتنفيذ هذه الخطط من خلال توفير الإرشادات اللازمة، ويعمل أصحاب المصلحة المحليون كمصادر للبيانات المستخدمة في عملية التخطيط، كما أن قادة المجتمع المحلي والسياسيون المحليون شاركوا في مراحل مختلفة حيث دعتهم فرق إعداد الخطة وقاموا أيضاً بتوفير البيانات لهم، كما أن هناك جلسات استماع عامة شارك فيها أعضاء من جميع القطاعات ومناحي الحياة في مجتمعاتهم التي كانوا حاضرين فيها، وفيما يتعلق بتنفيذ الخطط المختلفة، يتم إشراك مختلف أصحاب المصلحة بطرق عديدة، ويشمل ذلك توفير التوجيه الفني والأموال والأراضي، كما إن إدارة

(١) Bovaird, (T.) and Loffler, (E.), Moving from excellence models of local service delivery to benchmarking 'good local governance, International Review of Administrative Sciences, Vol. ١, No. ١, Sage Publications, London, ٢٠٠٢, Pp. ٩-٢٤.

ما بعد التنفيذ لبعض هذه المشاريع المنبثقة عن الخطط قد اشتملت أيضًا في بعض الأحيان على مقطع عرضي من هؤلاء أصحاب المصلحة اعتمادًا على برنامج أو مشروع أو نشاط معين، ومما سبق يتضح أن أصحاب المصلحة المحليين يشاركون في تنفيذ عملية إعداد الخطة حيث يتم استشارتهم للحصول على البيانات، وأثناء تنفيذ مخرجات الخطة، يساهم البعض منهم أيضًا في التنفيذ من حيث الأراضي والأموال ويساعد أيضًا في إدارة ما بعد التنفيذ من حيث التخطيط للعملية، كما يتم اشتراك أصحاب المصلحة ذوي المستوى الأعلى في المرحلة الأولى من العملية حيث قدموا المبادئ التوجيهية من خلال تنفيذ وإدارة العملية.

ثانيًا - توفير البنية التحتية الأساسية:

تشارك الحكومة المحلية في توفير عدة أنواع من البنية التحتية الأساسية في الوحدة المحلية والتي تتعلق بالتنمية الاقتصادية المحلية، والتي تتراوح من السوق إلى البنية التحتية للطرق، ونظرًا لارتفاع متطلبات التكلفة والقدرات التقنية لهذه المتطلبات، وتختلف مستويات وطريقة مشاركة أصحاب المصلحة، حيث أن بدء وتخطيط البنية التحتية للسوق يتم مع مشاركة قليلة من مجتمع الأعمال وأصحاب المصلحة المحليين الآخرين، وأثناء التنفيذ تقوم المجتمعات التي يقودها زعمائها التقليديون بتوفير الأرض للمشاريع ويتم تنفيذ أعمال التنفيذ الفعلية من قبل المقاولين نيابة عن الحكومة المحلية، كما تقدم الحكومة المركزية وشركاء التنمية الدوليون بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون التقني وبنك التنمية الألماني التمويل اللازم والقدرات الفنية الأخرى لهذه المشاريع، ومن حيث الإدارة، كانت بعض هذه المرافق تدار من قبل لجان مكونة من تجار محليين وممثلين عن المجتمعات والحكومة المحلية، ويقوم التجار والمستخدمون الآخرون لهذه المرافق أيضًا بدفع رسوم المستخدم للحكومة المحلية لاستخدام هذه المرافق على أساس دوري<sup>(١)</sup>.

إلا أن بناء وتحسين الجسور والطرق الفرعية وتمويلها يتم من قبل الحكومة المحلية دون مشاركة فعلية من أصحاب المصلحة المحليين، حيث تقدم الحكومة المركزية وشركاء التنمية الدوليون الأموال اللازمة لبعض هذه المشاريع في تسهيل وتوفير البنية التحتية للاتصالات والمرافق، كما قامت المجتمعات من خلال قادتها بتوفير قطع الأرض اللازمة لهذه المشاريع

(١) Schliep, (R.) and Stoll-Kleemann, (S.), Assessing governance of biosphere reserves in Central Europe, Land Use Policy, Vol. ٢٧, No. ٣, Elsevier, ٢٠١٠, Pp. ٩١٧-٩٢٧.



بتكلفة للشركات، وأصحاب المصلحة الآخرون هم فقط المستخدمين النهائيين للمرافق والخدمات المقدمة.

### ثالثاً - تسويق البلدية:

يتم تنفيذ ذلك بشكل أساسي من قبل الحكومة المحلية ووحداتها، ويتم التخطيط للعملية وتنفيذها وإدارتها من قبل الحكومة المحلية ووكلائها، حيث يقوم أصحاب المصلحة المحليون مثل الشركات المحلية وقادة المجتمع والأعضاء بفعل ذلك بمحض إرادتهم إما داخل الوحدة المحلية أو عندما كانوا خارجها.

### رابعاً - تخطيط استخدام الأراضي:

تعتبر هذه مسألة فنية أو دوراً للحكومة المحلية ويتم تنفيذه بشكل أساسي من قبل الوحدة المسؤولة في الحكومة المحلية، وإدارة تخطيط المدن والريف، ويتم ذلك بالتعاون مع أصحاب الأرض، وخاصة قادة المجتمع المحلي الذين هم أوصياء الأرض في الوحدة المحلية، كما أن تصميم العملية وتخطيطها وتنفيذها وإدارتها في الأساس من اختصاص الإدارة الفنية للحكومة المحلية، حيث تتلقى الحكومة المحلية الدعم المالي من الحكومة المركزية والوزارات المسؤولة للتنفيذ، كما أن أصحاب المصلحة المحليون الآخرون مجرد مستخدمين نهائيين للمنتج النهائي لتخطيط استخدام الأراضي في الوحدة المحلية، وقد يوضح هذا سبب عدم تلبية احتياجات استخدام الأراضي للقطاع غير الرسمي في أغلب الأحيان في مثل هذه الخطط<sup>(١)</sup>.

### خامساً - حفظ السلام في الوحدة المحلية:

هذه مسؤولية جميع أصحاب المصلحة سواء شاركوا في أنشطة اقتصادية أم لا، ويجب على جميع أصحاب المصلحة الالتزام بقوانين الأرض لضمان السلام، ومن وجهة نظر معظم أصحاب المصلحة، فإن الحفاظ على السلام والأمن هو بحث من اهتمام الأجهزة الأمنية في البلدية، ويقوم أصحاب المصلحة الآخرون بدور نشط عندما تطلب الوكالات المعنية خدماتهم، وفيما يتعلق بالأمن، أشركت المؤسسات المتوسطة والكبيرة الحجم وكالات الأمن الخاصة والعامة لإدارة مرافقها ومؤسساتها التجارية في الوحدة المحلية.

### سادساً: تقديم تسهيلات ائتمانية:

<sup>(١)</sup> Schliep, (R.) and Stoll-Kleemann, (S.), op.cit , P. ٩٢٣.

تقدم الحكومة المركزية والوزارات وشركاء التنمية الدوليون تسهيلات ائتمانية من حيث الأموال وكانت تدار من قبل بعض وحدات الحكومة المحلية من خلال البنوك الريفية المحلية في الوحدة المحلية، حيث كانت الشركات المحلية والأفراد من المستفيدين من هذه المرافق، والمؤسسات المالية في الوحدة المحلية لديها العديد من التسهيلات التي يمكن للحكومة المحلية الاستفادة منها وربط الكيانات الاقتصادية الأخرى بها، وهذا مصدر محتمل للائتمان للشركات المحلية التي قد لا تكون مؤهلة مباشرة للحصول على قروض من هذه المؤسسات المالية.

#### سابعاً- توفير برامج التدريب وبناء القدرات:

تعتمد الحكومة المحلية بشكل أساسي على برامج الحكومة المركزية ووزاراتها وإداراتها وشركاء دوليين آخرين في برامج وأنشطة التدريب وبناء القدرات، حيث قدم هذا المستوى من أصحاب المصلحة الدراية الفنية والموارد اللازمة لهذه البرامج، كما أن الشركات المحلية وجمعياتها وأفرادها بمثابة المتلقين لهذه المرافق، وعادة ما يكون التخطيط خارج مجال أصحاب المصلحة المحليين، حيث شاركوا فقط كمستفيدين في مرحلة التنفيذ، وأصحاب المصلحة الآخرون مثل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الخاصة الأخرى خارج البلدية ولكن داخل المنطقة لديهم مرافق مماثلة يمكن للحكومة المحلية الارتباط بها لتعزيز حملة التنمية الاقتصادية المحلية في الوحدة المحلية.

وأخيراً تتشارك مختلف الجهات المعنية التي تم تحديدها حتى الآن في الدراسة إلى حد ودرجة معينة من قبل الحكومة المحلية في أنشطتها الترويجية للتنمية الاقتصادية المحلية، ويعتمد شكل المشاركة على مستواهم، سواء أكانوا محليين أم غير محليين، وقدراتهم وكفاءتهم، كما تعتمد درجة مشاركتهم على نوع الدور الذي تقوم به الحكومة المحلية ونوع النشاط الذي يتم تنفيذه وكذلك المجال الذي يتم فيه تنفيذ هذا النشاط أو الدور، كما يجب مشاركة جميع أصحاب المصلحة رفيعي المستوى تقريباً بما في ذلك الحكومة المركزية وبعض الوزارات والإدارات والوكالات التابعة لها في جميع أدوار الحكومة المحلية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية المحلية، حيث أنهم يقدموا المبادئ والتوجيهات السياسية، والمعرفة الفنية والموارد اللازمة لتعزيز أدوار الحكومة المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية، كما قدم

شركاء التنمية الدوليون الأموال اللازمة والقدرات التقنية والموارد الأخرى للحكومة المحلية في العديد من الأدوار<sup>(١)</sup>.

وفي ضوء ذلك، تميل الحكومات المحلية في الدول النامية والتي تميل للإدارة الذاتية لوحدات الحكم المحلي إلى الارتباط بشكل وثيق مع هذا المستوى من أصحاب المصلحة أكثر من أولئك على المستوى المحلي في أنشطة التنمية الاقتصادية المحلية، أيضًا نظرًا لمستوى تأثير أصحاب المصلحة هؤلاء على هذا المستوى، فقد عملوا كأساس لبدء وتخطيط وتنفيذ الأدوار المختلفة التي تؤديها الحكومة المحلية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية المحلية في الوحدة المحلية، حيث أن أصحاب المصلحة المحليون بمثابة مصدر للمعلومات أو البيانات للأنشطة التي تعزز أدوار الحكومة المحلية، كما أنها بمثابة مصدر للتمويل النظير عندما كانت هناك حاجة لمشاريع معينة للحكومة المحلية بما يتماشى مع التنمية الاقتصادية المحلية، وفي جميع الحالات، كان يُنظر إلى أصحاب المصلحة المحليين على أنهم مستفيدون من مخرجات أدوار الحكومة المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية وليس كيفية تأثيرهم على العملية التي بدأتها الحكومة المحلية.

فمن حيث التخطيط، فهم لا يشاركون كثيرًا، حيث إنهم يشاركون جزئيًا في عملية التنفيذ كما ذكرنا سابقًا من خلال توفير الأموال والأراضي وإدارة ما بعد التنفيذ لبعض المرافق التي هم مستخدمون مباشرون، ورغم أن هذا ما توصلت إليه الدراسة، فإن الحاجة إلى قيام الحكومة المحلية بإشراك أصحاب المصلحة المحليين بنشاط في العملية أمر بالغ الأهمية لأن لديهم بعض الإمكانيات التي لا يتم استغلالها بالكامل من قبل الحكومة المحلية لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية بشكل فعال في الوحدة المحلية، وسوف نوضح أهم مجالات التنمية الاقتصادية المحلية التي يشارك فيها أصحاب المصلحة للنهوض بالوحدة المحلية من خلال المطلب التالي.

(١) Reimann, (F.) and Ehr Gott, (M.) and Kaufmann, (L.) and Carter, (C.), Local stakeholders and local legitimacy: MNEs' social strategies in emerging economies, Journal of international management, Vol. ١٨, No. ١, Elsevier, ٢٠١٢, Pp. ١-١٧.

## المطلب الرابع

### مشاركة أصحاب المصلحة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية المحلية

تشارك الحكومة المحلية كما تمت مناقشتها بالفعل في مجال تطوير الأعمال والزراعة والحرف وتعزيز التنمية الثقافية وإلى حد ما في تنمية السياحة، و سوف نوضح كيفية مشاركة أصحاب المصلحة في أنشطة الحكومة المحلية المتعلقة بهذه المجالات المحددة من خلال الآتي:

#### أولاً- مجال تطوير الأعمال:

يعد تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة قطاعاً رئيسياً في تطوير وحدات الحكم المحلي، حيث يشمل أصحاب المصلحة المحددون في تطوير هذا القطاع أصحاب الأعمال واتحادات الأعمال والتجارة، ومقدمو خدمات الاستشارات التجارية والمؤسسات المالية والحرفيين المحليين، كما يشكل جوهر أصحاب المصلحة المباشرين في هذا المجال من أجل التعزيز الفعال لهذا القطاع، ويجب على الحكومة المحلية إشراك أصحاب المصلحة هؤلاء لأنهم "المنتجون" والاستفادة من أي تدابير تتخذها، كما يرى بعض المسؤولين في الدول النامية على مستوى الحكومة المحلية أن معظم هذه الكيانات لم تشارك بأي شكل من الأشكال في مداورات الحكومة المحلية بشأن قضايا تطوير الأعمال، وأنه حتى الحكومة المحلية لا تتخذ أي قرارات منتظمة بشأن الأعمال التجارية التنموية في الوحدة المحلية.

كما أن معظم القضايا المتعلقة بتنمية الأعمال التجارية تُترك لمباهي الأعمال التجارية الضعيف ليعالج دون الدعم اللازم من الحكومة المحلية، ولا يتم تذكر أصحاب الأعمال إلا عندما يتعلق الأمر بالمشكلات الخاصة بجمع البيانات المتعلقة بقضايا العمل لإعداد الخطط، ولم تتم استشارة جميع الكيانات وأصحاب الأعمال في هذه العملية.

ووفقاً لأصحاب الأعمال المختلفين أو ممثليهم الذين تمت مقابلتهم في بعض الدول النامية على سبيل المثال دولة غانا، حيث أن حوالي خمسة و ثلاثون مؤسسة صغيرة وخمس مؤسسات متوسطة إلى كبيرة الحجم وجمعيتان تجاريتان)، كان رأيهم جميعاً أنه لا توجد منصة من قبل الحكومة المحلية حيث يمكن لجميع أصحاب المصلحة في هذا المجال الاجتماع ومناقشة السياسات ورسم البرامج وتصميم المشاريع والأنشطة لتحقيق المنفعة المتبادلة، كما رأوا أن أشكال التفاعل السائدة بينهم وبين الحكومة المحلية تتم من خلال دفع

الرسوم والضرائب، كما كان لديهم هذا الشكل من التفاعل على أساس منتظم مع فريق تعبئة الإيرادات التابع للحكومة المحلية.

وتشير كل هذه المؤشرات إلى حقيقة وجود علاقة ضعيفة بين الحكومة المحلية وأصحاب المصلحة المختلفين في مجال الأعمال التجارية والتنمية الصناعية، كما تنظر الحكومة المحلية بشكل أساسي في ما يمكن أن تقدمه وتحصل عليه من أصحاب المصلحة هؤلاء وليس ما يمكن أن تحققه مع أصحاب المصلحة الآخرين من حيث التخطيط والتنفيذ والإدارة لتطوير القطاع، وهذا الفشل في إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين بنشاط هو نتيجة محتملة لقلة فعاليته في تلبية احتياجات القطاع.

#### ثانياً- مجال السياحة والحرف والترويج الثقافي:

يرتبط قطاع الحرف بالثقافة، كما أن الترويج للأنشطة الثقافية من قبل الحكومة المحلية لا يمكن ولن يكون ممكناً بدون المشاركة النشطة من قبل القائمين على ثقافة الشعب، وكان من بين أصحاب المصلحة في هذا المجال صناع الحرف اليدوية والقادة التقليديون والوكالات الحكومية المركزية وأصحاب الفنادق، وقد تم تنفيذ عدة برامج في مجال الثقافة منها إقامة بعض المهرجانات والاحتفالات بها، وتعقد الحكومات المحلية في الدول النامية اجتماعات بين أصحاب المصلحة كما أجرى ممثلو الحكومة المحلية زيارات للزعماء التقليديين المعنيين، كما تم اشتراك السكان المحليين في عملية الاحتفال، كل هذا ساعد في الاحتفال بهذه المهرجانات لأول مرة في دول مثل غانا وجنوب أفريقيا، كما تم توفير الموارد من قبل جميع أصحاب المصلحة الضروريين في هذه العملية.

وفيما يتعلق بالقطاع الفرعي للحرف اليدوية، أنشأت الحكومة المحلية في دولة غانا وجنوب أفريقيا مركزاً للتدريب الحرفي لتعزيز وتحسين مهارات الحرفيين المحليين والحصول على مهارات جديدة في هذه العملية، وكان هذا المشروع بمثابة الطلقة العنق لكل من المجتمع والحكومة المحلية التي رأت الحاجة إلى مثل هذا المشروع، وفي هذا المشروع تمت استشارة قادة المجتمع المحلي وقدموا الأرض للمشروع، كما أن أكثر طرق للتفاعل بين الحرفيين والحكومة المحلية هي من خلال الاجتماعات مع وحدات الحكومة المحلية وموظفيها وأيضاً من خلال دفع الرسوم لها، لذلك تم إدراك أن أصحاب المصلحة قد شاركوا في العملية إلى حد ما في هذا المجال الفرعي، لكن مستوى المشاركة والتفاعل على جانب أضعف ويحتاج إلى التعزيز.

### ثالثاً - مجال الزراعة:

هذا القطاع مهم جداً للتنمية الاقتصادية المحلية، حيث أن لديها العديد من أصحاب المصلحة المحليين بما في ذلك الكيانات التجارية الزراعية المحلية وأصحابها والمزارعين والجمعيات والمنظمات التعاونية ومقدمي الخدمات الزراعية وأفراد المجتمع وقيادتهم، وكشف تحليل البيانات لبعض الدول الأفريقية أن أصحاب المصلحة المحليين هم في الغالب المستفيدون من برامج ومشاريع الحكومة المحلية من خلال وحداتها، وهم يشاركون بشكل رئيسي في تنفيذ البرامج بهذا المعنى، وفيما يتعلق ببدء وتخطيط هذه البرامج والمشاريع في القطاع، فهي ليست مطلعة عليها، حيث أن رأي جميع المزارعين وأصحاب المصلحة الآخرين أنهم يعرضون مطالبهم واحتياجاتهم للحكومة المحلية.

كما أن البرامج والمشروعات التي يستفيدون منها هي من الجهات العليا المعنية ولا يد لهم في تخطيطها إلا أنها تعمل كوسيلة لتنفيذ البرامج، لذلك فهم فقط المستفيدون، والوسيلة الرئيسية للتفاعل مع الحكومة المحلية هي من خلال وكلاء التنمية الزراعية في وحدة التنمية الزراعية التابعة للوحدة المحلية، وفي بعض الأحيان من خلال أعضاء الجمعية الذين يوجهون احتياجاتهم وتطلعاتهم إلى الوحدة وكذلك إلى اجتماعات الجمعية العامة، وعلى الأقل بالنسبة لأصحاب المصلحة في هذا المجال، فإنهم يرون أن الحكومة المحلية تتفاعل معهم وتستجيب لاحتياجاتهم من خلال وكلاء الحكومات المحلية<sup>(١)</sup>.

**خلاصة القول:** أنه يمكن الاستنتاج بشكل عام أن الحكومة المحلية تشارك وتتفاعل بطريقة ما مع معظم أصحاب المصلحة في المجالات التي تروج فيها لمبادرات التنمية الاقتصادية المحلية، لكن درجة المشاركة والتفاعل تختلف من مجال إلى آخر، في حين أنه في مجال الثقافة، تتم استشارة أصحاب المصلحة الضروريين في بداية الأنشطة وتخطيطها وتنفيذها، ولا يمكن قول الشيء نفسه عن الزراعة والأعمال والحرف اليدوية، وفي بعض هذه المجالات، يتم تقليص أصحاب المصلحة المحليين إلى المستفيدين فقط وبالتالي لا يمكنهم التأثير على العملية كثيراً، كما أن بعض التدخلات التي نفذتها الحكومة المحلية في بعض هذه المجالات وردت من أصحاب المصلحة على مستوى أعلى مثل الحكومة المركزية

(١) Wijaya, (A.) and Glasbergen, (P.) and Others, Governance challenges of cocoa partnership projects in Indonesia: seeking synergy in multi-stakeholder arrangements for sustainable agriculture, Environment, development and sustainability, Vol. ٢٠, No. ١, Springer, ٢٠١٨, Pp. ١٢٩-١٥٣.

ووكالاتها، لذلك لا توجد طريقة يمكن لأصحاب المصلحة المحليين من خلالها التأثير عليها باستثناء القبول والمشاركة في تنفيذ المشاريع إذا كانوا سيستفيدون منها.

### الفصل الثالث

## ربط الحكومة المحلية بتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية على مستوى وحدات

### الحكم المحلي

تقسيم:

تناولنا في الفصل السابق المفاهيم الرئيسية التي تقوم عليها هذه الدراسة، حيث شملت مفاهيم التنمية الاقتصادية المحلية، والحكم المحلي ومكوناتها المختلفة، وناقش هذا الفصل النظريات المختارة التي يتم النظر فيها في الدراسة ويحاول ربط المفهومين الرئيسيين للحكومة المحلية والتنمية الاقتصادية المحلية معًا لتوفير الإطار الأساسي لهذه الدراسة، ويناقد الجزء الأول من الفصل الإطار النظري بينما يربط الجزء التالي المفاهيم المختلفة معًا من خلال التالي.

**المبحث الأول:** أهم أساليب تطبيق التنمية المحلية.

**المبحث الثاني:** أبعاد التنمية المحلية الذاتية.

**المبحث الثالث:** تعزيز دور الحكومة في التنمية الاقتصادية المحلية في وحدات الحكم

المحلي.

### المبحث الأول

## أهم أساليب تطبيق التنمية المحلية

تمهيد وتقسيم:

هناك مدرستان فكريتان رئيسيتان عندما يتعلق الأمر بمقاربات التنمية الإقليمية المحلية، وهذه المدارس لها أهمية أكبر لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية وطريقة التعامل معها، ولا يتعارض التطوير من المدرسة الثانوية مع مسار التنمية من أعلى، ولكنه يرى أن المناطق والأقاليم المحلية يجب أن تسيطر على مؤسساتها الخاصة لخلق نمط الحياة وشكل التنمية المرغوب فيه في منطقة أو منطقة محلية معينة، ويساعد هذا في تصميم أنماط التطوير لتناسب الشخصية المحلية أو الإقليمية، ويتضمن هذا الشكل من التطوير التحكم في آثار الغسيل العكسي للتنمية من الأعلى ويهدف إلى ضمان النمو التوليدي. يمكن تنسيق نسبة

أكبر من جهود هذا الشكل من التنمية من خلال المنظمات والوحدات الإدارية المحلية اللامركزية التي تدعمها الحكومات المحلية والوطنية وأصحاب المصلحة الآخرون المشاركون في عملية التنمية، كما أن التنمية الذاتية كنهج من التنمية من أسفل مدرسة الفكر هو النهج الرئيسي الذي يتم النظر في هذه الدراسة<sup>(١)</sup>.

ويجب أن تسترشد دراسة دور الحكومات المحلية في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية بفهم واضح للنظريات والاستراتيجيات المختلفة التي تقوم عليها المفاهيم المختلفة، وعلى الرغم من الشعبية المتزايدة للتنمية الاقتصادية المحلية كأداة لإعادة الهيكلة الاقتصادية والتجديد، فإن النظرية الشاملة التي تشرح وتدعم هذا بالكامل لم يتم طرحها بعد، وعلى الرغم من عدم وجود نظريات فردية ومحددة تتعلق بهذا الموضوع المحدد، إلا أن هناك مجموعات من العمل النظري ذات صلة بالمفاهيم الرئيسية المختلفة وتشرح العلاقات المتبادلة بينها، ويحاول هذا الجزء من الدراسة وضع هذه الدراسة في سياق استراتيجيات التنمية الذاتية، ونظريات النمو الداخلي والنظرية الاقتصادية المؤسسية الجديدة، وذلك من خلال المطالب الآتية:

**المطلب الأول: ماهية التنمية الذاتية.**

**المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية الذاتية.**

## **المطلب الأول**

### **ماهية التنمية الذاتية**

يشير التغيير الشامل في أدبيات التنمية الاقتصادية المحلية على مدى العقود الثلاثة الماضية بوضوح إلى تحول من منظور وظيفي للفضاء كموقع سلبي للأنشطة الاقتصادية وفقاً للمنطق الكبير للرأسمالية العالمية وقرارات الأعمال الخارجية، وبدلاً من ذلك تشير الأدبيات إلى نهج داخلي، وهو نهج يركز على العوامل الفريدة للبيئة المكانية التي يحدث فيها النشاط، بينما يدرك في نفس الوقت الاندماج في الهياكل الأكبر<sup>(٢)</sup>، وهذا يبرز ما دافع عنه كتاب آخرون منذ بعض الوقت في أواخر السبعينيات في مجال الطبيعة الإقليمية لأنشطة التنمية، وقد حظي هذا النهج في التنمية الاجتماعية الاقتصادية التي تركز على

(١) Webster, (D.) and Muller, (L.), Urban competitiveness assessment in developing country urban regions: The road forward, Urban Group, INFUD. The World Bank, Washington DC, July, Vol. ١٧, ٢٠٠٠, P. ٤٢.

(٢) Ibid, P. ٤١.



المحليات ومواردها، بما في ذلك مشاركة جميع الجهات الفاعلة الضرورية واستخدام الموارد المتاحة محلياً، بالقبول كوسيلة أكثر فعالية لتحريك التنمية القوية من نظيرتها القطاعية والخارجية<sup>(١)</sup>.

وتشير التنمية الذاتية إلى عدد من الأسماء بالنظر إلى المخاوف المتزايدة للإقليمية مثل "التنمية من الأسفل، والسياسة الإقليمية والهوية الإقليمية"، ويشمل التطور الداخلي جوانب التغيير لتقرير المصير والتوجيه الذاتي، ويُنظر إليه على أنه عملية تهدف إلى تطوير اقتصاد محلي متكامل ومتنوع حيث يتم إعادة استثمار الفائض الإقليمي من أجل توليد أنشطة إنتاج محلية صغيرة الحجم وكثيفة العمالة، ويؤكد نهج التنمية هذا على الإمكانيات الداخلية للمنطقة ويعامل هذه الوحدات المكانية على أنها متكاملة وذاتية الحكم، وهي ترى أنه بناءً على الموارد المحلية وأشكال الإمكانيات الأخرى التي تشكل نقاط القوة والقدرات الأساسية، ويمكن تلبية احتياجات المناطق المحلية بطريقة تعتمد على الذات، حيث يرسم هذا الشكل من التنمية خطأً مفاهيمياً بين الإمكانيات المحلية أو الداخلية والشبكة الواسعة من العلاقات الخارجية للمنطقة أو المناطق المحلية، ويعتبر أنه يحتوي على عدد من الخصائص المميزة بما في ذلك التحديد المحلي لخيارات التنمية، والسيطرة المحلية على عملية التنمية والاحتفاظ بفوائد التنمية داخل المنطقة المحلية<sup>(٢)</sup>، وسوف نوضح أهم خصائص التنمية المحلية الذاتية من خلال المطلب التالي.

## المطلب الثاني

### خصائص التنمية المحلية الذاتية

سبق وأوضحنا في المطلب السابق أن التنمية المحلية الذاتية أنها عملية تهدف إلى تطوير اقتصاد محلي متكامل ومتنوع حيث يتم إعادة استثمار الفائض الإقليمي من أجل توليد أنشطة إنتاج محلية صغيرة الحجم وكثيفة العمالة، ويؤكد نهج التنمية هذا على الإمكانيات

(١) Green, (G.P.), Flora, (J.) and Others, Local self-development strategies: National survey results, journal of Community Development, Vol. ٢١, No. ٢, Taylor & Francis, UK., ١٩٩٠, Pp. ٥٥-٧٣.

(٢) Rothchild, (D.S.), Strengthening African local initiative: Local self-governance, decentralisation and accountability, , GIGA-Hamburg, ١٩٩٤, Pp. ٤٥-٥١.

الداخلية للمنطقة ويعامل هذه الوحدات المكانية على أنها متكاملة وذاتية الحكم، وحيث أن التنمية المحلية الذاتية لها عدة خصائص تميزها، وأهم هذه الخصائص يتمثل في الآتي:

أولاً- التنمية المحلية الذاتية هي الإقليمية ( التنمية محلية في التوجه):

هي نهج إقليمي للتنمية وأداء النظام الإنتاجي، حيث لم تعد المنطقة مجرد مكان تتواجد فيه الموارد والأنشطة الاقتصادية، ولكنها أيضاً عامل تحول حيث تتفاعل الشركات والجهات الفاعلة الأخرى لتطوير هذا الاقتصاد والمجتمع<sup>(١)</sup>.

ويُنظر إلى هذه المنطقة المحلية التي يتم فيها التطور على أنها شبكة من علاقات العمل، كأرض يمكن للسكان أن يحددوا أنفسهم ويفعلون فيها، وكمنطقة يمكن فيها اتخاذ قرارات تنموية، ويدور هذا الاقتراح لمفهوم كونه إقليمياً حول فكرة مركزية مفادها أن التحول الديناميكي للمناطق المحلية واقتصاداتها يرتكز بالضرورة على قوى التغيير داخل تلك المنطقة المحلية<sup>(٢)</sup>.

ثانياً- التنمية الذاتية تعتمد على الإمكانيات الذاتية:

نقطة البداية لتطوير منطقة أو منطقة محلية هي الموارد في شكل اقتصادي وبشري ومؤسسي وثقافي والتي تشكل إمكانياتها الرئيسية للتنمية<sup>(٣)</sup>، وهي ترى أيضاً أنه من خلال تحديد الموارد الداخلية واستخدامها من أجل التنمية، يمكن إنشاء دوافع تنمية محلية ديناميكية من خلال استثمار الجزء الأكبر من أي فائض إقليمي يتم إنشاؤه من خلال أنماط الإنتاج المتخصصة لتنويع الاقتصاد المحلي وهذا سيؤدي إلى تعزيز الدوائر الاقتصادية المتكاملة وستمتد آثار التنمية أفقياً وصاعداً، ويهدف إلى بدء عملية تطوير مكيفة محلياً تستند إلى الموارد المتاحة محلياً والتي يمكن أن يدعمها أصحاب المصلحة في المنطقة<sup>(٤)</sup>.

(١) Green, (G.P.), Flora, (J.) and Others, Op.cit, P. ٦٧.

(٢) Stöhr, (W.), Global challenge and local response: initiatives for economic regeneration in contemporary Europe, United Nations University Press, ١٩٩٠, Pp. ٤٧-٥٨.

(٣) Vazquez-Barquero, (A.), Endogenous development: Networking, innovation, institutions and cities, Routledge, UK., ٢٠٠٢, Pp. ٢٥-٣١.

(٤) Mühlhngaus, (S.), Wälty, (S.), Endogenous development in Swiss mountain communities, Mountain Research and Development, Vol. ٢١, No. ٣, BioOne, USA, ٢٠٠١, Pp. ٢٣٦-٢٤٢.

ثالثاً - التنمية الذاتية هي تشاركية وتشمل المؤسسات والجهات الفاعلة المحلية:

تعد مشاركة السكان المحليين والمؤسسات والمنظمات المحلية في عملية التنمية، خاصة في القرارات والعمليات السياسية سمة أساسية لهذا النهج، حيث تسمح العملية للسكان المحليين ومجموعاتهم ومؤسساتهم بالتأثير في صنع القرار وتوجيه وتنفيذ وتقييم الأنشطة التنموية وتقاسم فوائد مخرجات التنمية ونتائجها<sup>(١)</sup>.

رابعاً - التنمية الذاتية منفتحة على البيئة الخارجية:

على الرغم من أن المفهوم يتعلق بالتنمية من الداخل، إلا أنه لا ينغلق على التأثير الخارجي حيث لا يمكن لأي منطقة أن تحيا دون أن تتواجد في البيئة الخارجية وتتفاعل معها، ولكن هناك حاجة إلى العناية حتى لا تسمح لأشكال التنمية الخارجية التي يُنظر إليها على أنها أقصى هذا الشكل من نهج التنمية للتغلب عليها واختطافها.

خامساً - التنمية الذاتية تعزز التنمية المستدامة:

يحاول هذا المبدأ من المفهوم ضمان نمط استخدام الموارد الذي يهدف إلى تلبية الاحتياجات البشرية اليوم، مع الحفاظ على البيئة بحيث يمكن تلبية هذه الاحتياجات ليس فقط في الوقت الحاضر، ولكن أيضاً للأجيال القادمة، ولذلك فإن التعامل مع الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية على قدم المساواة جزء من إطارها<sup>(٢)</sup>.

وأخيراً فالتنمية المحلية الذاتية تحاول الدول المتقدمة تحقيقها لإرضاء المواطنين والسعي لخلق مجال للمنافسة بين وحدات الحكم المحلي المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، إلا ان التنمية المحلية الذاتية لكي تتحقق تواجد لها بعض الأبعاد التي نوضحها في المبحث التالي.

(١) Ibid, P. ٢٣٩-٢٤٠.

(٢) Chiu, (R.), Socio-cultural sustainability of housing: a conceptual exploration, Housing, theory and society, Vol. ٢١, No. ٢, Taylor & Francis, UK., ٢٠٠٤, Pp. ٦٥-٧٦.

## المبحث الثاني أبعاد التنمية المحلية الذاتية

### تمهيد وتقسيم :

يمكن تحديد ثلاثة أبعاد على الأقل للمفهوم من الناحية الأدبية، وتشمل هذه الأبعاد المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمكن أن يكون البعد الآخر للاستدامة البيئية ذا صلة أيضاً في هذا الإعداد، حيث يدمج البعد الاجتماعي والسياسي والمؤسسي للمفهوم الجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية في المؤسسات المحلية وبالتالي تشكيل نظام معقد من العلاقات يدمج القيم الاجتماعية والثقافية في عملية التنمية، كما إنه يوفر فرصاً لمشاركة أصحاب المصلحة في تخطيط وإدارة عملية التنمية، ويتبع ويطبق مبادئ الحكم الديمقراطي الصالح، ويعزز الاستقلالية المحلية في صنع القرار ويعزز نطاق ووظائف المؤسسات المحلية، لا سيما على مستوى المجتمع و ينقل ملكية عملية التنمية إلى السكان المحليين، ومن الناحية الاقتصادية، تعتمد التنمية الداخلية على الموارد المحلية التي يتم استخدامها بكفاءة وبشكل مستدام، وتخلق دوائر اقتصادية داخل المنطقة مع دورات إنتاج مترابطة وتشمل أكبر عدد ممكن من القطاعات الاقتصادية والجهات الفاعلة، كما أن لها طابع أنظمة الإنتاج المحددة التي تسمح لأصحاب المشاريع المحليين باستخدام عوامل الإنتاج بكفاءة والوصول إلى مستويات الإنتاجية التي تجعلهم قادرين على المنافسة في الأسواق.

ويهدف أيضاً إلى إنتاج السلع والخدمات المطلوبة محلياً باستخدام التكنولوجيا المناسبة، وزيادة التعاون داخل المنطقة وتوفير سوق عمل متنوع اجتماعياً وثقافياً، فهي تراعي التقاليد المحلية وتعبئ المعرفة المحلية وتقوي الهوية المحلية، ويعتبر هذا بمثابة عملية متكاملة لتوسيع الفرص للأفراد والمجموعات الاجتماعية والمجتمعات المنظمة إقليمياً على نطاق صغير ومتوسط ، وتعبئة النطاق الكامل لقدراتهم ومواردهم من أجل المنفعة المشتركة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وسوف نوضح ذلك من خلال الآتي.

**المطلب الأول:** شروط تطبيق التنمية المحلية الذاتية.

**المطلب الثاني:** تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية من منظور التنمية الذاتية.

**المطلب الثالث:** تطبيق اللامركزية الوظيفية مقابل اللامركزية السياسية.

## المطلب الأول

### شروط تطبيق التنمية المحلية الذاتية

من أجل التنفيذ الناجح لهذا المنهج في التنمية ولتحقيق أهدافه والأغراض المقصودة، وهناك بعض الشروط التي يجب الوفاء بها، وعلى الرغم من أنه لا ينبغي أن تتوفر جميع الشروط لبدء العمل بها، إلا أنها شروط ضرورية لضمان النجاح في تطبيقه وتحقيق هدفه على المدى الطويل، وتتضمن هذه الشروط ما يلي<sup>(١)</sup>:

- ١- يجب أن تكون الإمكانيات التنموية الاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية موجودة في المنطقة.
- ٢- يجب أن تكون العلاقات التجارية الخارجية قادرة على السيطرة عليها بشكل انتقائي لصالح أهدافها.
- ٣- يجب أن تكون هياكل وعمليات صنع القرار من أسفل إلى أقصى حد ممكن تدعم اختيار الأهداف لاستخدام الإمكانيات الذاتية وتدابير التحكم الانتقائية<sup>(٢)</sup>.
- ٤- يجب احترام القرارات الواردة أدناه ودعمها ماليًا من أعلى.
- ٥- يجب أن يكون هناك فهم متكامل داخل المنطقة لعملية التنمية من المنظور القطاعي الإقليمي والزمني.
- ٦- يجب أن تكون هناك شبكة اتصالات تعمل بشكل مناسب بين المجموعات داخل المنطقة .
- ٧- يجب أن يكون هناك على الأقل عدد قليل من الأشخاص في مناصب القيادة الإقليمية الذين يكرسون أنفسهم ويشاركون بشكل كبير في تحقيق أهدافها.
- ٨- يجب أن يكون هناك أيضًا تطور في التضامن والتنسيق بين المناطق النائية.

(١) **Weinstein, (B.)**, Local Self-Government Is True Socialism': Joshua Toulmin Smith, the State and Character Formation, The English Historical Review, Vol. ١٢٣, No. ٥٠٤, Narnia, ٢٠٠٨, Pp. ١١٩٣-١٢٢٨, Available at : <https://academic.oup.com/ehr/article-abstract/CXXIII/٥٠٤/١١٩٣/٤١٠٨٠٢> , last visited in ٢٥/٩/٢٠٢٠.

(٢) د/ محمد المجني، الإدارة المحلية والتنمية، مجلة الفقه والقانون، ع ٦، الناشر صلاح الدين،

هناك أيضاً حاجة إلى صياغة سياسات في مجالات القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية على المستويين الوطني والمحلي للمساعدة في تحقيق أهداف هذا النهج التنموي، وتأخذ السياسات الاقتصادية في الاعتبار الحفاظ على الوضع التنافسي للكيانات الاقتصادية والتجارية الموجودة في المنطقة وتطويره ووضع تدابير لجذب شركات جديدة إلى المنطقة، كما تعتبر أن تعزيز وظائف اتخاذ القرار في تنظيم المشاريع أمر مهم في هذه العملية، ومن الناحية البيئية تؤدي التنمية الذاتية إلى تعزيز العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والبيئة الطبيعية، كما أن السياسات في هذا الصدد موجهة نحو الاستخدام طويل الأجل للموارد المحلية، و يغطي الجانب الاجتماعي والثقافي تعزيز الدوائر الإقليمية من خلال دعم المنظمات والمؤسسات المحلية وتكثيف شبكات الاتصال الإقليمية وتحسين التنسيق بين مختلف مجموعات الجهات الفاعلة لتنمية المنطقة أو المنطقة المحلية.

## المطلب الثاني

### تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية من منظور التنمية الذاتية

ساعد هذا الشكل من أشكال استراتيجية التنمية على توجيه سياسات التنمية في العديد من الدول ولا يزال يوجهها، لا سيما في العالم النامي، وهذا النهج وثيق الصلة بتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية وأدوار الحكومات المحلية، وتدرج عملية التنمية الاقتصادية المحلية في إطار هذا المنهج، وذلك لأن تركيزها ينصب على سياسات التنمية الذاتية التي تستفيد من الإمكانيات والموارد المحلية الحالية بما في ذلك البشرية والمؤسسية والمادية، ولكن ليس فقط لخلق فرص العمل وتعزيز تنمية مناطق محلية محددة، ويتم تحديده مرة أخرى على أنه عملية تشاركية تضم العديد من الجهات الفاعلة داخل وحدة مكانية تلتزم بجهودهم معاً لتحقيق التقدم.

وتشهد على ذلك المتطلبات الأربعة لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية وهي: المشاركة والحوار الاجتماعي، على أساس الأراضي، وتعبئة الموارد المحلية والمزايا التنافسية والملكية المحلية للعملية، كما أن الشروط المختلفة لتطبيق نهج التنمية الذاتية مثل وجود إمكانيات تنمية اقتصادية وسياسية وثقافية وبيئية، وهياكل صنع القرار والعمليات من الأسفل المدعومة مالياً من أعلى هي أيضاً ذات صلة بتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وبالتالي في التنمية الاقتصادية المحلية، فإن القضايا الأساسية للأرض، والتفاعل بين الجهات الفاعلة

في التنمية، والفضاء والكيانات الاقتصادية والاجتماعية داخل وخارج واستخدام الإمكانيات والموارد المتاحة محلياً هي أيضاً ذات أهمية أكبر<sup>(١)</sup>.

#### أولاً- نظرية النمو الذاتي:

يمثل تطوير نظرية النمو الذاتي استجابة أكثر جذرية لإخفاقات وعيوب النظريات الكلاسيكية الجديدة للتنمية الاقتصادية التي أدت فرضيتها الخاصة بتناقص العوائد إلى الاعتراف بأن دافع النمو الاقتصادي كان تقدماً تقنياً لأن تراكم رأس المال سيكون على المدى الطويل يميل إلى الضعف، كما قطعت نظريات التنمية الذاتية شوطاً طويلاً نحو التوفيق بين النظرية الاقتصادية والأدلة التجريبية، وتعتبر هذه النظريات التقدم التكنولوجي متغيراً داخلياً في النموذج، حيث يقدم عوائد متزايدة في دالة الإنتاج من أجل تحديد معدل النمو طويل الأجل، وهذه النظرية مناسبة لدراسة التنمية الاقتصادية المحلية.

ويمكن تصنيف نظرية النمو الداخلي إلى فئتين، وهذه نماذج داخلية واسعة لرأس المال والابتكار، حيث يُظهر نموذج رأس المال الواسع استثمارات رأس المال على أنها عوامل خارجية مُولدة وأيضاً التأكيد على رأس المال البشري والتغيرات التكنولوجية ذات الصلة بالتعلم عن طريق العمل وتداعيات المعرفة، كما يعدل وظيفة الإنتاج الكلاسيكية الجديدة لتشمل العوامل الخارجية للاستثمارات، كما أن مخزون رأس المال يولد التعلم بالممارسة وينشر المعرفة وهذا يجعل التكنولوجيا تصبح منفعة عامة، لذلك يتحول التقدم التكنولوجي إلى عامل داخلي في عملية النمو، ومن المفترض أن تتشكل جميع القضايا من خلال الإنفاق الحكومي والضرائب<sup>(٢)</sup>.

ويمكن تصنيف نظرية النمو الذاتي إلى فئتين، وهذه نماذج داخلية واسعة النطاق لرأس المال والإبداع، ويبين نموذج رأس المال العريض الاستثمارات الرأسمالية باعتبارها عوامل خارجية تولد عوامل خارجية، كما يؤكد على رأس المال البشري وما يتصل به من تغيرات تكنولوجية في التعلم عن طريق القيام بذلك وعلى التأثيرات غير المباشرة للمعرفة، وهو يعدل

<sup>(١)</sup> Lukiyanova, (M.N) and Others, Concept and model of local self-government using organizational design and public communications, Journal of Advanced Research in Law and Economics, Vol. ٨, No. ٣-٢٥, ASERS Ltd, ٢٠١٧, Pp. ٨٨٧-٨٩٨.

<sup>(٢)</sup> Greasley, (D.) and Oxley, (L.), Endogenous Growth, Trend Output, and the Industrial Revolution: Reply to Crafts and Mills, The Journal of Economic History, Vol. ٥٧, No. ٤, JSTOR, ١٩٩٧, Pp. ٩٥٧-٩٦٠.

وظيفة الإنتاج الكلاسيكية الجديدة بحيث تشمل عوامل خارجية للاستثمارات، كما أن المخزون من رأس المال يولد التعلم من خلال القيام بعمل غير مباشر للمعارف وهذا يجعل التكنولوجيا تصبح منفعة عامة، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يتحول إلى عامل داخلي في عملية النمو، ومن المفترض أن يتم تشكيل كل القضايا من خلال الإنفاق الحكومي والضرائب<sup>(١)</sup>.

ومن ناحية أخرى يركز نموذج الابتكار الإنمائي الداخلي على عوائد التحسينات التكنولوجية الناشئة عن الابتكار المتعمد والدولي من قبل المنتجين وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في العملية، وينتج هذا عن البحث والتعليم المتعمد ويدخل جوانب رأس المال البشري في وظيفة الإنتاج، لذلك من المفترض أن تؤدي الاستثمارات في رأس المال البشري إلى آثار غير مباشرة لزيادة إنتاجية رأس المال المادي والقوى العاملة الأوسع، ومن هذا يُفترض أن رأس المال البشري يتم اكتسابه عن قصد من قبل الأفراد لأنه يؤدي إلى أجور أعلى وأن كل جيل من العمال يستوعب الأفكار التي نقلها الجيل السابق بحيث لا توجد عوائد متناقصة على المدى الطويل<sup>(٢)</sup>.

وبالتالي، فإن نظريات النمو هذه تحفز النقاش حول الصلة بالنمو والتنمية الإقليمية المحلية ودور المؤسسات المحلية وتدخل الدولة في التنمية الإقليمية المحلية، ومن هنا فإن الزيادة في دخل منطقة أو منطقة محلية تعتمد على دور الدولة ووحداتها وأجهزتها المحلية وقدراتها على توليد النتائج المطلوبة من نظريات النمو، كما أن للنظرية تأثير مباشر على التنمية المحلية حيث تحاول تفسير المعدلات غير المتكافئة للتقارب الإقليمي والتكتل المكاني لمناطق النمو المرتفع والبطيء، وحيث كان لهذه النظريات تأثير على توجه سياسات التنمية الإقليمية المحلية، حيث تسعى هذه السياسات إلى رفع الأداء الاقتصادي للمناطق النامية والتمدنية الأداء للمساهمة في نمو المناطق واقتصاداتها الوطنية.

ويتشارك منظور النمو ومنظور التنمية الذاتية في الرؤية القائلة بأن الأنظمة الإنتاجية تتكون من مجموعة من العوامل المادية وغير المادية التي تسمح للاقتصادات المحلية

<sup>(١)</sup> **Romer, (P.M.)**, Increasing returns and long-run growth, Journal of political economy, Vol. ٩٤, No. ٥, The University of Chicago Press, USA, ١٩٨٦, Pp. ١٠٠٢-١٠٣٧.

<sup>(٢)</sup> **Martin, (R.) and Sunley, (P.)**, Slow convergence? The new endogenous growth theory and regional development, journal Of Economic geography, Vol. ٧٤, No. ٣, Taylor & Francis, UK., ١٩٩٨, Pp. ٢٠١-٢٢٧.



والإقليمية باعتماد مسارات متباينة نحو النمو في وظيفة ذات إمكانات واضحة للتنمية، وأن هناك مساحة للسياسات الإقليمية والصناعية ومعدلات النمو الاقتصادي في مختلف المجالات وبالتالي الاختلافات في مستويات الدخل والإنتاج ترجع إلى الاختلافات ليس فقط في مخزون العمل الرأسمالي ولكن أيضًا في المستويات التعليمية، في القدرة على توليد البحث والتطوير، وبشكل نهائي في التقدم الاقتصادي الناتج عن المؤسسات والإدارات العامة.

وبناءً على ذلك ستكون التنمية الاقتصادية عملية نمو وتغيير هيكلية تلعب فيه أشكال التنظيم ونظام العلاقات وديناميكيات التعلم أدوارًا مهمة من الناحية الاستراتيجية، كما تتميز ببعدها الإقليمي - ليس فقط بسبب التأثير المكاني للعمليات التنظيمية والتكنولوجية المعنية - ولكن أيضًا لأن كل مكان أو منطقة هي نتيجة لتاريخ تم فيه إنشاء النظام المؤسسي والاقتصادي والتنظيمي، ومن منظور التنمية الذاتية، يتم دمج التنمية الاجتماعية في البعد الاقتصادي، وفي سياق التنمية الذاتية، يكتسب توزيع الدخل والثروة من ناحية والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى اتجاهًا ديناميكيًا مشتركًا نظرًا لأن الجهات الفاعلة العامة والخاصة تتخذ قرارات استثمارية موجهة لحل المشكلات التي يواجهها المجتمع والشركات المحلية، وبالتالي تصبح المنطقة المحلية المكان الذي تصبح فيه مبادرات مختلف قطاعات المجتمع المنظم حقيقة<sup>(١)</sup>.

وأخيرًا يتضح مما سبق أن استراتيجية التنمية الذاتية ونظرية النمو الداخلي الجديدة لها عدد من الآثار العملية لتصميم برامج لتحفيز النمو الاقتصادي على المستويين الوطني والمحلي، حيث إنه يبرز أهمية تاريخ منطقة معينة في تشكيل مسار تنميتها، ودور المؤسسات في توفير إطار للنمو والتأكيد على أهمية المكان في التنمية، كما إنه يعطي رؤية جديدة لأدوار المؤسسات في خلق الظروف اللازمة للنمو في اقتصاد تقوده المعرفة، حيث أنه يرى المؤسسات على أنها قواعد اللعبة والعمليات التي يتم من خلالها تحديد هذه القواعد وتنفيذها، ولا يُنظر إلى خلق المعرفة على أنه نتاج قوى السوق فقط، ولكن القوى غير السوقية كمؤسسات يمكن أن تؤثر أيضًا على نوع المعرفة التي تم إنشاؤها.

لذلك تلعب الترتيبات المؤسسية المختلفة دورًا حاسمًا في التنمية الاقتصادية، ويمضي ذلك في التأكيد على أن إنشاء الأفكار وتطوير الأعمال الجديدة والتغيرات الاقتصادية كلها تحدث

(١) Ibid, Pp. ٢١٤-٢٢١.

في أماكن أو مساحات محددة، وبالتالي يجب أن يأخذ تصور التنمية الاقتصادية في الاعتبار المواقع المكانية، كما يتضح أن نموذج النمو الداخلي يوفر مبررًا قويًا لتدخل السياسة العامة، ويعني الاختلاف الضمني بين المنافع الخاصة والاجتماعية أنه يمكن تقديم قضية لتدخلات السياسة لتيسير عامل النمو المختار سواء كان ذلك تنمية رأس المال البشري أو البحث والتطوير أو البنية التحتية العامة.

وباختصار لقد أسفر التحليل أعلاه عن الخصائص الرئيسية التالية لعملية تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وهذه هي المشاركة النشطة للجهات الفاعلة والمؤسسات المحلية، واستخدام الموارد المحلية، ووجود الهوية الإقليمية وأهمية التقدم في المعرفة المفيدة، وتوليد عوامل خارجية إيجابية للنمو مدفوعة بمجموعات من عوامل النمو المحددة ضمن مفهوم أوسع للاستثمار.

#### ثانيًا - نظرية اقتصادية مؤسسية جديدة:

تغير منهج اقتصاديات الشركة منذ الستينيات، حيث أفسحت النظرة الفردية والتكنولوجية للشركة الطريق إلى "السوق" أو النظام التعاقدى والتنظيمي<sup>(١)</sup>، ولقد أفسح الاقتصاد المؤسسي القديم المجال لنظام الاقتصاد المؤسسي الجديد، ويدرس الاقتصاد المؤسسي الجديد المؤسسات وكيف تتفاعل مع الترتيبات التنظيمية، كما يحاول دمج نظرية المؤسسات في الاقتصاد، حيث إنه يعتمد على النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة ويعدلها ويوسعها للسماح لها بالتعامل مع مجموعة كاملة من القضايا والتعامل معها، كما إنها تحافظ على الافتراض الأساسي للندرة وبالتالي المنافسة والتي هي أساس نهج الاختيار الموضوعي الذي يقوم عليه الاقتصاد الجزئي<sup>(٢)</sup>.

ويتخلى الاقتصاد المؤسسي الجديد عن الافتراض الكلاسيكي الجديد بأن الأفراد لديهم معلومات كاملة وعقلانية غير محدودة وأن المعاملات لا تكلفها وفورية، حيث أن الآثار المترتبة على الافتراض الكلاسيكي الجديد في الكلمات التالية إذا قبلنا القيم على أنها معطاة

(١) Capello, (R.), Location, regional growth and local development theories, Aestim, ٢٠١١, Pp. ١-٢٥. available at:

<https://www.rivistadistoriadelleducazione.it/index.php/ceset/article/download/٥٥٨٢/٥٥٨٢>, last visited in ٢٥/٩/٢٠٢٠.

(٢) North, (D.C.), Transaction costs, institutions, and economic performance, ICS Press, San Francisco, ١٩٩٢, P. ٥٨.

وثابتة، وإذا افترضنا هدفاً للعالم كما هو بالفعل وإذا افترضنا أن صانعي القرار هم قوى حسابية غير محدودة، ثم يتبع ذلك نتيجتان مهمتان، وهما<sup>(١)</sup>:  
أولاً- لا نحتاج إلى التمييز بين العالم الحقيقي وتصور صانع القرار له: فهو أو هي ترى العالم كما هو بالفعل.

ثانياً- يمكننا أن نتنبأ بالخيارات التي سيتخذها صانعو القرار العقلانيون تماماً من معرفتنا للعالم الحقيقي وبدون معرفة تصور صانع القرار أو أنماط الحساب، لذلك تفترض نظرية "الاقتصاد المؤسسي الجديد" أنه بدلاً من ذلك يمتلك الأفراد معلومات غير كاملة وقدرة عقلية محدودة ونتيجة لذلك يواجهون عدم اليقين بشأن الأحداث والنتائج غير المتوقعة ويتكبدون تكلفة المعاملات والمعلومات<sup>(٢)</sup>.

ومن أجل الحد من المخاطر وتكاليف المعاملات، يتم إنشاء مؤسسات وأساليب عمل المؤسسات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيئات والتي توفر حوافز مختلفة وتتنوع قدرتها على تحفيز الوكلاء، كما إن الاقتصاد المؤسسي الجديد يحتضن الفرد كعامل مهم ويذهب إلى أبعد من ذلك ليقول إن المؤسسات والتجمعات وحدها لا يمكن أن تكون ذات مغزى لأنها تمثل تجميعاً لأهداف مختلفة أو متنوعة للأعضاء الفرديين، ولا يمكن تشكيل أو إعادة بناء المجتمع ككل إلا من الخصائص المعروفة لعناصرها وهو الفرد، ولذلك يحاول هذا المفهوم تطوير مفهوم بديل للسلوك الاقتصادي لا يعتبر تصرفات الفرد نتاجاً للعقلانية الذرية، ولكن باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المؤسسات، لذلك لم تعد الوحدة الأساسية للتحليل الاقتصادي هي الوحدة الرجعية، بل المؤسسة.

ويمكن أن تكون هذه المؤسسات رسمية (على أساس القوانين والعقود واللوائح) أو غير الرسمية (هيكلية وغرس قواعد السلوك والمعتقدات وعادات الفكر والسلوك)، لذلك يركز الاقتصاد المؤسسي الجديد على كيفية ظهور هذه المؤسسات وتشغيلها وتطورها، وكيفية تشكيلها للترتيبات المختلفة التي تدعم الإنتاج والتبادل وكذلك كيفية عمل الترتيبات بدورها لتغيير قواعد اللعبة<sup>(٣)</sup>، وتشمل السمات الأخرى للاقتصاد المؤسسي الجديد ما يلي، حيث أن

(١) Capello, (R.), Op.cit , Pp. ١١-١٦.

(٢) محمد الحسين، شادي فؤاد اسماعيل، الادارة المحلية الالكترونية، مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية، مج ٤٠، ع ٩٥، سوريا، ٢٠١٨، ص ١٠١-١٢٠.

(٣) Trigilia, (C.), Social capital and local development, European journal of social theory, Vol. ٤, No. ٤, Sage Publications, USA, ٢٠٠١, Pp. ٤٢٧-٤٤٢.

المؤسسات عرضة للتحليل والمعلومات أيضًا وليست سلعة فحسب، ولكنها تمثل أيضًا عملية تتوسط فيها المؤسسات، والأكثر من ذلك أن السلوك الاقتصادي لا يتم تحليله من خلال الحساب والمنطق وحده، ولكنه دائمًا ما يتم تضمينه في الروتين والعادات التي لا يمكن تفسيرها بالحسابات العقلانية، وتعتبر تكاليف المعاملات وهياكل الحوكمة أساسية لدراسة المنظمات الاقتصادية وهي بالغة الأهمية في فشل السوق وأن المنظمات الاقتصادية تتجاوز السعر والمخرجات لتشمل شروط السمات المؤسسية التي تشكل المعلومات (أي الإنتاج والتبادل والاستخدام)، وبالتالي فإن هذه المناقشة تستدعي نظرة عامة حول المؤسسات والمنظمات في سياق التنمية.

ففي الآونة الأخيرة أصبح استخدام مصطلح المؤسسات في العلوم الاجتماعية واسع الانتشار للغاية مما يشير إلى نمو الاقتصاد المؤسسي، كما أن الاعتراف المتزايد بأدوار هذه المؤسسات في الحياة الاجتماعية ينطوي على الاعتراف بأن الكثير من تفاعلات وأنشطة البشر يتم تنظيمها من حيث القواعد العلنية والضمنية<sup>(١)</sup>، وعلى الرغم من ذلك فإن ما يشكل مؤسسة هو موضوع نقاش مستمر، وهناك غموض وارتباك يحيط بتعريفه على أنه مصطلح "مؤسسة ومنظمة" يستخدمان بالتبادل، حيث أن هذا الغموض والخلافات التي لا نهاية لها حول المصطلحات أدت ببعض الكتاب إلى التخلي عن مسائل التعريف واقتراح الرجوع إلى الأمور العملية بدلاً من ذلك، كما إنه ينظر إلى المؤسسات على أنها أنواع من الهياكل الأكثر أهمية في المجال الاجتماعي والتي تشكل جزءًا من الحياة الاجتماعية وأنظمة من القواعد الاجتماعية الراسخة والسائدة التي تنظم التدخلات الاجتماعية<sup>(٢)</sup>.

أيضًا تعرف المؤسسات على أنها جميع المعايير والقيم والاتفاقيات وقواعد اللعبة في المجتمع، فهي قيود ابتكرها الإنسان وتشكل التفاعل البشري، كما إنها مجموعة القواعد الأساسية السياسية والاجتماعية والقانونية التي هي الأساس للإنتاج والتبادل والتوزيع، وتعرف المؤسسات على أنها "قواعد اللعبة"، حيث أن القواعد أو المؤسسات تنظم التفاعل الاجتماعي<sup>(٣)</sup>، كما إنها تجعل سلوك البشر أكثر قابلية للتنبؤ وهذا يقلل من المخاطر

(١) **Hodgson, (G.M.)**, What are institutions?, journal={Journal of economic issues, Vol. ٤٠, No. ١, Taylor & Francis, UK., ٢٠٠٦, Pp.١-٢٥.

(٢) **Ibid**, Pp. ٢-٥.

(٣) **Johnson, (C.)**, Local democracy, democratic decentralisation and rural development: theories, challenges and options for policy, Development policy review, No. ٤, Wiley Online Library, ٢٠٠١, Pp. ٥٢١-٥٣٢.

والشكوك في عالم غير مؤكد ، فإنهم يوفرون أساسًا لاتخاذ القرارات مع ضمان معقول لأنهم يؤمنون بضمن تصرفات الآخرين، وتجسد المؤسسات أيضًا نوعًا من "العمل الجماعي" حيث يتم الجمع بين المصالح والموارد والأفكار والمثل العليا للعديد من الأشخاص أو المنظمات، كما إنها بمثابة قنوات للعمل الجماعي تعززها المنافع المنتشرة، والشرعية والتوقعات المشتركة والعقوبات المفروضة على الأشخاص أو الجماعات التي تنتهك الالتزامات المؤسسية<sup>(١)</sup>.

أما المنظمات فهي مجموعات من الناس أو الوحدات أو الكيانات التي تنظم تفاعلاتها قواعد تتحقق من أجل بعض الأهداف، ولذلك فإن المنظمات هي وحدات مشكلة وفقا لهذه القواعد، ويمكن تصنيف الروابط والشركات والنقابات والهيئات السياسية والنوادي والرابطات والمدارس كمنظمات، أيضاً تعرف المنظمات على أنها تعني "هياكل الأدوار المعترف بها والمقبولة" وقد تعمل هذه المنظمات على أساس رسمي أو غير رسمي، ويضيف أن هناك نحو ثلاثة تصنيفات للمؤسسات والمنظمات، وهذه هي المنظمات التي ليست مؤسسات وليست منظمات هي مؤسسات والعكس صحيح، ويعتمد ما إذا كانت المنظمة قد أصبحت مؤسسية أم لا على تقييمها من قبل المواطنين، وما إذا كان يُنظر إليها على أنها اكتسبت قيمة تتجاوز الاعتبارات الآلية المباشرة، و الاختبار الرئيسي لتقييم مدى تأهيل منظمة ما كمؤسسة هو السؤال عما إذا كان الناس في منطقة معينة ، وليس فقط الأعضاء أو المستفيدين المباشرين، سوف يطلبون إعادتها إلى وضعها السابق، وإلى أي مدى سوف يتصرف المواطنون أو يضحون من أجل اختنائها، والحفاظ على المؤسسة المعنية، وبعد إلقاء نظرة عامة على المؤسسات، ستركز المناقشات التالية على نظرية اللعبة التي تعمل كمنصة للمساعدة في تشكيل سلوك الجهات الفاعلة في عملية التنمية.

### ثالثاً- نظرية اللعبة والتنمية الاقتصادية المحلية:

تعد نظرية اللعبة واحدة من المناهج الرئيسية المتميزة والمتعددة التخصصات لدراسة وتحليل السلوك البشري والتنظيمي والعلاقات، حيث أن الألعاب استعارة علمية لنطاق أوسع بكثير من التفاعلات البشرية والتنظيمية حيث تعتمد النتائج على الاستراتيجيات المختلفة المعتمدة خلال هذا النوع من التفاعل من قبل اللاعبين أو الممثلين المعنيين، وتشمل القضايا

<sup>١</sup> Szajnowska-Wysocka, (A.) and others, Theories of regional and local development-abridged review, Bulletin of Geography. Socio-economic series, No. ١٢, Wydawnictwo Naukowe Uniwersytetu Mikolaja Kopernika, ٢٠٠٩, Pp. ٧٥-٩٠.

الرئيسية لهذه النظرية الممثلين أو اللاعبين وتفاعلاتهم، واتخاذ خيارات عقلانية وتنوع الاستراتيجيات المعتمدة في الألعاب المختلفة التي يتم لعبها.

وتهدف نظرية اللعبة إلى تقديم نظرية للسلوك الاقتصادي والاستراتيجي عندما يتفاعل المشاركون بشكل مباشر، وليس من خلال السوق، ويتناول التفاعلات من خلال استخدام استعارات اللعبة، وكما هو الحال في الألعاب، تعد الخيارات الفردية في الأساس اختياراً لاستراتيجية وتعتمد نتائج التفاعلات على الاستراتيجيات التي اختارها كل من المشاركين، وفيما يتعلق بأنواع الألعاب، يمكن أن تكون هناك ألعاب صفرية أو ألعاب مجموع غير ثابت، حيث أن ألعاب المحصل الصفري هي الألعاب التي يتم فيها جمع إضافات الانتصارات والخسائر في اللعبة (التعامل مع الخسائر على أنها سلبيات والربح على أنها إيجابية) حتى الصفر لكل مجموعة من الاستراتيجيات المختارة، وبالتالي تكون مكاسب اللاعب متساوية لخسائر اللاعب الآخر، كما أن ألعاب المجموع غير الثابت هي أنواع الألعاب أو التفاعلات التي قد تتراكم فيها المكاسب والخسائر بشكل مختلف اعتماداً على الاستراتيجيات التي يختارها الممثلون أو اللاعبون<sup>(١)</sup>.

وتحاول تلك النظرية تحليل معنى اختيار الاستراتيجيات العقلانية عندما تعتمد النتائج على الاستراتيجيات المعتمدة من قبل الآخرين، كما أنه يساعد في إجراء تقييم ما إذا كان من المنطقي للمشاركين في الألعاب التي تسمح للمكاسب أو الخسارة المتبادلة التعاون لتحقيق المكاسب المتبادلة أو تجنب الخسارة المتبادلة أو ما إذا كان من المنطقي التصرف بقوة في السعي لتحقيق مكاسب فردية بغض النظر عن المكاسب المتبادلة أو خسارة، لكن هذا الاختيار العقلاني للاستراتيجية ليس له إجابة محددة حيث قد تكون هناك إجابتان رئيسيتان على الأقل أو نوعان محتملان من الاستراتيجيات العقلانية في ألعاب الجمع غير الثابت، وهذه حلول غير تعاونية يقوم فيها كل مشارك بزيادة مكافأته إلى الحد الأقصى دون مراعاة النتائج للمشاركين الآخرين وحل تعاوني أو استراتيجية يتم فيها تنسيق استراتيجيات المشاركين لتحقيق أفضل النتائج للمجموعة بأكملها<sup>(٢)</sup>.

(١) **Pahre, (R.) and Papayouan, (P.A.)**, Using game theory to link domestic and international politics, Journal of Conflict Resolution, Vol. ٤١, No. ١, Sage Periodicals Press, USA, ١٩٩٧, Pp. ٤-١١.

(٢) **Varouchakis, (E.A.) and Others**, Alternatives for domestic water tariff policy in the municipality of Chania, Greece, toward water saving using game theory, journal Of Water Policy, Vol. ٢٠, No. ١, IWA Publishing, ٢٠١٨, Pp. ١٧٥-١٨٨.

غالبًا ما تبدو التفاعلات والحلول غير التعاونية على أنها وصف لنتائج العالم الحقيقي، ويمكن أن تتدرج معظم مشاكل العالم بما في ذلك سباقات التسلح ومشاكل الشوارع وقيد التنمية والعديد من المشكلات الاجتماعية الأخرى في هذه الفئة، ويمكن أن تخلق مواقف فضفاضة أو خاسرة، لكن التفاعلات والحلول التعاونية من المفترض في أفضل تحليل لضمان وضع مربح للجانبين في جميع الحالات، ويمكن أن يحدث هذا عندما يتفق المشاركون أو الممثلون أو يلتزمون بتنسيق استراتيجياتهم، وفي هذه الاستراتيجية تتمثل مشكلة المشاركين العقلانيين في الإجابة على السؤال "ما هو الخيار الاستراتيجي الذي سيؤدي إلى أفضل النتائج لجميع المشاركين في تلك اللعبة أو النشاط المعين"، ويمكن أن يكون التعاون عملاً مشتركاً أم لا، وقد يكون لهذه الإجراءات المشتركة نية مشتركة أم لا.

والعمل المشترك هو عمل يقوم به العديد من المشاركين ويمكن أن يؤخذ بالمعنى الأوسع بحيث يعني العديد من المشاركين الذين يشاركون أو لديهم هدفًا أو معتقدًا أو نوايا مشتركة، ويمكن أن يكون هناك أيضًا عمل مشترك في تعاون أو عمل جماعي، وفي هذه الحالة ليس لدى المشاركين نوايا مشتركة بل نوايا متشابهة وربما يؤمنون ببعضهم البعض وربما يتفاعلون بطرق مختلفة، وقد يُنظر إلى العمل المشترك على أنه نوع ضعيف جدًا من العمل المشترك، ويمكن تنفيذ عمل تعاوني مشترك بالكامل في ظل ظروف مواتية لمنح الوكلاء المشاركين معًا نتيجة أفضل مما يمكنهم تحقيقه من خلال العمل بشكل منفصل<sup>(١)</sup>.

بالإضافة إلى ذلك، هناك شرط الناتج التحفيزي الذي من المتوقع أن يتم تقسيم النتيجة المشتركة الناتجة بين المشاركين بحيث لا يفقد أي منهم عند مقارنته بحالة العمل بمفرده، وخاصة في الحالات التي تعطي فيها الإجراءات المشتركة بالفعل نتائج أعلى من مجموع النتائج المتأتية من إجراءات منفصلة، وفي الأعمال التعاونية المشتركة، كلما زاد مساعدة المشاركين لبعضهم البعض، كان العمل المشترك أكثر نجاحًا، ومن هذا يمكن استنتاج أن التعاون سيكون أفضل خيار عقلائي حيث قد يكسب جميع المشاركين، وقد يؤدي غياب المعلومات الكاملة والتواصل المناسب إلى إعاقة التعاون وخلق الخلاف حتى في حالة وجود مصلحة مشتركة، وفي ظل هذه الظروف، يعد تحقيق التعاون المطلوب مهمة صعبة ما لم

(١) **Bjola, (C.) and Manor, (I.)**, Revisiting Putnam's two-level game theory in the digital age: Domestic digital diplomacy and the Iran nuclear deal, Cambridge review of international affairs, Vol. ٣١, No. ١, Taylor & Francis, UK., ٢٠١٨, Pp. ٣-٣٢.

يلتزم كل مشارك أو فاعل بالتصرف بطريقة لا تؤدي إلى تحقيق أقصى قدر من رفاهيته، بل من رفاهية المجموعة بأكملها<sup>(١)</sup>.

وتبدو نظرية اللعبة لتطور التعاون والبحث عن دور الشبكات في تعزيز التعلم مفيداً في فهم أنماط التعاون التي تعتبر مهمة جداً في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، ويجب أن تكون حالة التنمية الاقتصادية المحلية نشاطاً أو عملية تعاونية غير تنافسية واضحة تتضمن الأعمال المشتركة لجميع الجهات الفاعلة المعنية، وفي هذه الدراسة يُنظر إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية على أنها اللعبة التي يلعبها المشاركون أو اللاعبون الذين يطلق عليهم الفاعلون في ساحة اللعب تسمى البلدية، وهذه اللعبة ليست لعبة محصلتها صفر بل هي لعبة مجموع غير ثابت لأنهم جميعاً يريدون تحقيق نتائج مماثلة من حيث التطور على المستوى المحلي من زوايا مختلفة<sup>(٢)</sup>.

كما سيؤثر الموقف أو الاستراتيجية التي يتخذها أحد الفاعلين على حالة تطور البلدية، وعندما يسعى أحد الممثلين للسيطرة على المشهد على حساب أو ضرر الآخرين، وسوف يكون هناك موقف لا يتعاون فيه الآخرون مع الممثل المهيمن وقد يؤدي هذا إلى وضع خاسر وسيتحمل المستفيدون من النتائج، وقد يخلق أيضاً موقفاً حيث يرتد الفاعلون الآخرون في مواقفهم ويتبنون موقف الانتظار والترقب أو حتى تخريب عمل المشارك أو الفاعل المسيطر في أنشطة التنمية، كما سيؤثر نوع الاستراتيجيات المعتمدة على مستوى ومعدل تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وإذا تم تبني الموقف غير التعاوني، فسيؤدي تلقائياً إلى أنشطة غير منسقة قد لا تبشر بالخير للتنمية الاقتصادية المحلية، وفي هذه الحالة يجب على الجهات الفاعلة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية تبني موقف تعاوني لضمان وضع تنموي مفيد للجميع وتعزيز التنمية المحلية، علاوة على ذلك يمكن للاستثمارات المشتركة والتنسيق أن يزيدا من معدل التنمية وحجم الكعكة مما يؤدي إلى فائدة تنموية مشتركة لجميع الجهات الفاعلة في العملية.

على الرغم من أن جميع النظريات لها حدودها، إلا أن المراجعات النظرية عنصر مهم في البحث العلمي للمساعدة في وضع دراسة معينة في المنظور الصحيح، وبدون النظريات المناسبة، قد لا تكون البشرية قادرة على التأكد من التدخلات والاستراتيجيات اللازمة

(١) Varouchakis, (E.A.) and Others, Op.cit, Pp. ١٧٧-١٧٩.

(٢) Pahre, (R.) and Papayouanou, (P.A.), Op.cit, Pp. ٦-١١.



للمساعدة في معالجة المشاكل المشتركة التي تواجه العالم، فالنموذج الرئيسي الذي يواجه هذه الدراسة هو مفهوم أو نظرية التنمية الذاتية، وهذا يعزز من الموارد والمؤسسات المحلية ويعزز التنمية الشاملة، كما إنه يوفر إطارًا جيدًا لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية من قبل الحكومات المحلية.

وتسلط نظرية النمو الداخلي الضوء على أهمية تاريخ منطقة معينة في تشكيل مسار تطورها، ودور المؤسسات في توفير إطار للنمو وتؤكد على أهمية المكان أو المكان في التنمية، كما إنه يعطي رؤية جديدة لأدوار المؤسسات في خلق الظروف اللازمة للنمو في اقتصاد تقوده المعرفة والمؤسسات والمنظمات ذات صلة أيضًا بتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وفي هذه الحالة يوفر الاقتصاد المؤسسي الجديد ونظرية اللعبة رؤى حول كيفية لعب دور مهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.

ولقد أشارت الأدبيات التي تم استعراضها حتى الآن إلى أنه لكي يشارك الفاعل بشكل فعال في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وهناك حاجة إلى أن يفي بمتطلبات وشروط مسبقة معينة، وتشمل هذه الأدوار الخاصة التي يتعين القيام بها، والاستراتيجيات والأدوات التي سيتم تطبيقها، وإشراك الجهات الفاعلة أو أصحاب المصلحة في العملية وتوافر القدرات اللازمة في العملية، وعلى الرغم من كل هذا هناك بعض العوامل والظروف في البيئة التي تعمل فيها وكل هذه العوامل يجب أن تؤخذ في الاعتبار في العملية، وتشمل هذه عملية التخطيط المتبعة والإمكانيات والتحديات داخل البيئة التي تؤثر على أنشطتها.

وإذا توفرت هذه الشروط المسبقة فيمكن عندئذٍ تطبيقها في مجالات عمل مختارة حيث يعمل الفاعل لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وقد تعتمد هذه المجالات إلى حد كبير على التركيز الاقتصادي السائد للكيان المكاني المعني، وتوجهات السياسة، والإطار القانوني، واهتمامات وتركيز الفاعل المعين، وإذا كان تطبيق هذه الشروط المسبقة مناسبًا وناجحًا في هذه المجالات، فهناك فرصة لتحقيق تحسين في ظروف التنمية الاقتصادية المحلية للمنطقة المحلية.

#### رابعًا - نظرية الاختيار العام وإصلاح الحكم المحلي:

يحلل هذا الفصل ضمن إطار عمل الاختيار العام والإصلاحات الحالية والجارية للحكومة المحلية الموضحة في النظريات السابقة، ويجمع التحليل ضمن إطار تحليلي أكثر عمومية

العديد من المقترحات النظرية التي تم تطويرها في الفصول السابقة المتعلقة بسلوك مستخدمي ومقدمي الخدمة وآليات تمويل خدمات الحكومة المحلية. وسوف نوضح أن هذه المقترحات مجتمعة تخلق أساساً نظرياً قوياً يمكن على أساسه تحليل الإصلاحات الأخيرة والجارية للحكومة المحلية في العديد من الدول، ويمكن إضفاء الشرعية على العديد من الإصلاحات العامة التي يتم إدخالها في دول مختلفة من الناحية النظرية، فإن هذا لا يعني أن الإصلاحات قد تم تقديمها كنتيجة مباشرة لنظرية الاختيار العام، كما أن نظرية الخيار العام ليست هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها تفسير سلوك المشاركين في أعمال القطاع العام، حيث يؤمن بعض الأكاديميين بعمق بالحاجة إلى الحكومة ونزاهة أولئك الذين يعملون ضمنها، و يجادلون بأن نظام الحكومة هو الذي يخلق عدم الكفاءة.

ويرى الباحث أن حكومات العصر الصناعي، بما لديها من بيروقراطيات مركزية ضخمة وخدمات موحدة "تناسب الجميع"، لا تستجيب لتحديات مجتمع المعلومات السريع التغير والاقتصاد القائم على المعرفة، وبالتالي فهم لا يهتمون بما ينبغي على الحكومة أن تقوم به، بل بالكيفية التي تعمل بها على كافة المستويات. "إن الفشل المركزي للحكومة اليوم هو وسيلة وليس غاية"، وبالتالي فهم يعتقدون أن الحكومة لابد أن "تُخترَع"<sup>(١)</sup>.

كما أن الانشغال بواجب انتماني أدى إلى خنق الضوابط البيروقراطية على مدخلات الخدمات والعمليات، وتجاهل نواتج الخدمات والنتائج كنتيجة لذلك، حيث أن النموذج البيروقراطي ربما كان مناسباً في عصر سابق يتسم بالتغيرات البطيئة في التسلسل الهرمي والأسواق الجماعية، ولكنه لم يعد مناسباً في السوق العالمية السريعة الحركة ومجتمع المعلومات، ويقال إن مؤسسات ما بعد العصر الصناعي لابد وأن تكون أكثر مرونة وأكثر استجابة لمطالب المستهلك، ويقودها الإقناع والحوافز بدلاً من الأوامر، وتمكين المواطنين بدلاً من خدمتهم ببساطة، وهذا هو التمييز بين مجلس القيادة التقليدي ونموذج التبادل المالي للحكومة المحلية، ومع الاعتراف بإمكانية الطعن في إمكانية تطبيق نظرية الاختيار العام .

ويزداد تعقيد القطاع العام المحلي في العديد من الدول، حيث يتم إدخال آليات السوق بشكل تدريجي في إدارة الخدمات العامة في أوروبا الغربية وأستراليا وأمريكا الشمالية وأوروبا

<sup>(١)</sup> Bailey, (S.J.), Local Government Economics: Public Choice Theory and Local Government Reform, Springer, Germany, ١٩٩٩, Pp. ٢٦١-٢٨٢.

الوسطى والشرقية وفي الدول النامية، وتم تحليل هذه التغييرات من خلال عدد من وجهات النظر التحليلية، بما في ذلك أجندة ما بعد الرفاهية، وشكل ما بعد البيروقراطية، وتفريغ الدولة<sup>(١)</sup>، وكنانتقال من الحكومة إلى الحكم، ومثل هذه التصنيفات ليست بالضرورة متنافية، حيث يؤكدون جميعاً على التحول من تقنيات الإنتاج البيروقراطية المتجانسة، الهرمية، المعيارية للغاية، إلى المنظمات الشبكية للشركات الصغيرة التي تهيمن عليها تلبية احتياجات الاستهلاك بدلاً من الإنتاج، وبدأ هذا التوجه الاستهلاكي المتزايد لخدمات القطاع العام منذ أوائل الثمانينيات في جميع أنحاء أربعة و عشرين دولة عضو أو نحو ذلك في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

كما أن أسباب الإصلاح عديدة ومتنوعة وهي مدفوعة إلى حد كبير بالاعتبارات الثقافية والفلسفية المتعلقة بدور الدولة في المجتمع كما هي مدفوعة بتغيير المعايير التكنولوجية أو الوصفات النظرية، وعلى سبيل المثال يجادل بعض الأكاديميين بأن الإصلاحات، مثل تدابير اللامركزية هي استجابة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي سلطت الضوء على أوجه القصور في الأشكال التقليدية للديمقراطية التمثيلية التي أدت بدورها إلى تراجع عام في الاحترام التقليدي للخبرة المهنية والسلطة السياسية، وتتفق هذه التغييرات في المواقف بالطبع مع الاعتراف المتزايد بصحة الافتراضات السلوكية (أي الخدمة الذاتية) لنظرية الاختيار العام.

### المطلب الثالث

#### تطبيق اللامركزية الوظيفية مقابل اللامركزية السياسية

تؤثر القضايا الثقافية والعملية والأيدولوجية على الخصائص الخاصة للإصلاح في أي دولة، فإن المبادئ العامة قابلة للتطبيق على نطاق أوسع، حيث أن الحجة الديمقراطية للحكومة المحلية تقوم على افتراض أنها تؤمن المصلحة العامة في تسهيل الديمقراطية التمثيلية، ومع ذلك فقد أصبح هذا الافتراض موضع تساؤل بشكل متزايد من خلال تطوير نظرية الاختيار العام التي تشير إلى أن سلوك الخدمة الذاتية للسياسيين والضباط

(١) **Rhodes, (R.)**, The hollowing out of the state: The changing nature of the public service in Britain, The Political Quarterly, Vol. ٦٥, No. ٢, Wiley Online Library, ١٩٩٤, Pp. ١٣٨-١٥١.

والبيروقراطيين سوف يحبط الترويج للمصلحة العامة، وقد يزيد البيروقراطيون من مرافقهم الخاصة بدلاً من تلك التي يخدمونها، مما يؤدي إلى عدم الكفاءة التخصيصية من خلال الإنتاج المفرط أو تكاليف الوحدة المفرطة.

وبالمثل قد تفعل الحكومة المحلية التقليدية القليل لتحفيز الديمقراطية التشاركية وليس هناك سبب يجعل المشاركة تقتصر على آليات التصويت السياسي الرسمية، حيث أن فرص التعبير عن الصوت محدودة، على الرغم من مبادرات اللامركزية الأخيرة، وقد يكون هذا الصوت وسيلة مكلفة وغير فعالة نسبياً للتعبير عن التفضيلات، لذلك يفضل الاقتصاديون توسيع نطاق الخروج كلما أمكن ذلك باستخدام الصوت فقط في حالات الفشل الشديد للسوق، ومع ذلك هناك شكوك حول فعالية المنافسة بين البلديات لأن الناس والأسر يجدون أن "التصويت بأقدامهم" عملية مكلفة من الناحيتين المالية والشخصية، ومن ثم يجب إيجاد وسائل أخرى لإدخال المنافسة في الحكومة المحلية، وهذه الإصلاحات لا ترفض الأساس المنطقي للحكومة المحلية وبدلاً من ذلك يسعون إلى تحسين أدائها<sup>(١)</sup>.

سواء كانت نتيجة النظام أو نتيجة الأشخاص العاملين فيه ، فإنه طبقاً للاتجاه السائد لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنه حيث كان ذلك ممكناً إدارياً، يجب أن يكون هناك افتراض عام لصالح كل من اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية أو الوظيفية للمديرين<sup>(٢)</sup>، فالأول يعكس بشكل أفضل الاحتياجات المحلية، في حين أن الأخير يحسن المساءلة عن المسؤوليات، و مثل هذه التغييرات في الطرق التي تؤدي بها الحكومات المحلية وظائفها قد تضمنت اعتماد نماذج جديدة لتقديم الخدمات العامة<sup>(٣)</sup>، وكان هناك اتجاه

<sup>(١)</sup> د/ عبدالعزيز قاسم محارب، نظام الإدارة المحلية: مفهومه، وأساسه، وأهدافه، ومشكلاته، وتطويره، مجلة المال والتجارة، عدد ٥٦٨، نادي التجارة، مصر، ٢٠١٦، ص ١٥-٣٢.

<sup>(٢)</sup> Smith, (J.M.) and Revell, (K.D.), Micro-incentives and municipal behavior: political decentralization and fiscal federalism in Argentina and Mexico, journal Of World Development, Vol. ٧٧, Elsevier, ٢٠١٦, Pp. ٢٣١-٢٤٨.

<sup>(٣)</sup> Williams, (O.P.), Life style values and political decentralization in metropolitan areas, The Southwestern Social Science Quarterly, Jstor, ١٩٦٧, Pp. ٢٩٩-٣١٠, Available at: <https://www.jstor.org/stable/42867047> last visited at: ١/٩/٢٠٢٠.

شبه عالمي لإصلاح الحدود الإدارية والمسؤوليات الوظيفية، وميل متزايد لإنشاء هيئات خاصة لتقديم الخدمات العامة المحلية<sup>(١)</sup>.

وتقوم اللامركزية السياسية على مبدأ التبعية، ونقل عملية صنع القرار إلى أدنى مستوى ممكن من الحكومة، وهذا يختلف بشكل قاطع عن اللامركزية الوظيفية في توفير الخدمات التي لا تتطلب في حد ذاتها اللامركزية في صنع القرار، وتتطلب اللامركزية السياسية التزاماً بزيادة فعالية الصوت من خلال العمليات الديمقراطية الرسمية، ولكنها في حد ذاتها لا تفعل شيئاً لزيادة مجال الخروج، ولا تؤدي اللامركزية الوظيفية بالضرورة إلى زيادة نطاق الخروج ولن تزيد في حد ذاتها من نطاق التعبير عن الصوت، وفي حين كانت دول أوروبية أخرى تميل إلى التركيز على اللامركزية السياسية، فإن المملكة المتحدة كانت تميل إلى التركيز على اللامركزية الوظيفية.

وتتطوي اللامركزية الوظيفية على التحول من شكل مؤسسي متكامل رأسياً لتقديم الخدمة المباشرة من قبل الحكومة المحلية إلى وظيفة تمكينية داخل شبكة منسقة أفقياً لتقديم خدمات متعددة الوكالات، ويحدث ذلك عندما تعمل الوكالات الممولة مركزياً ضمن أنظمة السوق والأسواق الزائفة في تقديم خدمات الحكومة المحلية، كما إنه ينطوي على إعادة تقييم أساسية لشكل الديمقراطية والطريقة التي يمكن بها تأمينها، والتشكيك في الخصائص السلوكية للحكومة المحلية فيما يتعلق بالمصلحة العامة، وإعادة حقوق ومسؤوليات الفرد والأسرة، وتقليص دور الحكومة المحلية في توفير دولة الرفاهية، وتفضيل الحلول المتعددة التي تقدمها الوكالات بدلاً من التزويد المترابط من قبل احتكارات الحكومة المحلية، وعلى الرغم من أنه من الممكن أن يكون لديك واحدة دون الأخرى، فإن اللامركزية السياسية والوظيفية ليست بالضرورة متعارضة.

أخيراً ففي الواقع سوف يتم تطبيق كلاهما في وقت واحد ويلبي نظرية اللامركزية، في ظل السماح للوكالات ذات الخدمة الفردية -وليس المتعددة الوظائف- بتقديم الخدمات وفقاً للقرارات السياسية اللامركزية، ومثل هذه الإصلاحات من الممكن أن تضاهي إمداد الخدمات بمجالات الفوائد على أساس كل خدمة على حدة، وذلك على النحو التالي:

(١) Doner, (R.) and Hershberg, (E.), Flexible production and political decentralization in the developing world: Elective affinities in the pursuit of competitiveness?, Studies in Comparative International Development, Vol. ٣٤, No. ١, Springer, ١٩٩٩, Pp. ٤٥-٨٢.

### أولاً- تغيير دور الخدمة للحكومة المحلية البريطانية:

يتم انتخاب سياسيي الحكومة المحلية في بريطانيا على أساس نظام التمثيل الانتخابي "الفائز الأول" حيث يتم انتخاب سياسي واحد فقط لكل دائرة انتخابية (المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات)، ويميل هذا إلى الاستقطاب في السياسة المركزية المحلية، والحكومات المحلية الحضرية التي يهيمن عليها الاشتراكيون غالباً ما تعمل جنباً إلى جنب مع الحكومات المركزية المحافظة، كما أن الحكومات المركزية المحافظة أصبحت غير واثقة من الحكومة المحلية خلال الثمانينيات حيث تباعدت سياسات الإنفاق المركزية والمحلية وسعت إلى تقييد السلطة السياسية المحلية.

وفي حين أصبحت العلاقات المركزية المحلية أقل تنازلاً منذ انتخاب حكومة حزب العمل (الاشتراكية) في عام ١٩٩٧، ورغم الاختلافات الكبيرة بين الأحزاب السياسية البريطانية الرئيسية بشأن مدى تقبل التدابير الفردية، فهناك قبول عام بين الأحزاب للحاجة إلى الإصلاح من أجل جعل المجالس المحلية أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين في مناطقهم، وتعكس هذه الحاجة المتصورة إلى زيادة الاستجابة للتطورات الطويلة الأجل في المجتمع والاقتصاد على السواء، مثل تغيير الهياكل الديموغرافية والعرقية، والتوقعات المتعلقة بزيادة اختيار الخدمات وتوافرها، والتغيرات التكنولوجية وإعادة الهيكلة الاقتصادية<sup>(١)</sup>.

ويمكن القول إن هذه القضايا أكثر أهمية من البنية السياسية للحزب الحاكم في أي وقت من الأوقات، حيث فقدت الحكومة المحلية البريطانية مسؤوليتها عن إمداد الكهرباء والغاز في أوائل القرن العشرين، وتلتها الصحة في أواخر الأربعينيات، وإمدادات المياه والصرف الصحي بين منتصف السبعينيات والتسعينيات في وقت لاحق، وتم بيع جميع خدمات الرعاية الصحية، وخدمات المياه والصرف الصحي في اسكتلندا إلى القطاع الخاص خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وكان القصد من الخصخصة تقييد عدم كفاءة الاختيار العام من خلال إدخال قوى السوق والخدمات المتبقية من مسؤولية الحكومة المحلية البريطانية بحلول أواخر التسعينيات لتشمل التعليم المدرسي والشرطة والحرائق والخدمات الاجتماعية

(١) Copus, (C.), British local government: A case for a new constitutional settlement, Public policy and administration, Vol. ٢١, No. ٢, Sage Publications, UK., ٢٠٠٦, Pp. ٤-٢١, Available at: <https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/09520767062100202> last visited at: ١/٩/٢٠٢٠.

الشخصية والنقل العام (ولكن ليس السكك الحديدية) والطرق (ولكن ليس الطرق السريعة) وجمع النفايات والتخلص منها والمكتبات والمتاحف والمعارض، الخدمات البيئية، أوقات الفراغ والاستجمام، التخطيط المكاني والمساكن المؤجرة<sup>(١)</sup>.

كما سار النمو السريع في نفقات الخدمات في فترة ما بعد الحرب جنباً إلى جنب مع نمو دولة الرفاهية وتوطد في منتصف السبعينيات من القرن الماضي والتي خلقت حكومات محلية كبيرة وقوية نسبياً في جميع أنحاء بريطانيا، ومع ذلك بدأ الإجماع العام حول الرغبة في استمرار نمو الإنفاق في الانهيار مع بداية مناخ اقتصادي ركود، وحيث سعت الحكومة المركزية إلى التحكم (خفض) الإنفاق العام بشكل عام والإنفاق الحكومي المحلي على وجه الخصوص، وكانت النتيجة تدهوراً حاداً في العلاقات المركزية المحلية خلال أواخر السبعينيات والثمانينيات وأوائل التسعينيات، كما حل الصراع محل الإجماع واتخذت الحكومة المركزية موقفاً تدخلياً متزايداً في الشؤون المالية المحلية، وأدى ذلك إلى إصلاحات متتالية لنظام المنح الحكومية الدولية، وبلغت ذروتها في عام ١٩٩٠ في استبدال ضريبة الملكية المحلية بضرية محلية، وتأميم ضريبة الأملاك على المباني التجارية، وبحلول أوائل التسعينيات كانت الحكومة المركزية تسيطر بشكل مباشر على حوالي ثلثي دخل الحكومة المحلية ولديها أيضاً صلاحيات لوضع حد لمعدلات الضرائب المحلية بالإضافة إلى التأثير بشكل كبير على مصادر الإيرادات الأخرى مثل إيجارات المنازل البلدية<sup>(٢)</sup>.

كما إن القيود المالية المتزايدة التي كانت سائدة في الثمانينيات وأوائل التسعينيات ليست مجرد انعكاس للضرورات الاقتصادية، كما تعكس هذه التساؤلات الجوهرية حول دور القطاع العام، والمسؤوليات النسبية للدولة والفرد، والتوازن بين السوق والقطاعات غير السوقية، وبين المغزى الحقيقي للديمقراطية ذاتها، وفي حين أنه لا يمكن تعريف الديمقراطية من حيث الشكل المؤسسي أو من حيث خدمات معينة في القطاع العام، فمن الواضح أن الحكومة المحلية تتعزز بمسؤوليتها عن مجموعة واسعة من الخدمات المؤثرة في الحياة اليومية للمواطنين.

وتم تفسير الانخفاض في الاستقلالية المالية وفقدان مسؤوليات الخدمة حتماً على أنه هجوم مركزي على الحكومة المحلية، وفي الواقع الأجندة الحقيقية ليست بهذه البساطة،

(١) Bailey, (N.) and Others, Partnership agencies in British urban policy, Taylor & Francis, UK., ١٩٩٥, P. ١٢٥.

(٢) Copus, (C.), Op.cit, Pp. ٩-١٥.

وأصبح التحول الكبير في الطريقة التي يتم بها توفير الوظائف من قبل الحكومة المحلية البريطانية واضحًا.

وهناك عنصران مميزان لهذا التحول<sup>(١)</sup>:

١- كان هناك تحولاً بعيداً عن تقليد التزويد المباشر من قبل الحكومات المحلية المؤسسية نحو دور تمكيني حيث يؤمنون بشكل متزايد المستويات والمعايير المرغوبة من الخدمات من خلال التعاقد على توفيرها من القطاع الخاص.

٢- لم يعد هناك افتراض لصالح الإطار المؤسسي للحكومة المحلية كمشجع للمساءلة الديمقراطية، حيث إن فكرة الديمقراطية المحلية ذاتها تتغير من مجرد تمثيل سياسي (ديمقراطية غير مباشرة) إلى آخر يتضمن أيضاً مشاركة فردية عالمية في صنع القرار (الديمقراطية المباشرة).

ثانياً- إعادة تعريف الديمقراطية:

تشمل الأشكال المباشرة للديمقراطية الاستفتاءات حول قضايا محددة وآليات السوق الزائفة التي تسمح بزيادة الاختيار الفردي، حيث بدأت هذه الأشكال من الديمقراطية الوظيفية وديمقراطية السوق في استبدال أو استكمال الديمقراطية التمثيلية، ويمكن لنا أن نتساءل عما إذا كان يتم إعادة تعريف معنى الديمقراطية ليناسب الضرورات الأيديولوجية، ومع ذلك لا يوجد تعريف مطلق للديمقراطية دائم في جميع الأوقات وجميع الظروف، والسؤال الحقيقي هو كيفية إحداث التوازن بين مختلف أشكال ومعاني الديمقراطية<sup>(٢)</sup>.

يمكن القول بأنه كان هناك اعتماد كبير جداً في العديد من الدول على الشكل التمثيلي للديمقراطية في الماضي، وقد أدى ذلك إلى زيادة مركزية كل من السلطة السياسية والبيروقراطية داخل الدولة على المستويين المركزي والمحلي، وببساطة فإن فكرة تمثيل سياسي واحد لجميع المواطنين الأفراد في دائرته الانتخابية بغض النظر عن الإقناع

<sup>(١)</sup> John, (P.), The great survivor: The persistence and resilience of English local government, Local Government Studies, Vol. ٤٠, No. ٥, Taylor & Francis, UK., ٢٠١٤, Pp. ٦٨٧-٧٠٤, Available at: <https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/03003930.2014.891984> , last visited in ٢٨/٩/٢٠٢٠.

<sup>(٢)</sup> د/ أحمد دسوقي محمد، انتخاب أم تعيين: كيف نختار القيادات التنفيذية المحلية، رؤى مصرية، العدد ١٤، مصر، ٢٠١٦، ص ٢٦.



السياسي هي فكرة مشكوك فيها<sup>(١)</sup>، وتسمح مبادئ التوحيد والتكامل المجال لقبول التنوع والتمايز المتوافق مع التفضيلات والجهود الفردية، وأصبحت الأشكال البسيطة للحكومة التمثيلية غير كافية بشكل متزايد في تمثيل مجتمع متعدد الثقافات بشكل متزايد مع ظروف اجتماعية واقتصادية متباينة وفي ضمان الاختيار العام والمساءلة، ويمكن تسهيل الخيارات الديمقراطية من خلال المشاركة وكذلك عن طريق التمثيل، خاصة على المستوى المحلي ومن خلال الدور التداولي للحكومة<sup>(٢)</sup>.

وأصبحت الديمقراطية التمثيلية ضرورية لأن أنظمة التصويت غير قادرة ميكانيكياً على تجميع العديد من الرغبات الفردية باستمرار في مجموعة واحدة من الرغبات الجماعية "مشكلة السهم"، حيث يتم التغلب على هذه المشكلة من خلال انتخاب سياسيين يمكن الوثوق بهم لاتخاذ القرارات الصحيحة نيابة عن المواطنين، وتشير نظرية الاختيار العام إلى أن الأطراف المختلفة لعملية الإنفاق العام قد تسعى في الواقع إلى تحقيق مصلحتها الذاتية على حساب المصلحة العامة، كما أن نظرية الاختيار العام لها أطروحة عدم ضيافة، بحجة أنه من الناحية المثالية، يجب اعتبار الحكومات حامية ومروجين لـ "المصلحة العامة"، وإذا أمكن تعريف مثل هذا المفهوم، ولا نقيس أنظمة التصويت شدة التفضيلات، فمن المعروف أن الناخبين ليسوا على دراية كافية بالسياسات البديلة المعروضة، ومن المنطقي تماماً ألا يكلف الناخب عناء أن يكون على اطلاع جيد عند التصويت نظراً للتأثير الضئيل له أو لها، والتصويت على الرفاه الشخصي، حتى التصويت على الإطلاق، علاوة على ذلك قد تكون معرفة الناخب منحازة بشدة لصالح مصالحه الخاصة، ويمكن القول إن عدم التوازن بين الفوائد والتكاليف يؤدي إلى الإنفاق العام المفرط على خدمات التصويت<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> Ibid ,Pp. ٦٨٩-٧٠١.

<sup>(٢)</sup> Jones, (G.)and Ranson, (S.), Is there a need for participative democracy? An exchange, Local Government Studies, Vol. ١٥, No. ٣, Taylor & Francis, UK., ١٩٨٩, Pp. ١-١٠, Available at : <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/03003938908433467?journalCode=flgs20> , last visited in ٢٢/٩/٢٠٢٠.

<sup>(٣)</sup> Bailey, (S.J.), Public choice theory and the reform of local government in Britain: from government to governance, Public policy and administration, Vol. ٨, No. ٢, Sage Publications, USA, ١٩٩٣, Pp. ٧-٢٤, Available at : <https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/09527679300800202> , last visited in ٢٩/٨/٢٠٢٠.

كما إن عدم التناقص المفترض في سلوك الناخبين قد تقاوم في بريطانيا بسبب الافتقار إلى علاقة مباشرة بين أولئك الذين يصوتون لصالحهم، والذين يدفعون مقابل، والذين يستخدمون خدمات الحكومة المحلية، كما جادلت الحكومة المركزية البريطانية بأن هناك اعتقادًا عامًا بأن شخصًا آخر سوف يدفع، وكان "شخص آخر" من دافعي الضرائب الوطنيين الذين يمولون المنح الحكومية الدولية، والشركات المحلية التي تدفع ضرائب الممتلكات المحلية غير المحلية في حين لم يكن لها حق التصويت وأقلية من الناخبين الذين دفعوا ضرائب الملكية المحلية كأرباب للأسر، ومن ثم اعتقدت الحكومة البريطانية أن هناك اتجاهًا داخليًا للناخبين للتصويت لصالح الإنفاق الحكومي المحلي المفرط، وقد تسمح أوجه القصور في التعبير عن الطلب والافتقار إلى المنافسة للسياسيين المحليين والبيروقراطيين بالعمل بشكل انتهازي، وقد يسعى السياسيون إلى زيادة فرصهم في إعادة انتخابهم والبقاء السياسي بدلاً من تعزيز المصلحة العامة، وتميل البيروقراطيات إلى أن تصبح أكبر (بناء إمبراطوريات)، وبما أن البيروقراطيين أنفسهم لديهم أصوات وربما يستخدمونها أكثر من المجموعات الأخرى، فيمكنهم اكتساب قوة سياسية كافية لضمان الحفاظ على الذات والمصلحة الذاتية، علاوة على ذلك قد يكونون هم أنفسهم سياسيين محليين.

وهناك قدر كبير من الارتباك بين الناخبين في بريطانيا فيما يتصل بالسيطرة السياسية على سلطتهم المحلية -لندن تشكل استثناءً ملحوظاً-، والتي تتولى الحكومة المحلية تقديم خدمات خاصة للقطاع العام، وأهميتها النسبية من حيث الإنفاق، وكيفية تمويلها لمصادر الدخل من المنح الحكومية الدولية والضرائب المحلية وما إلى ذلك، كما أن ثلاثة أرباع المؤهلين للتصويت لا مصلحة لهم في السياسة المحلية أو لا مصلحة لهم على الإطلاق، إذ أن أقل من عشرة في المائة منهم حضروا اجتماع المجلس أو اللجنة أو اجتماعا عاما بشأن مسألة محلية في غضون العام الماضي، ويبدو أن أقل من خمس الناخبين يبدون استعداداً للتصويت ضد مجلسهم إذا اقترح شيئاً من هذا القبيل ومع ذلك، وبغض النظر عن المستويات المنخفضة من المعرفة بشؤون الحكومة المحلية والمشاركة فيها، فإن ثلاثة أرباع الناخبين يبدون راضين عن أنشطة مجالسهم<sup>(١)</sup>.

ويؤدي عدم الاهتمام بالسياسة المحلية-الذي ينعكس غالباً في معدلات مشاركة الناخبين المنخفضة في الانتخابات- إلى حدوث ركود تنظيمي ويؤدي بوجود مجال للسلوك التقديري

(١) Jones, (G.)and Ranson, (S.), Op.cit ,Pp. ٤-٩.

من قبل البيروقراطيين والسياسيين المحليين والتحالفات التوزيعية التي تسعى للحصول على أكبر حصة ممكنة من الناتج لصالحهم، وتقدم الائتلافات التوزيعية خيارًا عامًا إضافيًا غير فعال من خلال الجمع بين التفضيلات غير المتجانسة، وعدم تناسق السلطة السياسية الفعالة، وعدم مرونة مدفوعات الضرائب لخدمات التمويل والطبيعة التقديرية إلى حد كبير لقبول الخدمة.

كما أن الجزء الأكبر من إعادة التوزيع على مستوى الحكومة المحلية يتم من خلال استخدام الخدمة وأن هناك حافزًا للسعي إلى تغيير مستوى الإنتاج و تغيير توزيعه ضمن تكلفة ضريبية معينة، وفي الواقع هناك دليل على "استحواذ الطبقة الوسطى" على الدعم من خلال استخدام الخدمة، وهذه المجموعات الاجتماعية والاقتصادية (الملاك - المقيمون ، المؤهلون والمتعلمون بشكل أفضل) هم على الأرجح المشاركين في التصويت والمشاركة في المجموعات والاجتماعات المحلية<sup>(١)</sup>.

وبالتالي فإن قدرة الحكومة المحلية على التكيف مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة مقيدة بشدة على وجه التحديد لأن الخدمات تميل إلى استهداف مجموعات أو مناطق معينة ولأن أي تخفيض في الخدمات سيشهد انخفاضًا في الفوائد التي تعود عليهم ولكن دون تغيير في المسؤولية الضريبية، ومن ثم يصعب تقليص خدمات الحكومة المحلية وهذه الخاصية تعمل على تعزيز سلوك الخدمة الذاتية للبيروقراطيين والسياسيين المحليين، كما أن الحلول الممكنة على جانب الطلب وجانب العرض ظاهرة ، حيث تم تصميم تدابير جانب العرض لتقييد سعي البيروقراطيين لتحقيق المصلحة الذاتية، وهي تشمل عمليات تدقيق القيمة مقابل المال، ومراجعة الأداء، ودراسات الكفاءة، وفتح التزويد الداخلي للقوى التنافسية، ويمكن أن تجعل عمليات إعادة الطلب على جانب الطلب الناخبين على دراية أفضل، على سبيل المثال من خلال الجمعيات الانتخابية الأكبر والانتخابات السنوية للحكومات المحلية ذات المستوى الواحد (لتقوية العلاقة بين الناخبين وممثلهم السياسيين) أو عن طريق التصويت على قضية واحدة (الاستفتاءات)، ومع ذلك فإن الأمر مكلف للغاية

(١) Bailey, (S.J.), Public choice theory and the reform of local government in Britain: from government to governance, Op.cit, Pp.١١-١٦.

(من حيث الوقت والجهد) لكي يصبح الناخبون على دراية بجميع القضايا وقد يفضلون ببساطة الوثوق بالسياسيين لاتخاذ القرارات الصحيحة<sup>(١)</sup>.

وقد أدى عدم ثقة الحكومة المركزية بالسياسيين المحليين إلى وضع قيود على قدرة المسؤولين الحكوميين المحليين البريطانيين رفيعي المستوى على شغل مناصب سياسية محلية من أجل الحد من ردود الفعل الذاتية المحتملة بين البيروقراطيين والسياسيين، وبالإضافة إلى ذلك تم اتخاذ تدابير تشريعية مختلفة للحد من استخدام السلطات المحلية "للدعاية السياسية"، ويمكن أن يحل التمثيل النسبي محل نظام "الفائز الأول" كطريقة لحماية مصالح الأشخاص الذين ينتمون إلى أقلية، ومع ذلك ظلت الحكومات المركزية البريطانية المتعاقبة ملتزمة بالنظام الحالي للتمثيل الانتخابي على المستويين الوطني والمحلي، كما إن إدخال التمثيل النسبي على المستوى المحلي مع الحفاظ على "المركز الأول" على المستوى الوطني لن يؤدي بالضرورة إلى نزع الاستقطاب عن التمثيل السياسي في كل مكان.

ولا يختلف أي من نهج جانب الطلب وجانب العرض بشكل قاطع عن الوضع الراهن، حيث أن مفاهيم كل من الديمقراطية والخدمة تظل كما هي، وعلاوة على ذلك ليس هناك مجال كبير لزيادة المنافسة البلدية، حيث تقوم الحكومات المحلية بتعديل حزم الخدمات والضرائب الخاصة بها لجذب السكان الأثرياء، لذلك يُعتقد أن الديمقراطية المؤسسية ناقصة بشكل خطير وأصبح عدم الرضا عن حلول القطاع العام المتجانسة واضحًا بشكل متزايد منذ أواخر السبعينيات، وحاولت الحكومات المركزية الحد من القوة السياسية المحلية وزيادة قوة المواطن الفرد كمستهلك (غير سياسي) للخدمات المحلية، ويعمل داخل سوق خاص أو إطار سوق زائف للسماح بمجال أكبر للخروج، كما تم الاعتراف بالحاجة إلى زيادة المرونة في تقديم الخدمات من قبل السلطات المحلية نفسها في محاولاتها لتحفيز المشاركة والحلول المتعددة من خلال خطط إدارة المستأجر، والمشاركة المجتمعية في التخطيط المكاني والهندسة المعمارية، وزيادة أنشطة مجلس المدرسة، وبرامج التوعية لخدمات المكتبات العامة وما إلى ذلك، ومع ذلك هناك حدود عملية لقدرة السلطات المحلية في هذا الصدد ولا يوجد

(١) **Boyne, (G.A.)**, Competition and local government: A public choice perspective, journal Of Urban Studies, Vol. ٣٣, No. ٤-٥, Sage Publications, UK., ١٩٩٦, Pp. ٧٠٣-٧٢١, Available at:

<https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1080/00420989650011799> , last visited in ٢٧/٩/٢٠٢٠.

سبب واضح لاستبدال الحلول المتعددة المتجانسة بضرورة احتواء الإطار المؤسسي الحالي للحكومة المحلية نفسها، ولا حتى داخل القطاع العام<sup>(١)</sup>. كما أن الافتقار إلى الحلول الواضحة للمشاكل الاجتماعية الاقتصادية يُنظر إليه على نحو متزايد باعتباره يتطلب المزيد من التنوع في الاستجابة والحلول المتعددة، ومن غير المعقول أن يضطر الأفراد إلى اجتثاث أنفسهم والانتقال بين الحكومات المحلية الفردية لتأمين حزم الخدمات المفضلة (التصويت بأقدامهم)، وربما كان من الواجب عليهم أن يكونوا في وضع يسمح لهم بالتسوق حول مقدمي الخدمات العامة المحليين في محلهم الحالي، وأصبحت حلول القطاع العام الموحدة تعتبر على نحو متزايد غير ملائمة وغير ضارة بالترويج للاختيار من خلال التعبير عن الرأي.

ولذلك أولي اهتمام متزايد لزيادة مجال الخروج، حيث كان التفتت المتزايد في عملية اتخاذ القرار في القطاع العام في المملكة المتحدة خلال الثمانينيات من خلال هيئات حكومية مركزية معينة خصيصاً لها، ومع إعادة صياغة واضحة وحدود خاصة - وخاصة بالنسبة لمبادرات التنمية الاقتصادية المحلية - في تناقض مباشر وغير مريح مع النهج القائم على دمج الشركات على نطاق شامل في الحكومة المحلية، ولا تعني الحلول المتعددة تفتت عملية صنع القرار في القطاع العام فحسب، بل تعني أيضاً الحد من السيطرة والمسؤولية السياسية والبيروقراطية وإعادة تأكيد حقوق ومسؤوليات الفرد والأسرة والمجتمع وكان الحل المتصور هو تشجيع النزعة الاستهلاكية - وليس النزعة الإنتاجية -، مما أثار مسألة الدور الشرعي الحكومي المحلي داخل نظام حكومي يبدو أنه مفتت بصورة مطردة، كما إن الحاجة التقليدية حول الحاجة إلى تكريس وحماية دور الحكومة المحلية البريطانية ووجودها ذاته في إطار دستور مكتوب أفسحت المجال لطرح تساؤلات أكثر جوهرية حول معنى المواطنة، وحقوقها ومسؤولياتها، وأدى هذا بدوره إلى إعادة تقييم الأدوار التي تضطلع بها الحكومات والأسواق.

(١) محمد عبد الهادي، الإدارة المحلية في مصر: إشكاليات الوضع القائم ومقترحات للتطوير، المركز

العربي للبحوث والدراسات، ٣٢٤، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٨، ص ٩-١٢.

## المبحث الثالث

### تعزيز دور الحكومة في التنمية الاقتصادية المحلية في وحدات الحكم المحلي

تمهيد وتقسيم:

من الواضح أن مشاركة الحكومات المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية هي أمر بالغ الأهمية في سياق اللامركزية في الدول النامية، وعلى الأقل فهي لا تمنع هؤلاء الأشخاص من الحصول على إعانات التنمية من الحكومة المركزية فحسب، بل إنها تشجعهم أيضاً على أخذ مصير التنمية الاقتصادية في مناطقهم بين أيديهم وإثاء ميل الحكومة المركزية إلى الاعتماد إلى حد أكبر، ولذلك يقدم هذا المبحث بعض التوصيات لتعزيز دور الحكومة المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية في الوحدة المحلية

وقد تم تصنيف هذا المبحث إلى ما يلي: تعزيز دور الحكومة المحلية، وتعزيز مشاركة الحكومة المحلية من جانب أصحاب المصلحة/الجهات الفاعلة الأخرى في العملية، وتحسين القدرات وإطار العمل المؤسسي والتخطيطي والتوصيات العامة الأخرى، وسوف نوضح ذلك من خلال المطالب الآتية :

**المطلب الأول:** كيفية تعزيز دور الحكومة المركزية في التنمية الاقتصادية المحلية في وحدات الحكم المحلي.

**المطلب الثاني:** تعزيز القدرات والإطار المؤسسي والتخطيطي للتنمية الاقتصادية المحلية.  
**المطلب الثالث:** وضع إطار مؤسسي للتنمية الاقتصادية المحلية على مستوى وحدات الحكم المحلي.

### المطلب الأول

#### كيفية تعزيز دور الحكومة المركزية في التنمية الاقتصادية المحلية في وحدات

#### الحكم المحلي

لكي تكون الحكومة المحلية فعالة للغاية في قيادة عملية التنمية الاقتصادية المحلية وجعل تأثيرها محسوساً في وحدات الحكم المحلي، فإنها بحاجة إلى تعميق وتقوية وإعادة توجيه أدوارها والاستراتيجيات والأدوات التي تطبقها في سعيها نحو التنمية الاقتصادية المحلية في الوحدة المحلية، كما يحتاج أيضاً إلى تنفيذ المزيد من الأدوار والاستراتيجيات الموجهة نحو العمل والتي تؤثر بشكل مباشر على تنمية الكيانات الاقتصادية المحلية في الوحدة المحلية وسوف نوضح ذلك من خلال الآتي.

### أولاً- التوسع المستمر في البنية التحتية المادية:

تحتاج الحكومة المحلية إلى الاستمرار في فتح الوحدات المحلية بأكملها من خلال إنشاء وصيانة جميع أنواع طرق الوصول والاستمرار في تسهيل توفير مرافق وشبكات الاتصالات في وحدات الحكم المحلي المختلفة ، ومن الضروري أيضًا أن تساعد في إزالة جميع العوائق التي تحول دون تطوير قطاعي البنية التحتية والاتصالات في الوحدة المحلية، والتي هي من إنشائها في العملية لجعل الوحدة المحلية جذابة لكيانات الاتصالات الخاصة هذه.

لذلك يجب عليها الاستمرار في توسيع وصيانة البنية التحتية المادية للسوق في الوحدة المحلية لأنها تساعد في تعزيز المشاريع الصغيرة في الوحدة المحلية، كما يجب توسيع المرافق في هذه الأسواق لإفساح المجال لمزيد من الكيانات الاقتصادية عندما تكون مراكز التسويق ضعيفة للغاية ، وهناك حاجة للحكومة المحلية لإحيائها.

علاوة على ذلك، من الضروري أن تستمر ليس فقط في توسيع نقل الطاقة الكهربائية لجميع المجتمعات، ولكن أيضًا التأكد من تقديم خدمات أفضل من خلال إنشاء محطة توزيع الطاقة في الوحدة المحلية بالتعاون مع شركة الكهرباء، ومن خلال القيام بذلك، سيكون الإمداد المنتظم والمستقر بالكهرباء متاحًا للكيانات الاقتصادية وللأغراض المحلية في الوحدة المحلية<sup>(١)</sup>.

### ثانيًا- إنشاء بنوك عقارية في الوحدة المحلية للأغراض الاقتصادية:

يعتبر امتلاك الكيانات الاقتصادية، وخاصة المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر في الوحدة المحلية على الأراضي تحديًا كبيرًا يعيق تطورها السلس، حيث يمكن للحكومة المحلية كجزء من إجراءات التخطيط المادي الخاصة بها، والحصول على مساحات كبيرة من الأراضي لإنشاء بنوك للأراضي وإتاحة هذه الأراضي للمستثمرين المحتملين والكيانات الاقتصادية في الوحدة المحلية، ويمكن إصدار إعلانات عامة عن توافر الأرض في الوحدة

<sup>١</sup>() **Naidu, (G.)**, Infrastructure development in Malaysia, International Infrastructure Development in East Asia--Towards Balanced Regional Development and Integration”, Chiba: IDE-JETRO, ERIA Research Project Report, ٢٠٠٨, Pp. ٢٠٤-٢٢٧, Available at :

[https://www.eria.org/uploads/media/Research-Project-Report/RPR\\_FY٢٠٠٧\\_٢\\_Chapter\\_٧.pdf](https://www.eria.org/uploads/media/Research-Project-Report/RPR_FY٢٠٠٧_٢_Chapter_٧.pdf) , last visited in ٢٩/٩/٢٠٢٠.

المحلية لجميع المواطنين، وسوف تكون هذه وسيلة رئيسية لجذب الكيانات الاقتصادية والحفاظ عليها في الوحدة المحلية<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً- التسويق الاستراتيجي للوحدة المحلية وإمكانياتها:

يجب على الحكومة المحلية أن تجعل تسويق الوحدة المحلية وإمكانياتها محور تركيز رئيسي، حيث يمكن أن توظف خدمات المتخصصين في التسويق للمساعدة في الإعلان عن الوحدة المحلية لجميع المواطنين والمستثمرين المحتملين والعالم بأسره، ويجب أن تتبنى خطوات عملية مثل استضافة وصيانة موقع الويب الخاص بها للتعريف بعروضها والإمكانات المتاحة للوحدة المحلية للعالم الخارجي.

### رابعاً- زيادة وتحسين المهارات وبرامج التدريب:

استحوذت برامج توفير المهارات المختلفة للحكومة المحلية على عدد قليل من الشباب وتمركزت في عدد قليل من المستوطنات في الوحدة المحلية، كما أن معظم هذه البرامج كانت في إطار برامج ومشاريع محددة لم تكن مبادرات فعلية للحكومة المحلية، ولتحسين المهارات المهنية للشباب والقدرة على تحقيق الفوائد والآثار الحقيقية لهذه البرامج، ويمكن أن يؤسس برامج جيدة التنظيم بالاشتراك مع أصحاب المصلحة الآخرين في الوحدة المحلية وتخصيص الموارد لها، ويجب أن تحافظ البرامج التي سيتم وضعها على قاعدة المهارات المحلية وتميبتها وتعزيز خلق فرص عمل مستدامة وتنويع الاقتصاد المحلي، لذلك يجب مساعدة المستفيدين في نهاية هذه البرامج بطرق متنوعة من قبل الحكومة المحلية لبدء مشروعاتهم الخاصة عبر الوحدة المحلية.

### خامساً- تحسين تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية المحلية في الوحدة المحلية:

يجب على الحكومة المحلية بناء صرح المتابعة من خلال تنفيذ جميع المشاريع المقترحة وخاصة مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية خلال كل فترة تخطيط، كما ينبغي أن توفر الموارد اللازمة لهذه البرامج وأن تظل ملتزمة بتنفيذها حتى النهاية، كما يجب على وزارة الحكم المحلي والتنمية الريفية واللجنة الوطنية لتخطيط التنمية تكثيف الأدوار الإشرافية

(١) **Rondinelli, (D.) and Others**, Analysing decentralization policies in developing countries: a political-economy framework, journal Of Development and change, Vol. ٢٠, No. ١, Citeseer, ١٩٨٩, Pp. ٥٧-٨٧.



للحكومة المحلية لضمان التنفيذ الكامل لبرامجها، ويجب على الوزارة والمفوضية وضع أنظمة منح لمكافأة جميع الحكومات المحلية التي تتابع تنفيذ خططها التنموية متوسطة المدى.

سادسًا - التركيز أكثر على الاحتياجات المباشرة للكيانات الاقتصادية في الوحدة المحلية:

فالحكومة المحلية قللت من أهمية الاحتياجات المباشرة الفعلية للكيانات الاقتصادية في الوحدة المحلية حيث أن معظم الأنشطة التي قامت بها على الرغم من أهميتها كان لها فرصة أقل للتأثير المباشر على هذه الكيانات، حيث أنه من المهم للحكومة المحلية أن تتخذ إجراءات مواتية للكيانات الاقتصادية في الوحدة المحلية، وتشمل الاستثمار في البنية التحتية اللينة التي تحتاجها الكيانات الاقتصادية، وتلبية الاحتياجات الفضائية للكيانات الاقتصادية في خططها المادية ودعم إنشاء وتنفيذ شبكات الأعمال غير الرسمية وتطوير التجمعات، حيث تشمل البنية التحتية اللينة المشار إليها دعم تطوير جمعيات الأعمال والتجارة، وتوفير الوصول إلى خدمات تطوير الأعمال، وتمكين وتوفير التدريب على المهارات لأصحاب المشاريع، وتقديم المشورة الفنية بشأن قضايا الأعمال بما في ذلك التمويل والإدارة، وسلسلة القيمة وتسويق المنتجات<sup>(١)</sup>.

ويمكن تقييم الاحتياجات المختلفة لجميع أصحاب المصلحة هؤلاء من خلال منتدى التنمية الاقتصادية المحلية، ويجب على الحكومة المحلية أيضًا أن تضع نظامًا مصرفيًا للبيانات وفرص الأعمال في الوحدة المحلية لأنها كانت غائبة على مستوى الحكومة المحلية، ويجب على الحكومة المحلية من خلال مركز التنمية الاقتصادية المحلية الخاص بها والمركز الاستشاري للأعمال تسهيل إنشاء شبكات الأعمال داخل وخارج الوحدة المحلية، ويمكن لرجال الأعمال وكيانات الأعمال التعلم من بعضهم البعض من خلال هذه الشبكات واشتقاق أشكال أخرى من المزايا في هذه العملية، ويمكن أن تساعد مشاركتهم النشطة في هذه الشبكات في تطوير قاعدة عملائهم واكتساب المهارات وتوسيع أنشطتهم وتطوير أشكال أخرى من العلاقات التعاونية مع كيانات تجارية أخرى في قطاعات مماثلة داخل وخارج الوحدة المحلية، ويمكن للحكومة المحلية أيضًا التركيز على تحديد ودعم مجموعات الأعمال في الوحدة المحلية حيث أثبتت الدراسات أن الأعمال التجارية لا تتطور بمعزل عن بعضها

(١) (آمال نمر، حوكمة الإدارة المحلية: دراسة حالة ولاية ورقلة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرياح - ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥، ص ١١-٥٩.

البعض ولكن في مجموعات، وغالبًا ما تنشأ هذه المجموعات من الموارد المميزة ووجود المؤسسات والسياسات الداعمة، وسوف يضمن تطوير المجموعة هذا تركيز مبادرات التنمية الاقتصادية المحلية على تشجيع ودعم التعاون بين كيانات الأعمال، والتطوير المؤسسي ودعم قطاعات الأعمال المستهدفة في الوحدة المحلية.

#### سابعًا - ربط الكيانات الاقتصادية بمصادر التمويل الأخرى:

في ضوء الوضع المالي للحكومة المحلية والطلب على مواردها المالية المحدودة، لا يمكنها تقديم تسهيلات ائتمانية للكيانات الاقتصادية المحلية في الوحدة المحلي، أظهرت الأبحاث أن الحكومات المحلية ليست فعالة حتى في مجال الائتمان، كما إن حالات التخفيف من حدة الفقر وصناديق التمويل الأصغر ومركز القروض الصغيرة، لذلك من الضروري أن تتخذ الحكومة المحلية تدابير مختلفة وربط الكيانات الاقتصادية بوسائل التمويل الأخرى وكذلك بالمؤسسات المالية داخل وخارج الوحدة المحلية من خلال منتديات التنمية الاقتصادية المحلية المختلفة.

#### ثامنًا - إجراء المشتريات المحلية لمساعدة الشركات على النمو في الوحدة المحلية:

يجب أن تجعل الحكومة المحلية عقودها المحلية أكثر سهولة للحرفيين في الوحدة المحلية من خلال تعديل حجم العقود حتى تتمكن الكيانات المحلية من تقديم عطاءات لهذه العقود، كما ينبغي أن تشجع وتقبل العطاءات من مجموعات الحرفيين المحليين، ويمكنه أيضًا عقد فعاليات شراء للكيانات الاقتصادية المحلية وجمعياتها في الوحدة المحلية، وسوف يضعهم هذا في وضع أفضل لمعرفة متطلبات مثل هذه المشتريات والعقود الخاصة بالحكومة المحلية وتمكينهم من المنافسة في عملية تقديم العطاءات، وتحتاج الحكومة المحلية أيضًا إلى تسهيل وتحسين روابط أكبر المقاولين مع مجموعات أصغر من الحرفيين في الوحدة المحلية، وسوف يساعد هذا المقاولين الكبار على نقل المهارات الإدارية والتكنولوجيا والآلات إلى مجموعة الحرفيين لإنشاء تعاون للمساعدة في الارتقاء بمعايير هؤلاء الحرفيين المحليين.

### المطلب الثاني

#### تعزيز القدرات والإطار المؤسسي والتخطيطي للتنمية الاقتصادية المحلية

إن الحكومة المحلية لديها قدرة غير كافية من حيث التمويل والدراسة الفنية واللوجستيات والأشكال الأخرى، فهناك حاجة لمعالجة هذه القضايا، فيجب أن تدخل في شراكات مع أصحاب المصلحة الآخرين في العملية حيث يمكن تقاسم العبء المالي عليها، وسوف

يسمح لها ذلك أيضًا بأداء أدوار ووظائف أخرى بجانب توفير التمويل في الشراكة للمساهمة في تنمية الاقتصاد المحلي وسوف نوضح ذلك من خلال الآتي:

أولاً- تحسين قدرة الحكومة المحلية على تنمية الاقتصاد المحلي:

يجب على الحكومات تعزيز استراتيجيات جذب الأعمال الخاصة بها لجذب المزيد من الكيانات والأنشطة الاقتصادية الحيوية إلى البلدية لتشعر بالفجوات التي لا تستطيع سدها بمفردها، ويمكن أن يؤدي ذلك أيضًا إلى تحسين جوانب توليد الإيرادات الداخلية للحكومة المحلية حيث ستكون هذه الكيانات الاقتصادية متاحة أيضًا للضرائب بأشكال مختلفة، ويجب أن تجد الحكومة المحلية أيضًا حلولًا للثغرات الموجودة في حشد الإيرادات المحلية في البلدية، وهي بحاجة مرة أخرى إلى تشجيع إنشاء اتحادات وجمعيات ائتمانية تعاونية على امتداد البلدية واتساع نطاقها ووضع تدابير لتعزيز القائمة الموجودة<sup>(١)</sup>.

وسوف يساعد ذلك الكيانات الاقتصادية الصغيرة ورجال الأعمال على الوصول إلى رأس المال لتطوير كياناتهم الاقتصادية على المدى الطويل، ويمكن للحكومة المحلية أيضًا تطوير علاقة عمل جيدة مع البنوك الريفية المحلية، وتشجيعهم على مساعدة الكيانات الاقتصادية المحلية بالموارد المالية، لذلك يجب على الحكومة المحلية التقدم بطلب للحصول على أموال خاصة على مستوى الحكومة المركزية مخصصة لتطوير الأعمال التي تدار من خلال هذه البنوك في البلدية، كما يجب تكليف وحدة التنمية الاقتصادية المحلية المقترحة التابعة للحكومة المحلية ببذل الجهود اللازمة للحصول على أموال إضافية لأنشطة التنمية الاقتصادية المحلية للحكومة المحلية في البلدية أو الوحدة المحلية.

علاوة على ذلك يمكن للحكومة المركزية أن تجبر الحكومة المحلية على تخصيص أموال خاصة من ميزانيتها لتعزيز جوانب "البرمجيات" للتنمية الاقتصادية المحلية في كل فترة تخطيط مالي، وعلى المدى الطويل، يجب على الحكومة المركزية أيضًا تسريع عملية اللامركزية المالية لمنح الحكومات المحلية السيطرة الكاملة على المنح الملقاة ومنحها الاستقلال المالي في استخدام مواردها المالية.

وإلى جانب تحسين القدرة المالية للحكومة المحلية يجب أن تعيد توجيه موظفيها الذين من المحتمل أن يكون لأنشطتهم تأثير على التنمية الاقتصادية المحلية على مثل ومبادئ

(١) Fuseini, (I.) and Kemp, (J.), A review of spatial planning in Ghana's socio-economic development trajectory: A sustainable development perspective, Land Use Policy, Vol. ٤٧, Elsevier, ٢٠١٥, Pp. ٣٠٩-٣٢٠.

المفهوم، ويجب أن يوفر هذا فرصًا للتدريب الراسخ والأكثر تركيزًا من الناحية العملية في التنمية الاقتصادية المحلية، وتخطيطها وتنفيذها وتمويلها وإدارتها لأنها ستعمل على تحسين قدراتها وضمان فعالية الحكومة المحلية في هذا الاتجاه.

### ثانيًا - إنشاء وحدة خاصة للتنمية الاقتصادية المحلية في الحكومة المحلية:

أوصت الدراسة بإنشاء مركز خاص على مستوى الحكومة المحلية يكون مسئولاً عن أنشطة التنمية الاقتصادية المحلية، ويجب أن تساعد هذه الوحدة في تخطيط وتسهيل وتنسيق جميع أنشطة التنمية الاقتصادية المحلية للحكومة المحلية وإدارتها ووحداتها ولجانها الفرعية والكيانات الاقتصادية المحلية في البلدية، ويجب أن يهتم هذا المركز أو الوحدة أيضًا بإنشاء وحدات فرعية أو مراكز للتنمية الاقتصادية المحلية على مستوى مجلس المدينة أو المنطقة ومستويات المجتمع في البلدية ويجب أيضًا عقد منتدى التنمية الاقتصادية المحلية للحكومة المحلية في البلدية، كما يجب أن يكون لها ولاية إعادة توجيه الإدارات المختلفة، وخاصة مركز استشارات الأعمال في البلدية حول الأدوار في تعزيز الأعمال والأنشطة الاقتصادية الأخرى لصالح الجميع في البلدية، أيضًا يجب أن يضم المركز ممثلين من جميع الإدارات الرئيسية، واللجان الفرعية، والموظفين الفنيين للحكومة المحلية، وممثلين عن جمعيات الأعمال والكيانات الاقتصادية الرئيسية والقادة المحليين في البلدية، وأخيرًا، يجب على الحكومة المحلية أن تمنح هذه الوحدة الدعم اللازم من حيث الموارد لأنشطتها.

### ثالثًا - دمج عملية تخطيط التنمية الاقتصادية المحلية التفصيلية في عملية التخطيط

#### متوسط المدى للحكومة المحلية:

إن عملية التنمية الاقتصادية المحلية الاستراتيجية التي تنطوي على عملية تشاركية لصياغة وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية المحلية هي وسيلة لوضع وتنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة وأيضًا كأداة لتكوين خطة القطاع الاقتصادي للحكومة المحلية، وعلى الرغم من أن هذه الخطة يجب أن تكون جزءًا لا يتجزأ من جدول أعمال التنمية الأكبر للحكومة المحلية، إلا أنها يجب أن توضح رؤية الحكومة المحلية وأهدافها وبرامجها ومشاريعها للتنمية الاقتصادية المحلية وعمليات تنفيذها.

لذلك يجب توسيع عملية التنمية الاقتصادية المحلية من قبل الحكومة المحلية بعد فترة إعداد خطة التنمية متوسطة المدى، وفي المراحل المختلفة لعملية التنمية الاقتصادية المحلية بما في ذلك: تنظيم جهود التنمية الاقتصادية المحلية، والقيام بالاقتصاد المحلي والتقييم

التنافسي؛ صياغة استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية؛ تنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية؛ ومراجعة استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية بالتفصيل، ويجب أن يتم ذلك من قبل وحدة التنمية الاقتصادية المحلية التابعة للحكومة المحلية من خلال منتدى أصحاب المصلحة في التنمية الاقتصادية المحلية في هذه العملية<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثالث

#### وضع إطار مؤسسي للتنمية الاقتصادية المحلية على مستوى وحدات الحكم

##### المحلي

أشارت نتائج الدراسة المتعلقة بمشاركة أصحاب المصلحة الآخرين إلى أن الحكومة المحلية أشركت بعض أصحاب المصلحة أو الفاعلين في عملية تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وعلى الرغم من ذلك، فإن مستوى مشاركتهم محدود في معظم الحالات، وتقدر الحكومة المحلية وترتبط بأصحاب المصلحة هؤلاء على مستويات متفاوتة، وهناك علاقة ضعيفة بين الحكومة المحلية ومعظم أصحاب المصلحة هؤلاء، وخاصة أصحاب المصلحة المحليين، ويحاول هذا المطلب تقديم مقترحات لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة هؤلاء من قبل الحكومة المحلية في العملية، وتتضمن هذه المقترحات تقييم جميع أصحاب المصلحة في العملية، وتحسين مستويات مشاركة أصحاب المصلحة في العملية، وإنشاء منتدى لأصحاب المصلحة، وتطوير إطار إشراك أصحاب المصلحة على المستوى المحلي من قبل الحكومة المحلية و ذلك من خلال الآتي.

##### أولاً- تقييم جميع أصحاب المصلحة في هذه العملية:

على الرغم من اختلاف الأهمية والقوة ومستويات التأثير والقدرة ونقاط القوة لأصحاب المصلحة، إلا أن دور ومساهمة أي منهم في عملية التنمية الاقتصادية المحلية ليس مهماً تماماً، وهذا لأن كل هؤلاء الفاعلين لهم صلة بالعملية وسوف يساهمون بطرق متنوعة في نجاح أو فشل الحكومة المحلية في هذه العملية، وعلى سبيل المثال، "المنتجون" في العملية يستغلون الفرص والموارد الاقتصادية المتاحة لتوليد الدخل أو الثروة من خلال إنشاء أو الانخراط في مجموعة من أنشطة الإنتاج المملوكة والمدارة بشكل فردي أو خاص أو

(١) **Rogerson,(C.M.)**, Reframing place-based economic development in South Africa: The example of local economic development, Bulletin of Geography. Socio-economic series, Vol. ٢٤, No. ٢٤, Sciendo, ٢٠١٤, Pp. ٢٠٣-٢١٨.

مجتمعي، كما يقوم هؤلاء من فئة "المروجين" أيضاً بتصميم وتنفيذ السياسات ذات الصلة على المستوى الكلي، وإنشاء اللوائح وإنفاذها وتوفير مجموعة من الخدمات الترويجية والتسهيلية التي تعطي شكلاً تراكمياً للبيئة التمكينية السائدة التي يعمل فيها هؤلاء "المنتجون"، حيث إن أوجه القصور في ضوء ذلك في تصميم سياسات فعالة وتطبيق لوائح مناسبة وفعالة أو تقديم خدمات فعالة من شأنها أن تقلل من جودة البيئة التمكينية بينما الثغرات في قدرة "المنتجين" على استغلال الفرص الاقتصادية بشكل فعال وتحسين الوضع التنافسي لمؤسساتهم بشكل استراتيجي، ستؤثر القطاعات والتكتلات وسلسلة القيمة على نتائج تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، لذلك فيجب على الحكومة المحلية المدروسة أن تضع استراتيجية من شأنها أن تساعد في تحقيق التوازن في تقييم جميع أصحاب المصلحة في عملية التنمية الاقتصادية المحلية في البلدية، ويمكن القيام بذلك من خلال تقييم نقدي لجميع أصحاب المصلحة الضروريين في منتدى التنمية الاقتصادية المحلية الذي سيتم إنشاؤه.

#### ثانياً - تحسين مستويات مشاركة أصحاب المصلحة في العملية:

نظراً لأن مستوى مشاركة أصحاب المصلحة المحليين في مستوى أدنى من سلم المشاركة، فإن الحكومة المحلية من أجل تعزيز أدوارها والاستفادة من إمكانات الجهات الفاعلة الأخرى في العملية، هناك حاجة لتوسيع نطاق اشتراك هذه الجهات الفاعلة في العملية، حيث أن الحكومة المحلية تحتاج إلى ضمان حوار ثنائي يتم بموجبه تحديد القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المحلية معاً، وهذا ينطوي على إمكانية تبادل المعلومات في اتجاهين في عملية التنمية الاقتصادية المحلية.

ويمكن للحكومة المحلية أيضاً تشجيع المناقشات بين أصحاب المصلحة هؤلاء ومعهم والاستفادة من مدخلاتهم لتشكيل توجهات السياسة وتقديم برامج التنمية الاقتصادية المحلية، وإذا كان ذلك ممكناً، يجب أن تسعى الحكومة المحلية للعمل مع أصحاب المصلحة في حملة التنمية الاقتصادية المحلية الخاصة بها حيث أنه من الضروري لأصحاب المصلحة التحدث مع بعضهم البعض فيما يتعلق بالقضايا والقرارات المعقدة ذات القيمة، وسيوفر هذا منبراً لإعداد جدول أعمال مشترك وفتح الأطر الزمنية للتداول حول القضايا وتوليد أفكار التنمية الاقتصادية المحلية معاً، وهذا يمكن أن يضمن احترام جميع القرارات التي تم التوصل إليها والاستراتيجيات المعتمدة للتنمية الاقتصادية المحلية من قبل الحكومة المحلية والأدوار

المحتملة التي يجب أن يلعبها جميع أصحاب المصلحة في العملية ، ويجب أن تشارك الحكومة المحلية بشكل جيد للغاية مع أصحاب المصلحة الآخرين لتمكينهم في هذه العملية، و قد يساعدهم هذا على الأرجح على قبول التحدي المتمثل في العمل معًا وتطوير حلول مشتركة بأنفسهم والاضطلاع بأدوار مهمة أخرى في العملية.

### ثالثًا- إنشاء وتنفيذ منتدى التنمية الاقتصادية المحلية (منتدى LED):

يوجد العديد من أصحاب المصلحة لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية للبلدية او الوحدة المحلية، داخلها وخارجها، لذلك فإن إنشاء نقطة اللقاء على مستويات مختلفة في البلدية من قبل الحكومة المحلية لمتابعة هدف مشترك لتحسين مشاركة أصحاب المصلحة في حملة التنمية الاقتصادية المحلية هو أمر ذو أهمية كبيرة في تعزيز أدوارها، حيث أن نقطة التقارب هذه هي ما يشار إليه بمنتدى LED في هذه التوصية، حيث أن لديه القدرة على العمل كأداة وأيضًا إنشاء منصة لتعزيز حوار أصحاب المصلحة، و سوف يعزز ذلك التعلم الجماعي وصياغة السياسات والبرامج المناسبة التي من شأنها تعزيز دور التنمية الاقتصادية المحلية للحكومة المحلية والجهات الفاعلة الأخرى، وسوف يعمل هذا المنتدى مرة أخرى كأداة يمكن للحكومة المحلية استخدامها مع أصحاب المصلحة الآخرين لتحسين الهيكل والعملية في التنمية الاقتصادية المحلية وتقديم الخدمات في البلدية، وسوف يشمل منتدى LED الموصي به من قبل الحكومة المحلية جميع أصحاب المصلحة المحددين الذين من المحتمل أن يؤثروا على دور التنمية الاقتصادية المحلية للحكومة المحلية.

ويمكن أن يساعد هذا المنتدى أيضًا في تقديم المشورة للحكومة المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين في العملية لتحسين جودة حوار التنمية الاقتصادية المحلية والشبكات في البلدية وخارجها، ومن المحتمل أن يضمن المنتدى عملية تشاركية في تحليل الوضع للمساعدة في فهم التحديات والفرص، وتحديد القضايا المشتركة التي يجب معالجتها والاتفاق على خطط وأنشطة تعاونية واقعية للتنفيذ، وعند إنشاء هذه المنتديات، سيتعين على الحكومة المحلية إجراء مجموعة واسعة من تحليل الوضع لأصحاب المصلحة الضروريين، وخلق وبناء الوعي بين أصحاب المصلحة، وتنظيم حوار أصحاب المصلحة ومناقشات السياسات، وإنشاء تخطيط وتنفيذ تنمية اقتصادية محلية مشتركة على المستوى المحلي.

وعند إجراء تحليل هذا الوضع، تحتاج الحكومة المحلية من خلال وحدة تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية إلى تحديد أصحاب المصلحة الذين سيتم إشراكهم، وخصائصهم

ومواقفهم تجاه التنمية الاقتصادية المحلية في البلدية، وتحديد أنماط الشبكات والعلاقات والتفاعل فيما بينها، وبناءً على ذلك يمكن اختيار أسلوب تشاركي ليتم تنفيذه من خلال حوار وتقنية أصحاب المصلحة، و يجب أن يتكيف هذا مع الظروف المعينة داخل البلدية والبيئة الخارجية، ويجب السماح لكل صاحب مصلحة بالقيام بما يمكنه القيام به بشكل أفضل في هذه العملية، ويجب تنظيم هذه المنتديات على مستوى المجتمع المحلي، والمجالس المحلية أو البلدية لمنح جميع مستويات أصحاب المصلحة-بغض النظر عن حجمهم وموقعهم- فرصة للمشاركة.

#### رابعاً- إقامة شراكات التنمية الاقتصادية المحلية:

فالشراكات هي تعزيز فعال للتنمية الاقتصادية المحلية وينبغي للحكومة المحلية أن تتجاوز مجرد اشتراك أصحاب المصلحة الآخرين في العملية إلى شراكات حقيقية، وهناك حاجة إلى أن تقيم شراكات مع جميع أصحاب المصلحة الضروريين، وهذا لأن هذه الشراكات يمكن أن تحقق النتائج التنموية المنشودة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

#### خامساً- إنشاء إطار مؤسسي وسياسي وطني متكامل لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية:

إن عدم وجود إطار مؤسسي وسياسي وطني متكامل لتعزيز مشاركة الحكومات المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية لا يبشر بالخير للتنمية الاقتصادية المحلية الفعالة في الدول النامية ومنها مصر، لذلك هناك حاجة إلى أن تقوم الوزارة المسؤولة عن الحكومات المحلية واللجنة الوطنية لتخطيط التنمية بإنشاء إطار عمل وطني لتوجيه الحكومات المحلية تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في البلاد، وسوف يكون هذا الإطار وسيلة لدعم عملية تعزيز بيئة السياسات ووضع الترتيبات المؤسسية على المستوى الوطني لتوجيه الحكومات المحلية في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية بشكل فعال على المستوى المحلي<sup>(١)</sup>.

لذلك يجب أن يساعد هذا النوع من الإطار في تطوير فهم يركز على التنمية الاقتصادية المحلية للاقتصاد الوطني وأبعاده دون الوطنية والمحلية والقطاعات السائدة وسلاسل القيمة، ويجب أن يساعد هذا الإطار أيضاً في توثيق وتحليل تأثير السياسات الكلية المرتبطة

(١) Keivani, (R.) and Mattingly, (M.), The interface of globalization and peripheral land in the cities of the south: implications for urban governance and local economic development, International Journal of Urban and Regional Research, Vol. ٣١, No. ٢, Wiley Online Library, ٢٠٠٧, Pp. ٤٥٩-٤٧٤, Available at: <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/j.1468-2427.2007.00718.x>, last visited in ١٧/٨/٢٠٢٠.



بالتنمية الاقتصادية المحلية وتعزيزها في نهاية المطاف وتعزيز استجابتها لمتطلبات تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، ومرة أخرى ينبغي أن يوثق ويقوم مدى اتساق الولايات والمهام الوظيفية للوزارات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية المحلية والوكالات الوطنية والمنظمات شبه الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، وسوف يؤدي ذلك إلى تحسين التنقيح التدريجي لهذه الولايات وتحسين التنسيق الأفقي والرأسي ومواءمة الوظائف المسندة، وأخيراً يجب أن يحدد الإطار بدقة التنمية الاقتصادية المحلية والمهام الوظيفية للحكومات المحلية ووضعها في علاقة مع مروجي التنمية الاقتصادية المحلية الآخرين الذين يعملون في مناطق اختصاصهم، وتوثيق وتحليل وتنسيق التنمية الاقتصادية المحلية الاستراتيجية الوطنية ذات الصلة لضمان التوافق مع دعم استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية<sup>(١)</sup>.

#### سادساً - إنشاء نظام إعداد ميزانية مركب:

يجب أن تضع الحكومة المركزية نظاماً للموازنة المركبة حيث تقوم جميع الإدارات والوكالات التي من المفترض أن تكون إدارة للحكومات المحلية بتقديم ميزانياتها إلى الحكومة المحلية، وسوف يساعد ذلك الحكومات المحلية على معرفة المبلغ الإجمالي للأموال التي تحتاجها في فترة معينة، وبناءً على ذلك، يجب على الحكومة المركزية بعد ذلك توجيه جميع الموارد المالية إلى الحكومات المحلية والتي سيتم توزيعها بعد ذلك على الإدارات والوكالات المختلفة، وسوف يساعد ذلك الحكومات المحلية على معرفة كمية الموارد المتاحة لها كل فترة لتمكينها من التخطيط وفقاً لذلك، كما سيساعد هذا أيضاً في تقليل التداخل في العملية المالية حيث تتلقى الإدارات التنفيذية الأموال من وحداتها الأم وتتوقع مبادرات مماثلة من الحكومات المحلية، كما سيساعد هذا في فصل هذه الإدارات عن وحداتها الأم وتقليل تحدي الولاء المزدوج الذي تواجهه الحكومات المحلية فيما يتعلق بهذه الإدارات.

**الخلاصة:** قدم هذا الفصل العديد من التوصيات التي تعتبر ضرورية للمساعدة في معالجة انخفاض فعالية الحكومة المحلية في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في البلدية، حيث تتقاطع هذه المشكلات مع الجوانب المتعلقة بـ "الأجهزة" و"البرامج" التي تعتبر ضرورية لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية من قبل الحكومة المحلية في البلدية أو الوحدة المحلية، كما تم تقديم بعض المقترحات المتعلقة بالعقبات الرئيسية التي تؤثر بشكل سلبي على

(١) Kahika, (G.) and Karyeija, (G., Institutional roles and the implementation of Local Economic Development, Kasese District, Uganda, Africa's Public Service Delivery and Performance Review, Vol. ٥, No. ٥, AOSIS, ٢٠١٧, Pp. ١-٩.

الحكومة المحلية في حملة التنمية الاقتصادية المحلية، وذلك لأن هذه الاختناقات تحتاج إلى معالجة حتى تتمكن الحكومة المحلية من الاستفادة من معظم الإمكانيات والفرص لتعزيز جميع جوانب التنمية الاقتصادية المحلية في البلدية، حيث تتمتع الحكومة المحلية بفرصة أفضل لتعزيز حملتها الترويجية للتنمية الاقتصادية المحلية إذا تم إعطاء المقترحات المذكورة أعلاه الاعتبار الواجب.

## الخاتمة

تناولت هذه الدراسة دور الحكومة المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية على المستوى المحلي وسبب عدم قدرتها على تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية بشكل فعال، وتبين أن الحكومات المحلية في العديد من الدول في جميع أنحاء العالم، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتزداد فعالية وكفاءة في تقديم الخدمات الاجتماعية، ومع ذلك، فإن مساهمتهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية كانت ضئيلة إن لم تكن غائبة تمامًا، كما كان هناك نقص في الوضوح فيما يتعلق بأدوارهم الترويجية وانعدام القدرات لتنسيق إجراءات الجهات الفاعلة الأخرى في هذا المجال، ودعوة القطاع الخاص نحو تنسيق وتوحيد إجراءات تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية من خلال استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية المتكاملة، ولهذه القضايا أيضًا مظاهرها في الدول النامية ومنها مصر، حيث لا يتم الشعور بشكل كبير بنوع مشاركة الحكومات المحلية وتأثيرها في التنمية الاقتصادية المحلية.

لذلك سعت الدراسة إلى معرفة سبب عدم فعالية الحكومة المحلية المركزية في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية على المستوى المحلي، وحلل الأدوار التي لعبتها في مسيرة التنمية الاقتصادية المحلية والاستراتيجيات والأدوات التي طبقتها، وتعمق مرة أخرى في تقييم قدرته على دعم هذه الأدوار وكيفية إشراك أصحاب المصلحة الآخرين في العملية، وأثبتت نتائج البحث أن الحكومة المحلية على الرغم من أنها تعزز التنمية الاقتصادية المحلية إلى حد ما في البلدية أو الوحدة المحلية، فإن الاستراتيجيات والأدوات المطبقة محدودة النطاق والقدرة على تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، كما أنها تميل نحو جوانب معينة من تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.

وفيما يتعلق بجانب قدرتها، فقد تبين أن القدرة الحالية بحاجة إلى التعزيز لوضع الحكومة المحلية على أساس سليم لتنفيذ العملية، كما أن مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين في العملية من قبل الحكومة المحلية هي أيضًا على أدنى مستوى وبالتالي تحتاج إلى التعزيز،

لذلك لكي تكون الحكومة المحلية فعالة في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، هناك حاجة لبذل الجهود اللازمة والالتزام بعملية التنمية الاقتصادية المحلية، كما أنه من المهم أن يكون لديها القدرة اللازمة والإطار المؤسسي لتعزيز العملية، وأكثر من ذلك يجب أن تكون البيئة التي تعمل فيها مواتية لمشاركتها النشطة في العملية وهذا يتطلب تدخل الدولة والمشاركة النشطة للجهات الفاعلة المحلية الأخرى في الوحدة المحلية.

### أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

الاستنتاجات التي تم التوصل إليها والتدابير الموصى بها في هذه الدراسة لا تدعو إلى نسخ قوالب نمطية مماثلة في جميع مجالس و وحدات الحكم المحلي والمدن الكبرى في الدول النامية أو المتقدمة، حيث أن كل جمعية أو حكومة محلية ومنطقة لها اختصاصها وتحدياتها الخاصة، كما أن منهج بحث دراسة الحالة في بعض الامثلة في الدراسة لا يسمح بتعميم نتائج حالة معينة تمت دراستها على حالات أخرى لأن هذه الحالات الأخرى سيكون لها خصائص مختلفة وغير موجودة في الحالة السابقة المدروسة.

الاستثناء الوحيد لهذا هو التعميم على أساس القضايا التحليلية، ومع ذلك قد تكون النتائج ذات صلة بهذه الحكومات المحلية الأخرى في الدولة، ويمكن أيضًا تكييف الاستراتيجيات المقترحة وتطبيقها في هذه الحكومات المحلية الأخرى لتعزيز مشاركتها في التنمية الاقتصادية المحلية في جميع أنحاء البلاد، ويستند هذا إلى الحقائق التي مفادها أن جميع الحكومات المحلية في الدولة قد تم إنشاؤها بناءً على نفس التشريع ولديها وظائف مماثلة بناءً على وضعها سواء كانت مقاطعات أو مجالس بلدية أو حضرية، كما أنها تعمل في ظل ظروف وقيود مماثلة لعملية اللامركزية في البلاد.

كما أوضحنا في هذه الدراسة مشاركة الحكومة المحلية في التنمية الاقتصادية المحلية وتشمل ما يلي:

١- عزز البحث من فهم سبب عدم قدرة الحكومة المحلية المركزية على تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية بشكل فعال على المستوى المحلي، لقد سلطت الضوء على ما تقوم به، ومن يشارك في هذه العملية.

٢- قدمت الدراسة مرة أخرى إطار عمل لتقييم وتحسين دور الجهات الفاعلة في التنمية الاقتصادية المحلية، وخاصة الحكومات المحلية على المستوى المحلي.

٣- أخيراً ، كان البحث قادراً على الإشارة إلى أن المشاركة الفعالة للجهات الفاعلة (خاصة الحكومة المحلية) في عملية التنمية الاقتصادية المحلية هي وظيفة لعدة عوامل بما في ذلك ما يلي: البيئة التي يعمل فيها الفاعل المعين، فعالية وعملية الدور والاستراتيجيات والأدوات والمشاركة النشطة لأصحاب المصلحة في العملية وتوافر القدرة المطلوبة والالتزام من جانب الفاعل بالعملية.

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة شاملة في الإطار الذي تهدف فيه إلى البحث، إلا أن هناك جوانب أخرى تحتاج إلى البحث في تعزيز دور الحكومات المحلية في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية نفسها في الوحدة المحلية وفي الدولة ككل، لذلك لا يزال عدد من المجالات مفتوحاً لمزيد من البحث. وتشمل هذه ما يلي:

١- نظراً لوجود العديد من أصحاب المصلحة المشاركين في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية على المستوى المحلي، وهناك حاجة لتحليل وإدارة مشاركات أصحاب المصلحة المتعددين في التنمية الاقتصادية المحلية على المستوى المحلي لتعزيز التنمية المحلية، كما ستكون هناك حاجة لتقييم دور المشاركة والشراكات في التنمية الاقتصادية المحلية على المستوى المحلي والتي ستصل في النهاية إلى ذروتها في تعزيز الشراكات من أجل التنمية الاقتصادية المحلية في الدول النامية ومنها مصر.

٢- إذا كانت هناك موارد كافية على جانب العرض للتنمية الاقتصادية المحلية، فلن تكون هناك مشكلة في بدء وتنفيذ جميع أنشطة التنمية الاقتصادية المحلية، ولكن المناطق المحلية عادة ما تفتقر إلى هذه، لذلك، فإن أهم الموارد على المستوى المحلي هي قدرة السكان المحليين والمعرفة والقدرات، ثم هناك حاجة ملحة للبحث في مهارات السكان الأصليين والمعرفة ورأس المال الاجتماعي للتنمية الاقتصادية المحلية على المستوى المحلي في الدول النامية و منها مصر.

٣- نظراً لأن الفقر منتشر على المستوى المحلي ويعمل بمثابة آفة يأكل أنسجة المجتمع، هناك أيضاً حاجة للنظر في كيفية معالجة الفقر من خلال التنمية الاقتصادية والإقليمية المحلية وتقييم التدخلات المناصرة للفقراء من أجل الاقتصاد المحلي والتنمية على المستوى المحلي في الدولة.

٤- هناك أيضاً حاجة لتقييم سياسات التنمية الاقتصادية المحلية الحالية للحكومات المحلية وكيفية تأثيرها على سبل العيش المحلية والكيانات الاقتصادية، ويجب تقييم

محتويات خطط التنمية المتوسطة الأجل المختلفة بشأن التنمية الاقتصادية المحلية لمختلف الحكومات المحلية على مدى العقدين ونصف العقد الماضيين لمعرفة كيفية تعزيز هذه العملية على المستوى المحلي.

٥- هناك أيضًا حاجة إلى تقييم الاستراتيجيات المختلفة للحكومات المحلية في جميع أنحاء البلاد في التنمية الاقتصادية المحلية، حيث تم اقتراح العديد من الاستراتيجيات وتنفيذها على المستوى المحلي لتحسين التنمية الاقتصادية المحلية من خلال سلسلة القيمة، والتدريب المهني المحلي وبرامج ريادة الأعمال، وحاضنات ومجموعات التسويق والأعمال الصغيرة على المستوى المحلي، ومن الحكمة تقييم هذه الاستراتيجيات للكشف عن قدرتها على تحسين عملية التنمية الاقتصادية المحلية في الدولة ومعرفة أي منها فعال وأي منها غير فعال، وسوف يساعد ذلك في إعادة توجيه الإجراءات والاستراتيجيات في ضوء محدودية الأموال.

## قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

(١) رسائل الدكتوراه والماجستير:

- آمال نمر، حوكمة الإدارة المحلية: دراسة حالة ولاية ورقلة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥.

(٢) المجالات والمؤتمرات والمقالات:

- أحمد دسوقي محمد، انتخاب أم تعيين: كيف نختار القيادات التنفيذية المحلية، رؤى مصرية، العدد ١٤، مصر، ٢٠١٦.
- سمير محمد عبدالوهاب، الادارة المحلية والبلديات العربية، المؤتمر العربي الخامس: الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الشارقة، ٢٠١٥.
- عبدالعزيز قاسم محارب، نظام الإدارة المحلية: مفهومه، وأسس، وأهدافه، ومشكلاته، وتطويره، مجلة المال والتجارة، عدد ٥٦٨، نادي التجارة، مصر، ٢٠١٦.
- محمد الحسين، شادي فؤاد اسماعيل، الادارة المحلية الالكترونية، مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية، مج ٤٠، ع ٩٥، سوريا، ٢٠١٨.
- محمد المجني، الإدارة المحلية والتنمية، مجلة الفقه والقانون، ع ٦، الناشر صلاح الدين، دكدك، ٢٠١٣.
- محمد عبد الهادي، الإدارة المحلية في مصر: إشكاليات الوضع القائم ومقترحات للتطوير، المركز العربي للبحوث والدراسات، ع ٣٢، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٨.

ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية:

(١) Books:

- **Ameer, (A.)**, Riba-Free Finance And Zakat-Induced Economic Aid: The Political Economy Of Two Developmental Initiatives in The Muslim World, Islam and Development: Exploring the Invisible Aid Economy, Ashgate Publishing, Ltd., UK, ٢٠١٤.
- **Bailey, (N.) and Others**, Partnership agencies in British urban policy, Taylor & Francis, UK., ١٩٩٥.
- **Bailey, (S.J.)**, Local Government Economics: Public Choice Theory and Local Government Reform, Springer, Germany, ١٩٩٩.
- **Berman, (D.R.)**, Local government and the states: Autonomy, politics, and policy, Routledge, London, ٢٠١٩.
- **Binns, (T.) and Dixon, (A.) and Nel, (E.)**, Africa: Diversity and development, Routledge, London, ٢٠١٢.
- **Black, (R.)**, Refugees, environment and development, Routledge, UK, ٢٠١٨.
- **Blakely, (E.J.) and Leigh, (N.G.)**, Planning local economic development, Sage, USA, ٢٠١٣.
- **Burkey, (S.) and others**, People first: A guide to self-reliant participatory rural development, Zed Books Ltd., London, ١٩٩٣.
- **Goetz, (E.G.) and Clarke, (S.E.)**, The new localism: Comparative urban politics in a global era, Sage Publications, USA, ١٩٩٣.
- **Heinelt, (H.) and Hlepas, Others**, Political leaders and changing local democracy: Local government systems: Grasping the institutional environment of mayors, Springer, germany, ٢٠٠١.
- **Isaacs, (D.N.)**, Evaluating local economic development in the City of Cape Town, PhD Thesis, University of Stellenbosch, Stellenbosch, ٢٠٠٦.
- **Laeven, (L.)**, The development of local capital markets: rationale and challenges, International Monetary Fund, Washington, ٢٠١٤.
- **McMichael, (Ph.)**, Development and social change: A global perspective, Sage Publications, USA, ٢٠١٦.

- **Nel, (E.) and Rogerson, (C.M.),** The contested trajectory of applied local economic development in South Africa, Local Economy, SAGE Publications Sage, London, ٢٠١٦.
- **North, (D.C.),** Transaction costs, institutions, and economic performance, ICS Press, San Francisco, ١٩٩٢.
- **Rothchild, (D.S.),** Strengthening African local initiative: Local self-governance, decentralisation and accountability , GIGA-Hamburg, ١٩٩٤.
- **Stöhr, (W.),** Global challenge and local response: initiatives for economic regeneration in contemporary Europe, United Nations University Press, ١٩٩٠.
- **Swinburn, (G.),** Local economic development: LED quick reference, Urban Development Unit, World Bank, USA, ٢٠٠٦.
- **Todaro, (M.P.),** Economic development, Pearson Education, India, ٢٠٠٢.
- **Vazquez-Barquero, (A.),** Endogenous development: Networking, innovation, institutions and cities, Routledge, UK., ٢٠٠٢.

(٢) **Thesis:**

- **Cavanagh, (E.),** Regimes and rights on the Orange River: possessing and dispossessing Griqua Philippolis and Afrikaner Orania, phd Thesis, Faculty of Humanities, University of the Witwatersrand, South Africa, ٢٠١٢.
- **Ngatiane, (M.),** Local Economic Development: A Study of Nelson Mandela Bay and Buffalo City Metropolitan Municipalities, PhD Thesis, Nelson Mandela Metropolitan University, Port Elizabeth, ٢٠١٧.
- **Van (H.), Jacobus (J.),** Sustainable mining communities post mine closure: Critical reflection on roles and responsibilities of stakeholders towards local economic development in the City of Matlosana, phd Thesis, Stellenbosch University, Stellenbosch, ٢٠١٦.

(٣) **Studies and Researches:**

- **Andersen, (T.)and Hansen, (H.) and Markussen, (T.),** US politics and World Bank IDA-lending, The Journal of Development Studies, Vol. ٤٢, No. ٥, Taylor & Francis, ٢٠٠٦.



- **Asaju, (K.),** Local Government autonomy in Nigeria: politics and challenges of the ١٩٩٩ constitution, Int'l J. Advanced Legal Stud. & Governance, Vol. ١, No. ١, HeinOnline, ٢٠١٠.
- **Bailey, (S.J.),** Public choice theory and the reform of local government in Britain: from government to governance, Public policy and administration, Vol. ٨, No. ٢, Sage Publications, USA, ١٩٩٣.
- **Beaucamp, (G.),** Die Leitvorstellung der nachhaltigen Raumentwicklung, Raumforschung und Raumordnung Spatial Research and Planning, Vol. ٦٠, No. ٣-٤, Sciendo, Germany, ٢٠٠٢.
- **Berner, (M.) and Others,** What constitutes effective citizen participation in local government? Views from city stakeholders, Public Administration Quarterly, JSTOR, ٢٠١١.
- **Bjola, (C.) and Manor, (I.),** Revisiting Putnam's two-level game theory in the digital age: Domestic digital diplomacy and the Iran nuclear deal, Cambridge review of international affairs, Vol. ٣١, No. ١, Taylor & Francis, UK., ٢٠١٨.
- **Bovaird, (T.) and Loffler, (E.),** Moving from excellence models of local service delivery to benchmarking 'good local governance, International Review of Administrative Sciences, Vol. ١, No. ١, Sage Publications, London, ٢٠٠٢.
- **Boyne, (G.A.),** Competition and local government: A public choice perspective, journal Of Urban Studies, Vol. ٣٣, No. ٤-٥, Sage Publications, UK., ١٩٩٦.
- **Bradshaw, (T.K.) and Blakely, (E.J.),** What are "third-wave" state economic development efforts? From incentives to industrial policy, Economic Development Quarterly, Vol. ١٣, No. ٣, Sage Publications Sage CA: Thousand Oaks, CA, ١٩٩٩.
- **Capello, (R.),** Location, regional growth and local development theories, Aestimum, ٢٠١١, available at: <https://www.rivistadistoriadelleducazione.it/index.php/ceset/article/download/٥٥٨٢/٥٥٨٢>.
- **Chiu, (R.),** Socio-cultural sustainability of housing: a conceptual exploration, Housing, theory and society, Vol. ٢١, No. ٢, Taylor & Francis, UK., ٢٠٠٤.
- **Copus, (C.),** British local government: A case for a new constitutional settlement, Public policy and administration, Vol. ٢١, No. ٢, Sage Publications, UK., ٢٠٠٦, Available at:

<https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/095207670602100202>

- **Cunningham, (S.) and Meyer-Stamer, (J.),** Planning or doing local economic development? Problems with the orthodox approach to LED, Africa insight journal, Vol. ٣٥, No. ٤, Human Sciences Research Council, South Africa, ٢٠٠٥.
- **Daley, (E.),** Land and social change in a Tanzanian Village ١: Kinyanambo, ١٩٢٠s--١٩٩٠, Journal of Agrarian Change, Vol. ٥, No. ٣, Wiley Online Library, USA, ٢٠٠٥.
- **Doner, (R.) and Hershberg, (E.),** Flexible production and political decentralization in the developing world: Elective affinities in the pursuit of competitiveness?, Studies in Comparative International Development, Vol. ٣٤, No. ١, Springer, ١٩٩٩.
- **Fuseini, (I.) and Kemp, (J.),** A review of spatial planning in Ghana's socio-economic development trajectory: A sustainable development perspective, Land Use Policy, Vol. ٤٧, Elsevier, ٢٠١٥.
- **Greasley, (D.) and Oxley, (L.),** Endogenous Growth, Trend Output, and the Industrial Revolution: Reply to Crafts and Mills, The Journal of Economic History, Vol. ٥٧, No. ٤, Jstor, ١٩٩٧.
- **Green, (G.P.), Flora, (J.) and Others,** Local self-development strategies: National survey results, journal of Community Development, Vol. ٢١, No. ٢, Taylor & Francis, UK., ١٩٩٠.
- **Hausmann, (R.) and Rodrik, (D.),** Economic development as self-discovery, Journal of development Economics, Vol. ٧٢, No. ٢, Elsevier, ٢٠٠٣.
- **Hodgson, (G.M.),** What are institutions?, Journal of economic issues, Vol. ٤٠, No. ١, Taylor & Francis, UK., ٢٠٠٦.
- **Isufaj, (M.),** Decentralization and the Increased autonomy in Local Governments, Procedia-Social and Behavioral Sciences, Vol. ١٠٩, Elsevier, ٢٠١٤.
- **Jacob, (T.), and Chazovachii (B.),** Exploring the politics of local participation in rural development projects: small dams rehabilitation project in Zimbabwe, Russian Journal of Agricultural and Socio-Economic Sciences, Vol. ١٤, No.٢, Russia, ٢٠١٣.

- **John, (P.)**, The great survivor: The persistence and resilience of English local government, Local Government Studies, Vol. ٤٠, No. ٥, Taylor & Francis, UK., ٢٠١٤.
- **Johnson, (C.)**, Local democracy, democratic decentralisation and rural development: theories, challenges and options for policy, Development policy review, No. ٤, Wiley Online Library, ٢٠٠١.
- **Jones, (G.)and Ranson, (S.)**, Is there a need for participative democracy? An exchange, Local Government Studies, Vol. ١٥, No. ٣, Taylor & Francis, UK., ١٩٨٩.
- **Kahika, (G.) and Karyeija, (G.)**, Institutional roles and the implementation of Local Economic Development, Kasese District, Uganda, Africa's Public Service Delivery and Performance Review, Vol. ٥, No. ٥, AOSIS, ٢٠١٧.
- **Kahika, (G.), and Gerald (K.)**, Institutional roles and the implementation of Local Economic Development, Kasese District, Africa's Public Service Delivery and Performance Review, Vol. ٥, No. ١, Uganda, ٢٠١٧.
- **Karsh, (S.), Bassem (A.)**, Local economic development opportunities using participatory appraisal of competitive advantage" South Hebron region, International Journal of Business and Economics Perspectives, Vol. ٩, No. ١, International Academy of Business and Public Administration Disciplines, ٢٠١٤.
- **Keivani, (R.) and Mattingly, (M.)**, The interface of globalization and peripheral land in the cities of the south: implications for urban governance and local economic development, International Journal of Urban and Regional Research, Vol. ٣١, No. ٢, Wiley Online Library, ٢٠٠٧.
- **Keser, (I.)**, Andy Pike, Andres Rodriguez-Pose and John Tomaney: Local and Regional Development, Croatian international relations review, Vol. ١٧, No. ٦٢/٦٣, ٢٠١١.
- **Kline, (P.) and Moretti, (E.)**, People, places, and public policy: Some simple welfare economics of local economic development programs, Annual Reviews, ٢٠١٤.
- **Kshetri, (N.) and Dholakia, (N.)**, Professional and trade associations in a nascent and formative sector of a developing economy: A case study of the NASSCOM effect on the Indian

- offshoring industry, *Journal of International Management*, Vol. ٥, No. ٢, Elsevier, ٢٠٠٩.
- **Lukiyanova, (M.N) and Others**, Concept and model of local self-government using organizational design and public communications, *Journal of Advanced Research in Law and Economics*, Vol. ٨, No. ٣-٢٥, ASERS Ltd, ٢٠١٧.
  - **Marando, (V.L.) and Reeves, (M.)**, Counties as local governments: Research issues and questions, *Journal of Urban Affairs*, Vol. ١٣, No. ١, Wiley Online Library, ١٩٩١.
  - **Martin, (R.) and Sunley, (P.)**, Slow convergence? The new endogenous growth theory and regional development, *Journal Of Economic geography*, Vol. ١٤, No. ٣, Taylor & Francis, UK., ١٩٩٨.
  - **Mascarenhas, (A.) and Others**, The role of common local indicators in regional sustainability assessment, *Ecological indicators*, Vol. ١٠, No. ٣, Elsevier, ٢٠١٠.
  - **McNicholl, (D.) and McRobie, (A.) and Cruickshank, (H.)**, Characteristics of Stakeholder Networks Supporting Local Government Performance Improvements in Rural Water Supply: Cases from Ghana, Malawi, and Bolivia, *Water Alternatives*, Vol. ١٠, No. ٢, ٢٠١٧.
  - **Mees, (H.)**, Local governments in the driving seat? A comparative analysis of public and private responsibilities for adaptation to climate change in European and North-American cities, *Journal of Environmental Policy & Planning*, Vol. ١٩, No. ٤, Taylor & Francis, ٢٠١٧.
  - **Meyer, (D.F.) and Keyser, (E.)**, Formulation and validation of an Enabling Developmental Environment Scale (EDES) for local economic development (LED), *Journal of Economics and Behavioral Studies*, Vol. ٩, No. ٦, ٢٠١٧.
  - **Meyer, (D.F.)**, Local government's role in the creation of an enabling developmental environment, *Administratio Publica*, Vol. ٢٢, No. ١, ٢٠١٤.
  - **Meyer-Stamer,(J.) Hindson, (D.)**, The Local Business Environment and Local Economic Development: Comparing Approaches, *Mesopartner Working Paper ١١*, Duisburg, ٢٠٠٧.
  - **Mühlinghaus, (S.), Wälty, (S.)**, Endogenous development in Swiss mountain communities, *Mountain Research and Development*, Vol. ٢١, No. ٣, BioOne, USA, ٢٠٠١.

- **Naidu, (G.),** Infrastructure development in Malaysia, International Infrastructure Development in East Asia--Towards Balanced Regional Development and Integration”, Chiba: IDE-JETRO, ERIA Research Project Report, ٢٠٠٨.
- **Nel, (E.) and Binns, (T.) and Bek, (D.),** Misplaced expectations? The experience of applied local economic development in post-apartheid South Africa, Local Economy, Vol. ٢٤, No. ٣, SAGE Publications Sage UK: London, ٢٠٠٩.
- **Nel, (E.), Local economic development:** A review and assessment of its current status in South Africa, Vol. ٣٨, No. ٧, Sage Publications Sage, London, ٢٠٠١.
- **Olowu, (D.),** Local institutional and political structures and processes: recent experience in Africa, Public Administration and Development: The International Journal of Management Research and Practice, Vol. ٢٣, No. ١, Wiley Online Library, ٢٠٠٣.
- **O'Sullivan, (D.) and Jackson, (M.J),** Festival tourism: a contributor to sustainable local economic development?, Journal of Sustainable Tourism, Vol. ١٠, No. ٤, Taylor & Francis, ٢٠٠٢.
- **Pahre, (R.) and Papayoanou, (P.A.),** Using game theory to link domestic and international politics, Journal of Conflict Resolution, Vol. ٤١, No. ١, Sage Periodicals Press, USA, ١٩٩٧.
- **Peters, (B.G.) and Pierre, (J.),** Governance without government? Rethinking public administration, Journal of public administration research and theory, Vol. ٨, No. ٢, Oxford University Press, Uk., ١٩٩٨.
- **Porter, (M.E.),** Location, competition, and economic development: Local clusters in a global economy, Economic development quarterly, Vol. ١٤, No. ١, Sage Publications Sage CA: Thousand Oaks, CA, USA, ٢٠٠٠.
- **Rai, (D.R.),** Local Politics of Local Economic Development Strategy in Nepal, International Journal of Scientific and Engineering Research, Vol. ١١, No. ٢, ٢٠٢٠.
- **Reimann, (F.) and Ehrgott, (M.) and Kaufmann, (L.) and Carter, (C.),** Local stakeholders and local legitimacy: MNEs' social strategies in emerging economies, Journal of international management, Vol. ١٨, No. ١, Elsevier, ٢٠١٢.

- **Rhodes, (R.)**, The hollowing out of the state: The changing nature of the public service in Britain, *The Political Quarterly*, Vol. ٦٥, No. ٢, Wiley Online Library, ١٩٩٤.
- **Rogerson, (C.M) and Rogerson, (J.M.)**, Local economic development in Africa: Global context and research directions, *Development Southern Africa*, Vol. ٢٧, No. ٤, Taylor & Francis, UK., ٢٠١٠.
- **Rogerson, (C.M.)**, Local economic development and post-apartheid reconstruction in South Africa, *Singapore Journal of Tropical Geography*, Vol. ١٨, No. ٢, Wiley Online Library, London, ١٩٩٧.
- **Rogerson, (C.M.)**, Local economic development in post-apartheid, The development decade?: Economic and social change in South Africa, ١٩٩٤-٢٠٠٤, Human Sciences Research Council, ٢٠٠٦.
- **Rogerson, (C.M.)**, Spatial development initiatives in Southern Africa: the Maputo development corridor, *Tijdschrift voor economische en sociale geografie*, Vol. ٩٢, No. ٣, Wiley Online Library, ٢٠٠١.
- **Rogerson, (C.M.)**, Tourism-led local economic development: The South African experience, Vol. ١٣, No. ١, Springer, ٢٠٠٢.
- **Rogerson, (C.M.)**, Reframing place-based economic development in South Africa: The example of local economic development, *Bulletin of Geography. Socio-economic series*, Vol. ٢٤, No. ٢٤, Sciendo, ٢٠١٤.
- **Romer, (P.M.)**, Increasing returns and long-run growth, *Journal of political economy*, Vol. ٩٤, No. ٥, The University of Chicago Press, USA, ١٩٨٦.
- **Rondinelli, (D.) and Others**, Analysing decentralization policies in developing countries: a political-economy framework, *Journal Of Development and change*, Vol. ٢٠, No. ١, Citeseer, ١٩٨٩.
- **Salomon, (M.), Cano, (J.S.)**, The United Nations System and the Process of Political Articulation of Local Authorities as a Global Actor, *Brazilian Political Science Review*, Vol. ٢, No. ١, ٢٠٠١.
- **Sankoh, (O.A.)**, Making environmental impact assessment convincible to developing countries, *Journal of Environmental Management*, Vol. ٤٧, No. ٢, Elsevier, ١٩٩٦.

- **Schliep, (R.) and Stoll-Kleemann, (S.),** Assessing governance of biosphere reserves in Central Europe, Land Use Policy, Vol. ٢٧, No. ٣, Elsevier, ٢٠١٠.
- **Sengenberger, (W.),** Local development and international economic competition, Int'l Lab. Rev., Vol. ١٣٢, HeinOnline, ١٩٩٣.
- **Silver, (J.) and McEwan, (Ch.) and Petrella, (L.) and Baguian, (H.),** Climate change, urban vulnerability and development in Saint-Louis and Bobo-Dioulasso: learning from across two West African cities, Local environment, Vol. ١٨, No. ٦, Taylor & Francis, UK., ٢٠١٣.
- **Smith, (J.M.) and Revell, (K.D.),** Micro-incentives and municipal behavior: political decentralization and fiscal federalism in Argentina and Mexico, journal Of World Development, Vol. ٧٧, Elsevier, ٢٠١٦.
- **Smoke, (P.) and Olowu, (D.),** Successful African local government: methodological and conceptual issues reconsidered, Public Administration and Development, Vol. ١٣, No. ٥, John Wiley Sons, Ltd., New York, ١٩٩٣.
- **Szajnowska-Wysocka, (A.) and others,** Theories of regional and local development-abridged review, Bulletin of Geography. Socio-economic series, No. ١٢, Wydawnictwo Naukowe Uniwersytetu Mikolaja Kopernika, ٢٠٠٩.
- **Tooley, (S.) and Hooks, (J.) and Basnan, (N.),** Performance reporting by Malaysian local authorities: Identifying stakeholder needs, Financial Accountability & Management, Vol. ٢٦, No. ٢, Wiley Online Library, ٢٠١٠.
- **Triglia, (C.),** Social capital and local development, European journal of social theory, Vol. ٤, No. ٤, Sage Publications, USA, ٢٠٠١.
- **Varouchakis, (EA.) and Others,** Alternatives for domestic water tariff policy in the municipality of Chania, Greece, toward water saving using game theory, journal Of Water Policy, Vol. ٢٠, No. ١, IWA Publishing, ٢٠١٨.
- **Webster, (D.) and Muller, (L.),** Urban competitiveness assessment in developing country urban regions: The road forward, Urban Group, INFUD. The World Bank, Washington DC, July, Vol. ١٧, ٢٠٠٠.

- **Weinstein, (B.)**, Local Self-Government Is True Socialism': Joshua Toulmin Smith, the State and Character Formation, The English Historical Review, Vol. ١٢٣, No. ٥٠٤, Narnia, ٢٠٠٨.
- **Wijaya, (A.) and Glasbergen, (P.) and Others**, Governance challenges of cocoa partnership projects in Indonesia: seeking synergy in multi-stakeholder arrangements for sustainable agriculture, Environment, development and sustainability, Vol. ٢٠, No. ١, Springer, ٢٠١٨.
- **Williams, (O.P.)**, Life style values and political decentralization in metropolitan areas, The Southwestern Social Science Quarterly, Jstor, ١٩٦٧, Available at: <https://www.jstor.org/stable/٤٢٨٦٧٥٤٧>.
- **Wollmann, (H.)**, Local government modernization in Germany: Between incrementalism and reform waves, Public administration, Vol. ٧٨, No. ٤, Wiley Online Library, ٢٠٠٠.
- **Wollmann, (H.)**, Urban leadership in German local politics: the rise, role and performance of the directly elected (chief executive) mayor, International Journal of Urban and Regional Research, Vol. ٢٨, No. ١, Wiley Online Library, ٢٠٠٤.
- **Woodman, (S.) and Ghai, (Y.) and Loper, (K.)**, Is There Space for "Genuine Autonomy" for Tibetan Areas in the PRC's System of Nationalities Regional Autonomy?, International Journal on Minority and Group Rights, Vol. ١٧, No. ١, Brill Nijhoff, Netherlands, ٢٠١٠.
- **Zaaijer, (M.) and Sara, (L.M.)**, Local economic development as an instrument for urban poverty alleviation: a case from Lima, Peru, Third World Planning Review, Vol. ١٥, No. ٢, Liverpool University Press, Liverpool, ١٩٩٣.